جامعــة مولود معمري–تيزي وزو–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســم العلوم السياسية

التكتلات الإقليمية كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي
"دراسة حالة الإتحاد الأوروبي"

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: "دراسات إقليمية"

إعداد:
❖ قرامدي سعدية

إشــراف:
❖ د/ ونوغي مصطفى

لجنة المناقشة:

د– برد رتيبة.....رئيسا
د– ونوغي مصطفى.....مشرفاومقررا
د– صفيان طبوش.....مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

شكر وعرفان

بعد الحمد لله وشكر توفيقه

أتوجه بكل عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذي

"مصطفى ونوغي" وأكن له عظيم الإحترام والتقدير من أجل

المجهودات التي بذلها معي ورافقني طيلة فترة إنجازه بتوجهاته

ونصائحه القيمة

والشكر موصول أيضا للجنة المناقشة الموقرة على

تشريفها بقبول مناقشة هذا البحث

وأشكر كل أساتذتي الكرام الذين واكبو مختلف أطوار دراستي

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى روح أبي الطاهرة، رحمه الله واسكنه فسيح جناته

أمي و جدتي أطال وبارك الله في عمريهما

إلى إخوتي و أخواتي وبراعم عائلتي

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل الأصدقاء

وزملائي من الدفعة الأولى تخصص دراسات إقليمية

سعديـــــة

ملخص الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تفسير وتحليل كيفية عمل التكتلات الإقليمية على تحقيق الأمن الإقليمي، عبر صياغة تدابير محددة وآليات بين مجموعة الدول ضمن النطاق الإقليمي، عمى تسعى إلى فحص ودراسة البنية الأمنية الأوروبية ومدى تمكن تكتل الإتحاد الأوروبي من تحقيقه رغم كل التحديات والتهديدات التي تواجهه.

الكلمات المفتاحية:

- التكتلات الإقليمية، الأمن الإقليمي، مركب الأمن، الاتحاد الأوروبي، مركب الأمن الاقليمي الأوروبي، الأمن الإقليمي الأوروبي.

Abstract:

The aim of the study is to explain and analyze how regional blocs work to achieve regional security by formulating specific measures and mechanisms among the group of States within the regional scope, which seeks to examine and study the European security structure and the extent to which the EU bloc can achieve it despite all the challenges and threats it faces.

Keywords :

- Regional blocs, regional security, security Complexe, European Union, European regional security complexe, European regional security.

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الأول: مقاربة مفاهمية لدراسة التكتل الإقليمي

المبحث الأول: مفهوم التكتلات الإقليمية..

المطلب الأول: مفهوم التكتلات

المطلب الثاني: مفهوم الإقليمية.

المبحث الثاني: مقاربة مفاهمية لإشكالية الأمن.

المطلب الأول: ماهية الأمن.

المطلب الثاني: نظرية مركب الأمن الإقليمي.

المبحث الثالث: علاقة التكتلات الإقليمية بالأمن الإقليمي.

المطلب الأول: التكتلات الإقليمية كدافع نحو تحقيق الأمن الإقليمي.

المطلب الثاني: الآليات الإقليمية في تحقيق الأمن.

الفصل الثاني:نموذج التكتل الإقليمي "الإتحاد الاوروبي"

المبحث الأول : نموذج الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول : النشأة ومراحل التطور.

المطلب الثاني : التنظيم المؤسساتي للاتحاد الأوربي.

المطلب الثالث: أوجه التكامل بين دول الإتحاد الأوربي.

المبحث الثاني: مستويات تحليل مركب الأمن الأوروبي.

المطلب الأول: البنية الأمنية الأوروبية الراهنة.

المطلب الثاني: واقع العلاقات الأوروبية– الأوروبية.

المبحث الثالث: السياسات الأمنية الأوروبية في ظل توجهات حلف الناتو.

المطلب الأول: حلف الناتو والاتحاد الأوروبي: التعاون والأمن.

المطلب الثاني: التوجهات الجديدة لحلف الناتو.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والقوى الكبرى.

الفصل الثالث: التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن الإقليمي الأوروبي

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن الإقليمي الأوروبي (الهجرة- الإرهاب)

المطلب الأول: الهجرة كتهديد للأمن الأوروبي.

المطلب الثاني: الإرهاب كتهديد للأمن الأوروبي.

المبحث الثاني: تأثير خروج بريطانيا على الأمن الأوروبي.

المطلب الأول: الأثار المترتبة عن إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية.

المبحث الثالث: الآليات الأوروبية لمواجهة التحديات الأمنية.

المطلب الأول: التحديات التي تعترض بناء سياسة امنية مشتركة.

المطلب الثاني: الآليات الأوروبية لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثالث: السياسات الأوروبية في مواجهة تحديات الإرهاب.

خاتمــة.

قائمة المراجع.

مقدمـــة

مقدمة:

شهد العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عدة تطورات وتحولات عميقة في بنية الاقتصاد الدولي،كانت توحي جميعها بالإنقلاب على النظام الاقتصادي الدولي السائد الذي أظهر تناقضات عديدة وأزمات شديدة دعت إلى ضرورة التخلص من سياساته وبالتالي التخلي عنه،وتعتبر ظاهرة التكتلات من مرحلة الإنتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها إحدى التحولات التي عرفها الاقتصاد الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تعد التكتلات حكرا على قارة أومجموعة دول أو إقليم وإنتشرت في جميع مناطق العالم لدرجة أنه لا تجد دولة ليست عضو في تكتل إقتصادي معين .وقد أصبحت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الإقتصادي الراهن والتي تسعى على تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وسياسية مشتركة وخاصة أمنية فتسارع الاحداث وسرعة إنتشارها أدى لزخم فكري نظري كبير، خاصة فيما يتعلق بموضوع الامن .

إن إيجاد معايير من خلالها تتفادى الدول الحروب وتأسيس سلام متين، تعد أكثر التحديات التي يواجهها علماء ومنظري العلاقات الدولية،وكذالك صانعي القرار ، حيث ركز المنضور الواقعي على دور الدولة في القضايا الأمنية، ومن الصعب أن يتولى فاعل آخر من غير الدولة هذه المهمة إلا أن المسلمة بدأت تعرف نوع من الميوعة، مع زيادة دور الفواعل الغير الحكوميين في القضايا الأمنية خاصة إذ ما يتعلق الأمر بإدارة مفاوضات أو نزاع، أي صار تدخل المنضمات الدولية والإقليمية هو تزايد مستمر،خاصة إذا ما تعلق بالأمن الدولي، او بالأمن الإقليمي، ولهذا لم يعد الأمن بمفهومه الجديد –الامن الشامل –من احتكار أو اختصاص الدولة فقط .

وقد تبلورت الدراسات الإقليمية عمليا بعد الحرب العالمية الثانية لسببين ن الأول يتعلق بإنشاء هيئة الأمم المتحدة وتأكيدها على فعالية الدور الذي تطلع به المنظمات الإقليمية في حفظ الأمن والسلم الدوليين،في حين يكمن السبب الثاني في انطلاق التجربة التكاملية الأوروبية. فتطور الدراسات الإقليمية جاء بعد الدراسة التي قام بها كلا الأستاذين شبيغلCHEPPIGELوكانتوريKANTORY التي أكد فيها على أهمية دراسة التفاعلات على المستوى الدولي ومستوى الدولة.

إن النظم الإقليمية هي نظم فرعية من النظام الدولي وكذلك هو الحال مع الظاهرة الأمنية، فالأمن الإقليمي يشكل فرع من الأمن العالمي من هنا تبرز العلاقة بين النظام الإقليمي والأمن الدولي فالأولى عبارة عنة مجموعة من الوحدات السياسية تتميز بخصائص مشتركة ولها مصالح متقاربة في حين يشير الأمن الإقليمي إلى آليات تحقيق أمن هذه الوحدات السياسية بصفة موحدة من التهديدات الداخلية والخارجية التقليدية والجديدة. كما أنه في ظل الحديث عن لمسار التكاملي للاتحاد الأوربي وديناميكية التكامل الأوربي في الأوساط الأكاديمية والدوائر السياسية كمسار ضمن الإقليمية، شكل في الأخير الاتحاد الأوربي بدليل كثافة التفاعلات عبر الوطنية و الاتصالات ما بين حكوماتية التي استحدثت مفهوم ما بعد السيادة، هذا التبدل في الهيكل الأوربي اثار إمكانية التحدث عن كيان اوربي سياسي موحد نظرا للتطور من الاتفاقيات الدولية بين الدول الاوربية إلى البناء السياسي نحو أفاق لتوحيد سياسة أمنية أوروبية مشتركة،حيث تزامن توسيع الاتحاد الأوربي مع تفكك القوة السوفياتية على اعتبار أن امن أوربا أثناء الحرب الباردة لم يخرج عن نطاق الآليات الأطلسية، واستجابة لمدلولات النسق الدولي لما بعد الحرب الباردة تأكد لأوروبا جدية التأصيل لبنية سياسية والتفرد باستراتيجية دفاعية لتأكد هويتها الأمنية الأوربية

1- الإشكالية:

يشكل الأمن غاية لدى كل فاعل من فواعل العلاقات الدولية، انطلاقا من مستوى النظام الدولي إلى غاية مستوى الفرد، وتتباين الوسيلة في ذلك تبعا لطبيعة وحجم التهديد، ففي بعض حالات تشكل الدولة التهديد الرئيسي ولأمن افرادها، في الوقت الذي كان عليها أن توفر هي أمنهم.

تعددت المفاهيم للتكتلات الإقليمية والمفاهيم الأمنية وأطرها بعد الحرب الباردة وتزامن ذلك مع بروز تهديدات جديدة تباينت مداخلها بين المجال الاقتصادي –المجال السياسي– الأمني، الاجتماعي وحتى الثقافي.الذي تجسد في صراع الحضارات وتزايد النزاعات.

يعد الأمن الإقليمي أحد المستويات المجسدة للتعاون الأمني على مستوى الأقاليم، وقد اختلفت وتعددت آليات تحقيق من إقليم لآخر حسب درجة تقارب مستوى ومستوى التكامل بين الوحدات السياسية المشكلة للإقليم.

من بين المصادر التي يتم الإعتماد عليها من تحقيق الامن الإقليمي التكتلات الإقليمية، التي نمت بصفة متزايدة بمختلف الأقاليم العالمية، خاصة بعد بروز الإقليمية الجديدة وتنامي التعاون العبر–أقاليمي، وزيادة حجم الأدوار التي تطلع بها هذه التكتلات.

يعتبر إقليم أوروبا من بين الأقاليم التي تعرف العديد من الأخطار والتهديدات سواء على مستوى دول الإقليم داخليا أوما بين الدول، وكذا بين الإقليم والدول والاقاليم المجاورة، وهو ما تعمل الدول على تجاوزه من خلال تفعيل التعاون البيني، خاصة في ظل تنامي الدور الذي يطلع به الإتحاد الأوربي، وهذا ما يطرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن للإتحاد الأوربي المساهمة في تحقيق الأمن الإقليمي في المنطقة، في ظل تطور مداخل التهديد وتنوع مجالاته؟

يترتب عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات تتمثل فيما يلي:

*ما المقصود بالتكتل الإقليمي؟ ما المقصود بالأمن الإقليمي؟ وأين يكمن دور التكتلات الإقليمية في تحقيقه؟

*فيما تتمثل التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوربي ؟

*ماهي الآليات التي يعتمد عليها الاتحاد الأوربي في تحقيق الامن الإقليمي؟

*هل يمكن لأعضاء الاتحاد الأوربي الجمع بين مصالحهم الأمنية، في ظل تباين لمصالح والإمكانات؟

*هل يمكن القول أن هناك سياسة أمنية أوروبية مشتركة ومستقلة؟وهل هي إنعكاسا للإتفاق الأوروبي حول مشروع أمني موحد بهدف التكيف مع النظام الدولي؟

2- الفرضيات:

من خلال ما تقدم تم صياغة الفرضيات التالية:

•إذا توافقت إرادات دول الإتحاد الأوربي وتقاربت المصالح الذاتية لكل دولة مع المصالح المشتركة بين مجموع دول التكتل، فإن ذلك سيؤدي لتفعيل أكبر لآليات تحقيق الأمن الإقليمي.

•كلما تعددت الفضاءات المتعددة الأطراف في الإتحاد الأوربي كلما أدى ذلك لتقلص احتمالات الهيمنة من قبل قوى عالمية.

•إذ كان الدفاع الأوروبي مرتبط بأبنية الحلف الأطلسي فإن السياسة الأمنية الأوروبية امتداد للأمن الأمريكي.

•نجاح السياسة الأمنية الأوربية مرهون بالمسار التكاملي الأوروبي.

3- حدود الإشكالية:

- **الحدود المكانية:**

تركز الدراسة على مجمل الاتحاد الأوروبي من خلال بنيته الأمنية وتبني سياسة أمنية مشتركة.

- **الحدود الزمانية:**

تمتد الدراسة من سنة 2001 فترة انطلاق ما يسمى العملة الموحدة إلى غاية 2017، وهذا لا يمنع من العودة إلى فترات سابقة عن الفترة المحددة وفقا لما يقتضيه البحث.

4- المناهج المعتمدة في الدراسة:

من أجل تحليل هذا الموضوع تم الإعتماد على **منهج تحليل النظم**، لارتباط الدراسة من الجانبين بالمستوى الإقليمي سواء تعلق الامر بمفهوم التكتلات الإقليمية او مفهوم الأمن الإقليمي. يسمح هذا المنهج بالانتقال من الكل على الجزء، من خلال التدرج من المستوى الإقليمي إلى مستوى الوحدات السياسة المشكلة له، والعكس من الجزء على الكل، من خلال التدرج في التحليل من المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي، خاصة في الجزء المتعلق بتغلغل القوى العالمية في إقليم أوربا، وتأثير ذلك على تفاعلات النظام الدولي.

كما تم الإعتماد على المنهج **البنيوي-الوظيفي** لدراسة تكتل الإتحاد الأوروبي من حيث البيئة المؤسساتية، وكذا التطرق بالتحليل لمهام وأدوار هذه البنى، وتأثيرها على سلوك التكتل الإقليمي داخليا وخارجيا، ومن ثم تقييم مدى فعاليتها في تحقيق غرض الدراسة الأمن الإقليمي

وقد تم الإعتماد على **المنهج التاريخي** ، القائم على التحليل المجالي من خلال التطرق إلى جذور الظاهرة الإقليمية وتطورها في النظام الدولي، وكذا تطور مفهوم الأمن، إلى جانب نشأة الإتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى منهج **دراسة الحالة** كونه يساعد على إبراز مدى تناسب الأطر النظرية مع الواقع العملي، في ظل العلاقة بين المنظر والواقع، والهدف من دراسة الحالة، محاولة التأكيد على فرضية الدراسة.

كما أن محور الاهتمام حاليا من قبل المنظرين وحتى صانعي القرار يدور حول التحولات والتطورات الحادثة في القارة الأوربية ككل، لاحتوائها على مؤشرات توحي بتغير مركز القوة العالمية.

كما تكمن الأهمية الأخرى للموضوع في جمعه بين أهم موضوعين مطروحين حاليا على المستويين الأكاديمي والواقعي، وهما الدراسات الإقليمية من جهة، والأمن من جهة أخرى وبالخصوص الأمن الإقليمي

5-مبررات إختيار الموضوع:

- **المبررات موضوعية:** البحث في التكتلات في الوقت الراهن أصبح يأتي في إطار متغيرات وتحديات هامة، وقصد التقليل من آثار هذه التحديات وحماية المصالح للدول الأعضاء في التكتل.

-محاولة تشخيص التكتلات الإقليمية وكشف تأثير الأمن عليها هل يؤدي إلى تقويتها أم سبب في تفككها

- **المبررات ذاتية:**رغبتي كباحثة في إثبات فرضية الدور الفعال الذي تؤديه التكتلات الإقليمية ففي حال نجاح مثل هذه الفرضية، فمن شأن ذلك أن يخفف من حدة التوترات في الأقاليم، ومن ثم الرفع من مستوى الأمن والتعاون الدولي العالمي ودفع تكامل دول المغرب العربي رغم اختلاف الخصائص بين الإقليمين إلى توازي هذا التكتل،إضافة إلى إهتمامي بالدراسات الأمنية والإقليمية على حد سواء، ما جعلني أجمع بينهما

6- أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية للدراسة:**

كون موضوع الدراسة يندمج ضمن مجال الدراسات الإقليمية في حقل العلاقات الدولية والذي استفاض بظهور تهديدات أمنية على التكتلات، فإن هذا الموضوع يحضى

بأهمية بالغة وكذا الطرح الجديد الذي يتناوله في إطار دراسة الواقع الأمني للتكتل الأوروبي من منظور مركب الأمن.

-الأهمية العملية للدراسة:

تكمن الأهمية العملية للدراسة من خلال:

المنطقة التي يختص بدراستها الاتحاد الأوروبي والذي يمثل قوة سياسية واقتصادية كبرى ومدى نجاحها على مستوى التعاون الأمني، كما تتجلى أهميته في إدراك أطراف الاتحاد الأوروبي للتحديات الأمنية في ظل توجهات حلف الناتو التي تتطلب تعاون شامل، كما تشكل هذه الدراسة محاولة لاختبار الآليات الأوروبية حول أخطر التهديدات الأمنية التي تواجهها على أرض الواقع الهجرة والإرهاب وخاصة انسحاب بريطانيا.

7- الأدبيات السابقة:

لقد شملت الدراسة العديد من أدبيات الدراسة من كتب ومقالات إضافية إلى أطروحات دكتوراه، تم نشرها على المستوى الدولي والمحلي، التي عينت بدراسة أحد جوانب الموضوع، من أهم تلك الأدبيات:

•مجموعة الأبحاث التي قدمها باري بوزان:

_كتاب بعنوان:« people ,state and fear » تم تأليفه عام 1983، يضم إطارا تحليليا للأمن، بالإضافة إلى محاولة تشخيص قطاعات الأمن، أما الدراسة الأكثر أهمية، فهي المعنونة ب: International security possible presentedat new thinking about strategy التي نشرت سنة1983، وهي تبين خلاصة التطبيق لمفهوم الأمن وشرح للمركب الأمني واسقاطه على تكتل الإتحاد الأوربي[1].

•دراسة عبد الوهاب رميدي: التكتلات الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل في الدول النامية، رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر ،2007 توصلت الدراسة إلى:

تحقيق أهداف التكامل في الدول النامية يعتمد على الإرادة السياسية القوية المستدامة كما أن الإقليمية الجديدة تحتاج إلى تقوية اقتصاديات الدول ذاتها مع تأسيس إطار قانوني

[1]-Buzan(Barry) , people, state and fear, London ,wheatsheaf Books, 1983 .pdf

ينظم الأنشطة الاقتصادية وإصلاح الهياكل وتحسين الأداء الحكومي لتحقيق الهدف المنشود[1].

•سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الأمن مستوياته وصيغة تهديداته، المجلة العربية، العدد19، 2008.ص19. 22[2]

الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديدات الخارجية عر صياغة تدابير محددة، بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد. ويعتمد ذلك على توافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموعة دول النظام. كما اعتبر الأمن الإقليمي جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي وأن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية، رغم تعاملها مع القضايا العالمية، فالإقليم يسيطر على منظور الأمن.

9- هيكلة وتصميم الدراسة:

لتحليل موضوع الدراسة تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول وهي كالتالي:

•يعني الفصل الأول بالتأصيل المفاهمي للدراسة من خلال ظن من خلال التطرق للمفاهيم لكل من ظاهرة التكتل والإقليمية والأمن الإقليمي، وإبراز أهم الأطر التي اعتمدها المفكرين في تفسير هذه الظواهر، لكن قبل ذلك تم التعريف بالتكتل،الإقليمية كظاهرة وكمفهوم وكنظام، إضافة إلى التعرض للمقصود بالأمن الإقليمي وأهم خصائصه ومميزاته.

ليتم من خلال المبحث الثالث التطرق إلى العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية كواقع موجود والأمن والأمن الإقليمي كهدف منشود.

•الفصل الثاني يتعلق بدراسة الحالة من خلاله تم التعريف بالإتحاد الأوروبي (نشأته مراحل تطوره، التنظيم المؤسساتي للإتحاد الأوروبي وأوجه التكامل بين دول الإتحاد).

إضافة إلى التطرق إلى تفاعلات الإتحاد على المستوى الداخلي والخارجي بهدف الإحاطة الشاملة بطبيعة التكتل، من خلال التعرف على بيئتها الأمنية الداخلية والخارجية، وهو ما

---

[1]- سليمان عبد الله الحريبي،"مفهوم الأمن و مستوياته و صيغة أبعاده"(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، **المجلة العربيةللعلوم السياسة**، بيروت، العدد13.

[2]- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة ة تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة التجارب مختلفة**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

يسهل دراسة علاقة هذا التكتل بالأمن في إقليم الإتحاد الأوروبي. وختمناه بدراسة الأمن الأوروبي في ظل توجهات حلف الناتو.

في حين تطرقنا في الفصل الثالث بجزء هام في الدراسة، إذ تعلق الأمر بالإتحاد الأوروبي في تحقيق الأمن الإقليمي.

من خلال المبحث الأول تم التركيز على الوضع الأمني في الإتحاد الأوروبي، بالتعرض إلى المرجعية العملية التي من خلالها حدد الإتحاد الأوروبي مفهومه للأمن، إضافة إلى رصد أهم التهديدات التي يتعرض لها الإقليم على مستوياته المختلفة.

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا أيضا إلى رهانات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي من خلال التطرق إلى الأثار المترتبة ومستقبل الإتحاد في حال تحقق الرهان.

فيما تناولنا في المبحث الأخير في هذا الفصل إلى التحديات التي تعترض المشروع الأمني الأوروبي والآليات التي يتبعها الإتحاد الأوروبي أساسها دول الإتحاد، وأخرى خارجية، قائمة بصورة كبيرة على فواعل إقليمية وعالمية، من خلال التعاون والشراكة.

كما تم تدعيم الدراسة بمجموعة من ملاحق توضيحية تباينت بين مواثيق قانونية، تتعلق بمعاهدات أساسية ابرمها الإتحاد الأوروبي،وخرائط توضح الموقع الجغرافي لدول الإتحاد بالنسبة لبعضها البعض، بالإضافة إلي بعض الإحصائيات المدعمة لبعض نتائج دراسة الحالة.

الفصل الأول

مقاربة مفاهمية لدراسة التكتل الإقليمي

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بالتوجه البارز نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو التعزيز القائم منها فاحتلت مكانا بارزا في الآليات الاقتصادية. ويعود إنشاء هذه التكتلات الى مجموعة من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية أو تكوين تكتل أو الانضمام إلى تكتل قائم بالفصل قصد تحقيق أهداف مرتبطة أساسا بالأمن، التنمية، المصلحة المشتركة.

ومن خلال هذا الفصل، وحتى نلم بمختلف هذه الجوانب سنتعرف على الإطار العام لمفهوم التكتلات الإقليمية والأمن والإستقرار حيث نتطرق في المبحث الأول الى الأساس المفاهيمي للتكتلات الإقليمية ثم في المبحث الثاني تتناول المقاربة المفاهمية للأمن عامة والأمن الإقليمي خاصة، وفي المبحث الثالث العلاقة بين المفهومين.

-المبحث الأول: مفهوم التكتلات الإقليمية.

-المبحث الثاني: مقاربة مفاهمية لإشكالية الأمن.

-المبحث الثالث: علاقة التكتلات الإقليمية بالأمن الإقليمي.

المبحث الأول: مفهوم التكتلات الإقليمية.

بهد الحرب العالمية الثانية اتجهت معظم دول العالم الى ضرورة اتجاه وسيلة كفيلة لتحقيق المطالب الاقتصادية وفق سياسات مختلفة للوصول الى الأهداف الموجودة, ولن يتحقق ذلك بالسرعة و الشكل المطلوبين دون تكتل وتكامل الدول المعنية.

المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية.

تجدر بنا الإشارة في هذا المطلب قبل التطرق الى مفهوم التكتلات الاقتصادية أنه لابد من الوصول الى التفرقة في وجهات النظر نحو المفهومين التكتل والتكامل بصفة خاصة.

أولا: تعريف التكتلات الإقليمية.

أ-التكتل:

- **التعريف اللغوي:**ان كلمة تكتل (Conglomerate) ويقصد به شيء يتكون من عدد من الأجزاء او العناصر المختلفة والمميزة التي يتم تجميعها معا. فهي تدل على ربط الأجزاء ببعضها البعض[1] وقد ذكر في القواميس العربية بنفس المعنى تقريبا اذ جاء في معجم المعاني الجامع، معجم عربي- عربي تكتل يتكتل تكتلا، فهو متكتل بمعنى تجمع وتكاثف[2].
- **التعريف الاصطلاحي:**يعرف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية

[1]- عمر حسين، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار رؤية النشر الإسكندرية، 2007، ص10.

[2]-معجم المعاني الجامع في الأنترنيت :: http://www.almaany.com-ar-ar consulter l20/06/2019

المشتركة بهدف عظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الإقتصادية لشعوب تلك الدول [1]

فالتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فما بين الدول الأعضاء، فهو يعبر على تطابق الأجانب النظري من الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، ويعبر مفهوم التكتل الإقتصادي أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل الإقتصادي وهو يمثل أيضا صورة من صور هذا التكامل.

ويمكن تعريف التكتل الإقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالحوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين فيكون إتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة.[2]

ويعرف التكتل الإقتصادي أيضا أنه عملية يترتب عليها درجة أعلى من الاتحاد تسمى تكاملا أو اندماجا، فيعرف "تنبرجن" التكامل الاقتصادي بأنه خلق الهيكل المناسب للاقتصاد الدولي، حيث تتم إزالة كل العوائق المصطنعة أمام التبادل التجاري مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد.[3]

فالتكتلات الاقتصادية تقوم على فكرة التكامل الاقتصادي التي تعرف بأنها عملية سياسية واقتصادية واجتماعية تتم من خلالها إقامة علاقات متكافئة لإيجاد مصالح اقتصادية متبادلة، وتحقيق فوائد مشتركة عبر الإستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لأعضاء

[1]- عبد الحميد عبد المطلب،**السوق العربية المشتركة، الواقع و المستقبل في الالفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص30.

[2]- اكرام عبد الرحيم عوض، **سوق الشرق أوسطية**، مركز الحضارة العربية 2000، ص30.

[3]- سكينة حملاوي، **انعكاسات الازمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية و الإقليمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص76.

التكتل الإقتصادي وذلك لتحقيق درجة أكبر من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي والرخامية الاقتصادية.

←يمكننا أن نستخلص مما سبق ذكره أنه يمكن اعتبار التكتلات الإقتصادية كأحد النماذج التنموية، تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق فيما بينها، تقضي يتنسق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بغية تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياتها وزيادة التعاون فيما بينها، ومواجهة مختلف التحولات التي تحدث في الاقتصاد العالمي.

ب-تطور التكتلات الاقتصادية:

يمكن القول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية إتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية و اشتراكية، و هذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صوة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية و دول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف الى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية[1]، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية ، فذاقت ويلات الهزيمة و أصبحت دول هذه الشعوب منهارة إقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها و من جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها و مواجهة السيطرة المفروطة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي, ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. ومن هنا تكتلت دول اوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى

[1]سكينة حملاوي، مرجع سابق،ص79

للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يتحدى به مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات الى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون" أما في منطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقيات إقليمية في المنطقة الافريقية والمنطقة الاسيوية. فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر الى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

ج. شروط التكتل الاقتصادي الاقليمي

مقومات أساسية وشروط مناسبة وذلك لنجاح التكتل واستمراريته يمكن إيجاز أهم المقومات الاقتصادية بما يأتي:

- **توافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة المؤهلة والمدربة:** فالتفاوت في التوزيع النسبي لهذين الوردين سيحفز الدول التي تتميز بوجود ندرة نسبية في أحد هذين الموردين أو كليهما، وعند قيام التكتل فإنه سيسمح بتوسيع الإنتاج من السلع والخدمات ويؤدي الى تطوير النشاط الاقتصادي عموما، وفقا لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يسمح بوفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة [1]
- **مقومات الجغرافية:** توافر الإطار المكاني أو الفضاء الجغرافي المناسب لإقامة تكتل اقتصادي قابل للإستمرار والتطور، بكل ما ينطوي عليه ويتضمنه من خصائص

[1] سبيحة عبد الرحيم، مرجع سابق ذكره ، في:https:// www. Egynews. Net/ 346406, consulté le : 01/ 01/ 2019

جغرافية "المساحة، السكان، الحدود الطبيعية، المناخ طبيعة الأرض، التضاريس ...."[1]

- **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:** ذلك أن هذا التخصص سوف يجعل اقتصاديات هذه البلدان مندمجة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية البينية.
- **توزيع مكاسب التكتل:** المزايا التي يمكن أن تتولد عن اندماج لسوق الإقليمية، و لكن من المرغوب فيه والممكن تعد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان الأكثر تقدما، أو الأغنى على حسب عوامل الإنتاج و الكفاءات ملحقة بذلك ضررا بالبلدان الأكثر احتياجا، لأموال الإستثمار.[2]
- **توافر البنية التحتية الأساسية الملائمة:** تظل المكاسب المتحققة من الإنضمام إلى التكتل محدودة في حالة إفتقار دول التكتل الى بنية أساسية متطورة، وهذا بدوره سيحد من المزايا المتوقعة من تحقيق التخصص وتقسيم العمل، يقصد بها الطرق ووسائل النقل والاتصال... الخ. إذ يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكامل اقتصادي.
- **تنسيق السياسات الاقتصادية:** من خلال التنسيق بين السياسات الإقتصادية للبلدان الأعضاء وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية وسياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة.
- **مقومات تاريخية:** تتمثل في مدى قوة الروابط بين مجتمعات البلدان المتكاملة واشتراكها في التطور من وجهة النظر التاريخية.[3]

---

[1]- علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة**، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2004، ص279

[2]- اكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، مكتبة المدبولي، القاهرة، 2003، ص 58

[3]- علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 279

- **توافر الانسجام في الأوضاع السياسية:**أن الإرادة السياسية وقبول الأطراف المتعاقدة التخلي من جزء من السيادة الوطنية من أهم العناصر الفعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي وهو الأمر الذي يتفق عليه أنصار وخصوم التكامل الاقتصادي بصفة عامة، حيث إن جميع التجارب المعاصرة المحاولات التكامل الاقتصادي تدل على أن ضعف أو تردد الإرادة السياسية لدى الدول بينها، وكما كانت هذه العلاقات أكثر كثافة وتشابكا كان التكامل أعلى درجة والنظام المتكامل أكثر تماسكا وتواحدا،نقول أن التكتل وصل الى مرحلة التكامل التام

د-مراحل التكتلات الاقتصادية:

يمكننا التمييز بين درجات التكتلات الاقتصادية على أساس درجات سلم التكامل الاقتصادي، وبذلك نجد أن هذا الأخير يتخذ مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة الى أخرى، ومن مستوى إلى آخر، وصولا إلى الإتحاد الإقتصادي التام. أي أن درجات التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها وإدماج إقتصادياتها في وحدة إقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل، حيث تتفاوت التكتلات الاقتصادية بنسب مختلفة في بلوغ درجات التكامل الاقتصادي، والتي سنوجزها في الاتي[1]:

- **منطقة التجارة التفضيلية (PTA):** من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول، تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون الغائها كله، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة نمن الدول غير الأعضاء، وتسمى أيضا بمنطقة التفضيل الجمركي ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق

[1]- د. أحمد يوسف دودين،**التكتلات الاقتصادية الدولية**، دار الرمال للنشر والتوزيع ، عمان 2017.

التي فرضتها الدول الاوربية على وارداتها من الدول النامية[1]. وسمي ب "نظام تفضيل الكومنولث" الذي اقامته بريطانيا وشركاؤها (أو بالأحرى مستعمراتها، والبلدان التابعة لهل) من بلدان الكومنولث البريطاني عام 1932 وخفضت بموجبه البلدان المشاركة فيه معدلات تعريفاتها على التجارة فيما بينها، ولكنها احتفظت بمعدلات تعريفات أعلى على الواردات من البلدان الأخرى.[2]

- **منطقة التجارة الحرة:**هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم،

أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي.[3]

إذن فهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية فيما بينها، ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة الى الدول الأخرى, وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحية ,وتعرف مناطق التجارة الحرة فإنها اتحاد جمركي ناقص ،فهي تشبه من حيث كونها تعمل على الغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية[4].

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ض286

[2]- علي القزويني، مرجع سابق.

[3]- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة ة تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة التجارب مختلفة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص11

[4]- كامل بكري،**الاقتصاد الدولي التجارة و التمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص195.

* (EFTA) : European Free Trade area

لذا يمكن اعتبارها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل اكثر تقدما في درجات التكامل الاقتصاد, وقد شهدت كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاما مع توجهات تحرير التجارة العالمية, ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث, منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(NAFTA),وأيضا من أبرز الأمثلة عنها عبر التاريخ نجد منطقة التجارة الحرة الأوروبية(EFTA)* التي أنشئت سنة 1960من قبل المملكة المتحدة و الدنمارك والنمسا والبرتغال،السويد، النرويج، سويسرا،أيسلندا[1]

- **الاتحاد الجمركي** ان الاتحاد الجمركي هي الدرجة الثالثة من درجات التكامل، إذ يتطلب قيامه نوعين من الإجراءات وهما:

- أن يتم إلغاء وإزالة جميع التعريفات الجمركية والكمية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، وذلك في المرحلة السابقة ألا وهي مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة.
- وضع تعريفات جمركية خارجية مشتركة، وذك فيما يتعلق بالتجارة الخارجية أي على واردات الدول خارج الاتحاد الجمركي غير المشاركة فيه[2]

كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد اتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريف الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي لهذه الدول، وفي غالب الأحوال تكون الاتحاديات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي، وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج الى تنظيم أكثر

[1]- عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 11

[2]- عمر حسن، مرجع سابق، ص 43.

ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء، فالاتحاد الجمركي يتشكل من اربع مكونات رئيسية هي[1]:

1-وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.

2-وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

3-وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

4-توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الانسية بين الدول الأعضاء.

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية انشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا على أن الدول الأعضاء تنوي اتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعلون، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغو بلجيكا لسنة 1922 مع انضمام هولندا الى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سن 1948، ويسمى ب "البنيلوكس"[2]«Benelux»

- **السوق المشتركة**:و تمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الدرجات السابقة، حيث لا يكتفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة و توحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليتضمن حرية

[1]- اكرام عبد الرحيم،مرجع سابق، ص 65

[2] -François GAUTHIER, « **Relation Economique Internationales** », 2éme Edition Université Laval Sainte-Foy, Canada, 1992, P 190 ,PDF.

-البنيلوكس: هو اتحاد في الأصل اقتصادي ما بين بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، التي تقع غرب اروبا ما بين فرنسا و المانيا، و الذين توحدوا في نهاية الحرب العالمية الثانية، لتشكيل وحدة اقتصادية اكثر قوة لمواجهة البلدان المجاورة الأكثر قوة.

انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء اتصل الأمر بالعمل أو برأس المال[1]، ففي هذه المرحلة يتم دمج أسواق السلع و الخدمات و دمج أسواق عناصر الإنتاج و بالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي الى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال و العمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة و ما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد "السوق الاوربية المشتركة" التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957.[2]

- **الوحدة الاقتصادية:** هذه الدرجة التكاملية هي المرحلة التي تعلو مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة الى حرية حركة السلع والخدمات، وحرية انتقال عناصر الانتا العمل ورأس المال، وتعرفة جمركية موحدة للدول الأعضاء اتجاه العلم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أي الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، أي خلق الانسجام والتطابق في السياسات الاقتصادية التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وإنشاء إتحاد المدفوعات بين الدول المتكاملة واستخدام نوع من المقاصة لتسوية مدفوعاتها، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الإنتاجية كل دولة في اتناج المنتجات ذات التكلفة المنخفضة، و هذا إلى جانب سياسات أخرى كالسياسات القانونية والاجتماعية بينة الدول الأعضاء.[3]

[1]- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الواق للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص169- 170

[2]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 65

[3]- حسن عوض الله زينب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 310

وفي الواقع فان الخضوع لتحديات ضوابط السوق المشتركة يفرض على المتعاملين مع الزمن أن يصلوا باندماجهم إلى درجة الإتحاد، ذلك أن غياب التنسيق على المستوى التشريعي و الإداري و القضائي في كل المجالات الرئيسية قد يعرقل آليات عمل السوق او يعصف بها من الأساس، لعل أحسن نموذج يظهر حتمية الإنتقال من السوق المشتركة الناجحة إلى الاتحاد الاقتصادي هو ذلك الذي حققته بلدان المجموعة الأوروبية "الإتحاد الأوروبي" بعد توقيعها على إتفاقية ماستريخت فيفري 1992.[1]

ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي أكثر، وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

[1]- العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف،محمد المكيلف، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول **"واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات"**، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012، ص5

الشكل رقم(1): درجات التكامل الاقتصادي

المصدر:رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية –دراسة تجارب مختلفة –أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

مما سبق يمكن توضيح درجات الاندماج للتكتلات الاقتصادية، وذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): مراحل ونماذج التكتلات الاقتصادية

	منهج التجارة الحرة فيما بين الاعضاء	التعريفة الجمركية الموحدة	حرية تنقل عناصر الانتاج	سياسة نقدية ومالية موحدة
ترتيبات التجارة التفضيلية	انتقائية على بعض السلع او تطبق تعريفة اقل من تلك التي تسري على الدول غير الأعضاء	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
مناطق التجارة الحرة	يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الاتحادات الجمركية	يوجد	يوجد وأحيان توجد سياسةتجارة مشتركة	لا يوجد	لا يوجد
الأسواق الجمركية	يوجد	يوجد	يوجد	يوجد
الاتحادات النقدية والاقتصادية	يوجد	يوجد	يوجد	يوجد

المصدر: محمد بن عزوز، **(1990)** الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة، 2007)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2009– 2010، ص13.

هـ-خصائص التكتلات الاقتصادية:

تكونت العديد من التكتلات الاقتصادية في النظام الإقتصادي العالمي، وبالتأمل في كل هذه التكتلات يلاحظ أنها تميزت بمجموعة من الخصائص لعل من أهمها ما يلي[1]:

1. أن هذه التكتلات هي تكتلات قارية بمعنى أنها تنشأ داخل قارة معينة مثل التكتل الإقتصادي الأوربي في قارة أوربا
2. أن هذه التكتلات تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ونامية، وهناك تكتلات هي خليط بين الدول المتقدمة والنامية.
3. أن كل تكتل اقتصادي يتبنى استراتيجية معينة اتجاه باقي التكتلات الأخرى.
4. تتصف التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة من حيث مواردها وانتاجاتها واتساع أسواقها الإستهلاكية والإنتاجية وتنوع هياكلها الإقتصادية، ومواردها وكثافة حجم سكانها.
5. حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول المتكتلة.
6. المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولهما سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.
7. ارتفاع نسبة التجارة البينية في مجمل تجاراتها الخارجية، وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجية على المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الإرتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك إقتصادياتها وأسواقها.

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي الغربي في مواجهة الإنتاج و التبادل**، ديون المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 209، ص23، ص24

8. قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.
9. الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في منطقة التكامل.
10. تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للأثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق وتوفير مزايا ومكاسب تعجز دولة منفردة عن تحقيقها.

و-أهمية التكتل الاقتصادي:

تكتسب التكتلات الاقتصادية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة تذكر من بينها سبعة تعتبر أساسية[1]:

1. الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار اليه فاينر" J. Viner "بأنه أثر خلق التجارة ومفادة أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة انتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.
2. الأثر الإنتاجي للتكتل الاقتصادي، حيث يؤدي التكتل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها بعد تكتلها .
3. يساهم التكتل الإقتصادي في زيادة معادلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما هناك قوة تفاوضية

[1]- فؤاد ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ،الدار المصرية اللبنانية، 204، ص69

أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فان حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي ان التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.

4. تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوقورات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره هذه المشروعات من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية[1].

5. تحقيق الوقورات الخارجية نتيجة إنتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوقورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

6. يساعد التكتل الإقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين[2].

7. يعمل التكتل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الإستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير إقتصادية وليس بصورة عشوائية، علاوة على تشجيع الإستثمارات الأجنبية. كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو

[1]-د.أحمد يوسف دودين، مرجع سابق، ص103.

[2]-فؤاد ستيت، مرجع سابق، ص 70

إدارية او أي معوقات أخرى، علاوة على ان التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من التغيرات الفجائية في سياستها التجارية.

وتتضح أكثر أهمية التكتلات الاقتصادية في نظرية التحاد الجمركي.

أصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم أبرز التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة، الكثير من الترتيبات الإقليمية خارج الإقليم الجغرافي منها:

- في أوروبا اهم تكتل الذي يميزها الاتحاد الأوربي، يعتبر من أبرز التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي وصلت اعل درجات التكامل الاقتصادي، وزاد عدد الدول في عضويته يضم 27 دولة، إضافة الى تكامله النقدي و استخدام العملة الموحدة الأورو مع مطلع سنة 1999، اتفاقيات أخرى لتشمل فضاءات أوسع منها أورو–اسيوي، أورو–افريقي، أورو–متوسطي، أورو–لاتيني.
- منطقة التجارة الحرة NAFTA التي بدأ التفكير فيها بين الولايات المتحدة الامريكية و كندا عام 1981 لأمريكا الشمالية و دخلت حيز التنفيذ عام 1987، و تم توسيعها بين الولايات المتحدة الامريكية و المكسيك في جوان 1990، ثم باشتراك كندا عام 1991 حوالي 335 مليون نسمة و تسيطر على حوالي 25% من حجم التجارة العالمية، وتبلغ التجارة البينية 36% من حجم التجارة العالمية[1]، و تمكن أمريكا من إقامة تمتل بين القارتين ضمن منطقة التجارة الحرة بين الأمريكيتين و مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية موجه إلى دول الشرق الأوسط العربية[2].

[1]- محمدمحمد عمر حماد ابودوح، **منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص29 .

[2]د.أحمد يوسف دودين، مرجع سابق، ص98.

- ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات إقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الاقتصادية الدولية العالمية الراهنة يمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت واقعا لابد منه[1].

المطلب الثاني:الإقليمية.

أ. المفهوم التقليدي:

تعرف الإقليمية بأنها عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري وتدفقه.[2]

وتنطلق الإقليمية من التعاون و تكثيف العلاقات خصوصا الإقتصادية منها بين مجموعة من الدول من أجل الوصول لتحقيق التكامل حتى الاندماج بينها، حيث يتم ذلك بإزالة الحواجز و القيود المختلفة المفروضة بينها سابقا، كما تتميز الإقليمية بكونها تتم بين الدول المتجانسة في الخصائص الجغرافية، (إقليم جغرافي واحد و متقارب على الأقل) الاقتصادي (بين الدول ذات المستويات الاقتصادية المتقاربة)، السياسية (قد تتم بين دول ذات توجهات سياسة متشابهة)...

مصطلح الإقليمية مشتق من كلمة الإقليم، وهو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي من جهة وكثافة التبادل التجاري والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي حيث يحدد الإقليم عمليا بحجم المبادلات التجارية وصفات مكوناته وقيمته خبراته المشتركة[3].

[1]-سكينة حملاوي، مرجع سابق، ص80.

[2]- مارتن غريفيش، تيرىاوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ،مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2008، ص67.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

والإقليمية في هذا الإطار تشير الى ذلك التعاون الحاصل على مستوى إقليمي بين الدول المتجانسة، هذا التعاون الذي يحدد معدل نمو التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية لهوية المنطقة عن طريق حركة تبادل البضائع و الأشخاص ضمن منطقة محدودة.

كما تعرف الإقليمية على انها حالة "وسيطة بين المحلة التي تدفع بالفراد و الجماعات لتطبيق نطاق اهتماماتها سواء السياسة أو الإقتصادية، أو الإجتماعية، وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية و الحواجز الجمركية، و تستهل نقل الرأسمالية سياسيا إقتصاديا و ثقافيا عبر العالم كل[1]"، وضمن هذه الحالة الوسطية تهدف التنظيمات الإقليمية إلى تعزيز التكامل والاندماج بين إقتصادياتها الإقليمية في جميع المجالات، بحيث تقلل من تبعيتها للعالم الخارجي ولكن دون الانعزال عنه، كما تهدف إلى زيادة سعة وحجم الأسواق الذي سيؤدي بدوره الى تحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء، وحرية تنقل الافراد ، ومن بين الأهداف التي تقوم من اجلها السياسات الاقتصادية الاقليمي[2] ما يلي:

1) تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للسكان والصناعة
2) تحسين استخدام الموارد وتخصيص أمثل
3) تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم
4) تحسين ميزان المدفوعات للإقليم، وتخفيض حجم الفروقات الإقليمي في الطلب على العمل.
5) تحقق الإستقرار الإجتماعي والسياسي خاصة في الدول التي تعاني من الإختلالات العرقية بالإضافة الى إزالة الفوارق الإقتصادية بين الإقليم.
6) الخوف من البقاء بعيدا عن بقية دول العالم التي انحرفت في الاتجاه نحو الإقليمية.

[1]- عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص29

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

ب. معايير تحديد الإقليمية:

برزت العديد من التفاهم ارتبطت بتعديد المعايير المحددة لها[1]:

فهناك اتجاه يربط الإقليمية بالمنظمة الإقليمية، أي أنه لا يفرق بينهما فهما مرادفان لنفس الشيء ويستند في ذلك إلى تعرف خاص للإقليمية مفاده أنه بجوار المنظمات الدولية العالمية يمكن إنشاء منظمات دولية إقليمية تضم في عضويتها الدول التي ترتبط فيما بينها بروابط تاريخية وجغرافية وحضارية اكثر من غيرها وتهدف إلى العمل على حل ما قد ينشأ بينها من منازعات بالطرق السلمية و بالتالي تدعيم الأمن و السلم الدوليين على حد سواء.

وهناك اتجاه أخر يحدد الإقليمية على أساس أنها مجموعة من العلاقات التي تنشأ بإرادة الدول بغض النظر على عنصر التجاور، فيحكمها التعاون والتضامن المشترك المتوقف على المنظمة التي تشملها رغبة الدول ويعتبر عنصر الإرادة أساسي لإنشاء التنظيم إقليميا[2] على أن تكون أهدافها ومبادئها متفقة مع مضمون ميثاق الأمم المتحدة.

ويركز الاتجاه الثالث على المعيار السياسي، حيث أن الإنتماء السياسي والإيديولوجي هو أحد عناصر المهمة في تحديد مفهوم الإقليمية، ذلك أن الغاية من التجمعات الإقليمية هو تحقيق أهداف معينة سياسية او اقتصادية عسكرية وبالتالي فتح المجال للأحلاف العسكرية القائمة على الأساس الأيديولوجي بغض النظر على التجاوز الجغرافي أما الإقليمية الجغرافية فهي تعني التجاور الإقليمي في رقعة جغرافية واحدة كتجاور لبنان وسوريا ومصر والسودان و هو ما تعبر عنه موضوع منطقة الدول الامريكية ومنظمة الوحدة الافريقية في حين تحدد الإقليمية الحضارية بحدود توافر روابط ذات طابع حضاري من شأنها أن تقوي

[1]-عم حسن، مرجع سابق ص 143

[2]- عايد شريط، **دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الأورو متوسطة (حالة دول المغرب الغربي)**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2004)،ص23.

أي رابط سياسي بين الدول و تعمق ذاتيته، فعلى سبيل المثال كان إنشاء جامعة الدول العربية نموذجا لتوافر مثل هذه الروابط كوحدة اللغة والثقافة والتاريخ والدين.

ج-تطور الإقليمية:

هناك اتجاهين رئيسين يجب التمييز بينهما في الآتي:[1]

الاتجاه الأول: الذي يرى في الإقليم وحدة أرضية تضم في اطارها مصالح مترابطة كما أن التنظيم الإقليمي يجسده اتفاق بين الدول المتجاورة لتنظيم شؤونها الدولية كما تراه مناسبا، حيث يرتكز هذا التعريف على المعيار الجغرافي أي الوحدة الجغرافية.

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الاقليمية هي تنظيم إقليمي يضم مجموعة من الدول ذات المصالح المشتركة بمعاهدات واتفاقيات مشتركة، كما يشترط هذا الاتجاه أن لا يقل عدد الدول المشكلة للتجمع الإقليمي عن أربعة دول، ويرى ان المصلحة السياسية هي أهم دافع لإقامة هذا التجمع.

إذن يمكن القول ان الإقليمية هي:

مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي معين سواء كان هذا الإقليم داخل القارة الواحدة أو يتعداها، حيث تجمعها خصائص إقتصادية واجتماعية معينة، كما أنها تعتبر بمثابة حل وسط للدول التي تريد أن تفتح أبوابها لجميع الأسواق الدولية التي تنادي بها العولمة وبين رغبتها في عدم الانعزال عن العالم الخارجي وتزامنها مع التغييرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي من سبعينات القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام "بروتون وردز" والتحول الى نظام الأسعار...، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة ازمة المديونية الخارجية في بداية الثمانيات الأمر الذي أدى

[1]- سمية مساهل، مرجع سابق، ص 25-26

إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة و التدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية و بعد هذه الأزمات تنامت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية.

والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وأشد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وهذا من أجل الإستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسيع في النفاذ اليها.[1]

فلقد إهتم بعض الاقتصاديين بتفسير ظاهرة عودة انتشار الإقليمية خلال السنوات الأخيرة، وأطلقوا عليها تسمية "الإقليمية الجديدة" وقاموا بمقارنتها بتلك التي سادت في الستينات وعرفوها ب"الإقليمية القديمة" والتي كانت تقوم أساسا على التكتلات بين الدول المتقدمة لبعضها البعض، أي تكتلات (شمال–شمال)،أو بين بعض الدول النامية معا (جنوب–جنوب) والواقع أن معظم التكتلات بين الدول النامية في ظل الإقليمية القديمة لم يحالفها النجاح، ويرجع ذلك الفشل إلى أن هذه التكتلات قامت على محاولة مد السياسات المحلية للإحلال محل الواردات الى المستوى الإقليمي، فقد وفرت الدول الأعضاء في هذه التكتلات لبعضها البعض حرية النفاذ الى أسواق كل منها فيما يتعلق فقط بالمنتجات التي تستوردها من باقي دول العالم، وقامت بفرض حواجز تجارية خارجية مرتفعة، أي أن هذه التكتلات الإقليمية قامت أساسا على تحويل التجارة، زيادة على تشابك أمورها السياسة [2]

د–تطور الإقليمية الجديدة

شهد مفهوم الإقليمية تطورا كبيرا خلال ثمانينات القرن 20 من خلال ظهور ما يسمى بالإقليمية الجديدة، التي جاءت نتائج ظروف العولمة الاقتصادية خصوصا مع مطلع

[1]- عمر حسن، مرجع سابق، ص 143

[2]- - عايد شريط، **دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الأورو متوسطة (حالة دول المغرب العربي)**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2004).ص45.

الستينات، أصبحت النزعة الإقليمية واضحة ومنتشرة في ربوع العالم وكأن هناك إعادة إحياء لأفكار الستينات ،لكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة عالميا، وذلك بإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وتحرير الترتيبات الإقليمية القديمة، نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الكبرى الإقتصادية، سواء ثنائي أوشبه إقليمي، أوإقليمي، وهوما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي، أوتجمعات لا تكتسب الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه غير نطاق جغرافي متسع تحدد المحيطات والتي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى مع تنافي التوجه نحو تشكيل تكتلات بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة و هي تضم دول متقدمة وأخرى نامية[1]

-سنتطرق لبعض المفاهيم لتحديد مصطلح الإقليمية الجديدة:

- الإقليمية الجديدة نمط يخلط ما بين مرحلة مناطق أخرى أعلى منها فهي تهدف الى تنمية وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إضافة الى تحرير السلع بين الأطراف وهي بذلك لا تتجاوز الإطار المعروف لمناطق التجارة الحرة و لكنها في نفس الوقت لا تملك الشروط اللازمة لقيام المراحل الأكثر تقدما كما أن التطور ليس من أهدافها[2]
- الإقليمية الجديدة ترتيبات تكاملية إقليمية أكثر تعقيدا وتشكيكا، سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي، حيث تنشئ علاقات تكاملية لمستويات تحرير مختلفة مع أخرى خارج إطار التكتل، ولا تقتصر فقط على أعضائه، كما أنها لم تعد قاصرة على التجارة فقط، بل تمتد أيضا الى الاستثمار الذي يحتل أولوية متقدمة في العديد من التكتلات الكبرى الجديدة باعتباره القوة الدافعة للتجارة، بل المتسببة في تنميتها، بالإضافة الى العديد من المجالات الجديد الأخرى.[3]

[1]-اكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 131- 132

[2]-ايمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 232

[3]-ايمان عطية ناصف ، مرجع نفسه، ص198

ويستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون أو المحتوى الاقتصادي والتجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية الجديدة، وبين المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي، الحديث مجموعة واسعة من الإختلافات بين النموذجي، سواء من الناحية دوافع النشأة أو من ناحية البيئة التي يمارس فيها النظام تفاعلاته.[1]

وقد ظهرت الإقليمية الجديدة في اتجاهين[2] لتوصف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي:

- النموذج الأول وهو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تسيير العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الإتحاد الإقتصادي، مثل الإتحاد الأوروبي.
- النموذج الثاني: هو قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو الصناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها التخصص والتقسيم في العمل

وبعبارة أخرى فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز السمات مفهوم الإقليمية الجديدة، حيث أنه يهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى. وبالتالي فإن الإقليمية الجديدة تختلف على مفهوم الإقليمية الذي شاع في الستينات بغلبة الطابع الإقتصادي.

---

[1] محمد بن عزوز، **الاقتصاد الجزائري و إشكالية الاندماج الاقتصاد الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة 1990- 2007** ، (أطروحة الدكتورة جامعة دالي براهيم الجزائر، 2010، 2011)،ص78.

[2] -سكينة حملاوي، مرجع سابق،84،85

وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة مصطلح الإقليمية المفتوحة والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك (APEC) وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيف القيود على واردات الدول غير أعضاء والتي تعتمد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الأعضاء[1].

ويرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط وهي:

- أن تكون مفتوحة العضوية:وهي تعني أن يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية
- شرط عدم المنع:وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول الأعضاء
- التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة:وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها ميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، ولذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير أعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية،وهي تلك الترتيبات التي تتسم بـ تمثيلات سمات:[2]

- **أولها:** أن اغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل
- **ثانيها:**أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم
- **ثالثها:** أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار على الرغم من أن ظاهرة إنشاء التكتلات الاقتصادية قديمة إلا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف فقد

[1]-أسامة المحذوب، **العولمة و الإقليمية(مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999 ص195

[2]- علاوي محمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص110

اتسمت التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية، بالإضافة الى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في تلك التكتلات اتسمت بالتفاوت والتباين الشديد ولم يؤتى منها ثمارا ما موسا فيما عدا الاتحاد الأوروبي.

هـ-سمات الإقليمية الجديدة:

. فقد اتسمت بالسمات التالية[1]:

1) أنها عملية لإعادة مؤسسة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نحو يتلاءم مع المتغيرات العالمية الجديدة بحيث يجعل من الكتل التجارية الإقليمية حلقة متوسطة بين الدولة القومية من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى ومن ثم فهي تجديد أو إعادة إحياء للنظم الإقليمية التي أصيبت بانتكاسة كبيرة مع المتغيرات العالمية الجديدة ولكنه من منظور الامتيازات الاقتصادية بعد أن أضحى العالم أكثر اقتصادية

2) ليست الإقليمية الجديدة نقيظا أو بديلا للتجارة الحرة العالمية متعددة الأطراف، لكنها تكمله لهذه التجارة، فهي وإن كانت ترمي إلى تحرير التجارة بين الشركاء أعضاء التكتل الإقليمي فإن هذا التحرير الجزئي للتجارة خطوة مهمة نحو تحريرها خارج التكتل الإقليمي خصوصا في ظل توسع دائرة الاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية الكبرى، فظاهرة التكتلات الإقتصادية يمكن أن تنشئ آثارا مولدة للتجارة خارج الكتلة التجارية ،ويحدث ذلك إذ أدت عملية تحرير التجارة داخل كتلة تجارية معينة إلى زيادة الدخل، و بالتالي زيادة الطالب على الواردات من خارج هذه الكتلة. وتفسير ذلك أورده "جاكوب فينر" في دراسته الرائدة عن موضوع الاتحادات الجمركية.

[1]- محمد السعيد ادريس، **تحليل النظم الإقليمية "دراسة في أصول العـد الإقليمية "**،مركز الدراسات السياسة الاستراتيجية بالأهرام،القاهرة 2001.ص142[1].

فهاتين الحقيقيتين تبرزان أهم خصائص الإقليمية ويمكن أيضا تلخيصها فيما يلي[1]:

- سرعة إنشاء المجالات الاقتصادية الكبرى والتوسع فيها، وهو سيظل ملمحا دائما للعلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة
- ظهور تجمعات مختلطة ذات التزامات متبادلة بين دول نامية ومتقدمة
- اتساع التجمعات التكاملية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم، وظهور نظم تكاملية عبر الإقليمية معقدة، ومتباينة تطبق درجات متفاوتة من صور المشاركة مع غير الأعضاء.
- تضم بعض المشروعات التكاملية القائمة قوى اقتصادية كبرى، مما قد يكون لها أثر كبير على الأطراف الأخرى في التكتل وعلى عمل النظام التجاري متعدد الأطراف ككل.
- قد يفسر التغير الطارئ على خصائص التكامل الاقتصادي الطبيعية التصاعدية لبرامج التكامل الإقليمي، حيث ذهب إلى أبعد من مجرد التجارة الخالصة أو التكامل الأسواق في صورة مناطق تجارة حرة أو اتحادات جمركية، لتقترب أكثر من حالة التكامل الاقتصادي التام.

[1]-أسامة المجذوب، مرجع سابق ذكره، ص 52.

و-مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة.

الإقليمية التقليدية	الإقليمية الجديدة
قامت على الاحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد العالمي	تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي
تخصيص الموارد اعتمد على التخطيط والقرارات السياسية	تخصيص الموارد يعتمد على قوى السوق
دفعتها الجهود الحكومية	يدفعها القطاع الخاص
التكتل في السلع الصناعية	التكتل يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار
تعاملت مع الحواجز الجمركية	تقوم على التكتل العميق
وقرن معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا	تطبيق قواعد متساوية على الدول مع السماح بفترات زمنية مختلفة للتأقلم
إقليم يضم دول متجاورة لها تجانس وتقارب في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	إقليم أو أكثر يضم دول متباينة في مستوياتها الاقتصادية والاج والثقافية والسماح بالخصوصيات

المصدر: سكينة حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الازمة المالية الراهنة (دراسة حالة الشراكة الأورو متوسطية، دول المغرب العربي) مذكرة مقدسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2011-2012 ص78

المبحث الثاني: مقارنة مفاهمية لإشكالية الأمن.

كانت مسألة الأمن ولاتزال إحدى الدوافع التي تتحكم في سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية حيث كان الكل يسعى لما يجنيه الخوف والضرر وما يوفر له الاستقرار والأمان، وكان هذا الدافع القوي سبب في انضمام الأفراد إلى جماعات وتوثيق الارتباط بها بمختلف الروابط كرابطة الدم ورابطة الجوار ومن هنا ظهرت حاجة الإنسان إلى نقل مسؤولية آمنه الخاص إلى أمن الجماعة ويرى بعض الباحثين أن المجتمعات تدور وجودا وعدما مع مدى ما تحققه لأفرادها من إشباع لحاجاتهم الأساسية بما فيها الحاجة إلى الإحساس بالأمن.[1]

الأمن هو أحد المفاهيم المعرض لموجات التغيير، فهو نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات متعددة ومتنوعة يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الجولة أو النظم الإقليمي أو الدول فلم يعد الأمن يقتصر على المفهوم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري، ولما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك[2].

المطلب الأول: ماهية الأمن.

الأمن حاجة إنسانية ومن حاجيات البشر الأساسية، لذا يؤثر الإحساس بفقده أو بنقصه على كيان الفرد، المجتمع والدولة، وبالتالي غيابه سيؤثر حتما على نمط العلاقات بين الافراد، المجتمعات والدول.

---

[1]- معمر بوزنادي، **المنظمات الإقليمية و نظام الامن الجماعي، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط.س.ن. ص41، 43

[2]-الامن الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، مراد شحماط، الملتقى الدولي الأول: **التحديات و الرهانات الأمنية في منطقة شمال افريقيا بينفرص الاحتواء و مخاطر الانتشار**، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة قسم ع،س 2015، ص2، 3

أولا: مفهوم الأمن لغة واصطلاحا.

أ-الأمن لغة: هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة و الاستقرار، مما يمكنهم من العمل و الإنتاج اكثر، وهو عكس الخوف والفزع بعدم حدوث أي مكروه، وفي اللغة الأجنبية، ترجع الكلمة الإنجليزية "Security" إلى أصلها اللاتيني securus /Securitasالمستنبطة من الكلمة المركبة Sine curaحيث تعني Sine "بدون" و تعنيcura "اضطراب" أي بدون اضطراب[1].

اشتق مفهوم الأمن من فعل آمن، يأمن، آمنا، وآمان، أي طمأن ولم يخف فهو آمن، حيث نجد اغلب آيات القرآن الكريم تربط او تقابل بين الأمن والخوف.

قال الله تعالى: "و إذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوبه، و لو ردوه الى الرسول و إلى أولى الامر منهم" النساء الآية 83.

قال الله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" قريش الآية 34

مما سبق نعرف أن للأمن أهمية بالغة في الشرع الإسلامي حيث أنه من الضروريات المادية والمعنوية أيضا، وكما يكون للفرد فهو أيضا للاجتماع الإنساني العام.

الأمن اصطلاحا: حسب المنظور التقليدي فإن الأمن مرتبط بمصلحة الدولة وتعزيزها وبالاعتماد على القوة العسكرية لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية وذلك لأن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي عايشت الحرب الباردة.

[1]- لخذاري جلول: الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوربي من منظور المركب الأمني الإقليمي مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ،قسم العلوم السياسية ،تخصص تحليل السياسة الخارجية2016_2017 ص2.

ثانيا: تعريف الأمن من المنظور التقليدي:

- الموسوعة السياسية: الأمن القومي هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد توقعنها تحت سيطرة اجنبية، نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.[1]
- تعريف والتر لبيمان: أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذ كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة على صوت هذه القيم عن طريق انتظارها في حرب كهذه.[2]

من خلال ما سبق نستخلص:

- الدولة الفاعل الرئيسي فيما يتعلق بالأمن.
- الخوف من السيطرة الأجنبية من الأولويات الرئيسية لأمن الدول.

وفي ظل التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي، وبروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات الدولية، كفاعلي جدد على الساحة الدولية، وكون أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدول، زاد الإهتمام بموضوع الأمن لاستيعاب هذه التغيرات.

- و بالرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن و شيوع استخدامه إلا أنه يصعب حصره و اقتصاره على مفهوم واحد و سنحاول فيما يلي أن نتعرف على دلالة هذا المصطلح من خلال التعريفات التي وضعها المفكرون و دارسوا العلاقات الدولية

[1]- عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، **"موسوعة السياسة"**، الجزء الأول، الطبعة 3، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1990، ص 33

[2]- جون بيلس،شيف سمنيث، **"الامن الدولي في حقبة بعد الرب البادرة"عولمة السياسة العالمي**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص414.

يرى الأستاذ ARNOLD Wolfersأن الأمن هو غياب التهديد ضد القيم المكتسبة، هذا في جانبه الموضوعي أما في الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من لن يتم المساس بأمن هذه القيم.[1]

ويرىBarry Buzanأن الأمن مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق التاريخي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[2].

ويرى بعض الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناءا على مفهوم التهديد لذا فإن Kenneth Waltz قد عرف الدراسات الأمنية على أنها تلك الدراسات التي تختص بدراسة التهديد.

وعرفWalter Lippman الأمن على أنه: حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها.[3]

وتعرف دائرة المعارف البريطانية الأمن بأنه: حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة اجنبية.

ويعرف Henri Kissingerوزير الخارجية الأمريكية الأسبق أنه: تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

وقد قدم Waever هو الأخر مفهوما متخصصا للأمن هو الأمن المجتمعي حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر لعابرة

---

[1] – Oliver RihmoudBroading **concepts of security in the post cold war: implication for the Evand Mediterranean region** in http:// Edg. Ac;uk/ eis/ publication (26 mars 2000).

[2]– Barry Buzan, is international security possible presented at: New thinking about stategy and international security (**conference**), edited by ken Booth London Harper Collins Academy; 1991. P31.

[3]– John Baylis and steve smith, **globalization of word politics, second ed**. Oscford university press New York, 2001, p 255.

للحدود... وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات[1]، لأنها تنافس قيمها الاصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حيث أطلق على هذه المظاهر مصطلح "تحديث "، وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم، من منظور المستقبلة لهذه الجماعات، هي مصدر للعنف و الاستقرار، لذا فإنه في سياق العولمة والإعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة نفسها. (هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت فقط)

إذن يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر، فهو مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطور ما سواء كانت هذه المجتمعات متقدمة أو مختلفة.

كما يشير الأمن في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها و بين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي بين طبقات الشعب وحماية مصالح الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها ومصالح المجتمع والدولة قيم حمايه قيم المجتمع من التهديدات.[2]

كما يمكن أن يعرف الأمن على أنه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت داخلية أو خارجية.[3]

---

[1]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة و النشر التوزيع، الجزائر، 2005، ص25-26

[2]- احمد الرشيدي و مجموعة المؤلفين، **المدخل الى العلوم السياسية و الاقتصادية و الاستراتيجية**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003، ص34

[3]- سليمان عبد الله الحريبي، مفهوم الأمن و مستوياته و صيغة أبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد 13، ص11

وأن تكون آمنا يعني أن تكون ساميا من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم.[1]

- من خلال هذه التعاريف وعلى الرغم من عدم حصرها يمكننا إعطاء تعريف إجرائي وشامل للأمن حيث يمكن القول بأنه: "قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية أو الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وباقي القدرات في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية في السلم وفي وقت الحرب والتي تعترض استقرارها وطمأنينتها على المستوى الدولي والمحلي وذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر والمستقبل.

ج-مدرسة كوبنهاجن وتوسيع مفهوم الامن:

ارتبطت بمعهد كوبنهاجن للسلام 1985، ورائدها باري بوزان أول من ساهم في إعادة صياغة مفهوم الأمن، وفتح مجالات تجديد للبحث في حقل الدراسات الأمنية، منذ العقد الثامن من القرن العشرين فذهب المدرسة إلى القطاع العسكري رغم أهميته في تحديد مفهوم الأمن، الا انه ليس القطاع الوحيد فهناك قطاع سياسي (الدول و المنظمات الدولية، المجتمع الدولي) و الاقطاع الاقتصادي (منظومات السوق العالمية) أما القطاع الذي ركز عليه بوزان هو القطاع الاجتماعي (الأمم، الثقافات، الأديان، و حقوق الانسان) ما يسمى بالأمن المجتمعي زائد القطاع البيني.

وتعتبر القطاعات الأمنية سابقة الذكر ذات أهمية بالغة في الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ورغم أن الدولة ليست الموضوع الوحيد لمعالجة موضوع الامن إلا أن بوزان يؤكد على أن الأمن المجتمعي يبقى مرتبطا بالدولة.

[1]- إبراهيم عرفات،متيكسو السيد صدفي عايدين، محرران، **الأمن في المناطق الرخوة، حالة آسيا الوسطى، في قضايا الامن في آسيا**، القاهرة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 2004، ص222

ففي نظر بوزان الجماعات هي ما يجب تأمينه من التهديدات لكنه لم يحدد الجماعات المقصودة، ومنه لا يمكن معرفة هدف الأمن المجتمعي، أهو الجماعات أم هوية جماعية يتطلب بناءها، والانتقاد الذي وجه إلى بوزان ما الذي يهدد الهوية؟

كما تقيد مدرسة كوبنهاجن إطار ملائما لدراسة الديناميكية لمدرجات الأمن من خلال أن الأممنة ليس مفهوما ثابتا بل هو بناء اجتماعي، يتشكل عبر الممارسة و بشكل ديناميكي.[1]

- **الأمننة:**

هي أيضا من إسهامات مدرسة كوبنهاجن ورائدها اولي ويقر 1995[2]، وتعني إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة لم تكن تشكل تهديدا امنيا، أي تحويل قضية أو رهان اجتماعي إلى قضية تهديد أمني، أو التحسيس بوجود تهديد أمني، و ذلك من خلال الخطاب.

مثال: الهجرة الغير شرعية ليست مشكلة أمنية أي تحويلها بواسطة الخطاب إلى قضية أمنية، تستدعي إجراءات استعجالية استثنائية، ولنجاح عملية الأمننة يجب توفر ما يلي:

- طبيعة الرهان الاجتماعي المراد أمنيته، أي ليس كل رهان اجتماعي يمكن تحويله إلى قضية أمينة (قابلية التحويل)
- قوة الخطاب: ليس كل خطاب سياسي يمكن أن يقع بتحويل القضية إلى مسألة أمنية مهددة.
- الفواعل الأمنية المعينة بالأمنية: يجب أن تكون في مواقع السلطة.

[1]- عادل زقاع،"المعضلة الأمنية المجتمعة، خطاب الأمنية و صناعة السياسية العامة "**المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، العدد الأول، سبتمبر 2011، ص68

[2] – Barry Buzan, ole waever and jaap de wild, **security : anew frame work for analsis, united kingdom,** boulder lynneriennerpublicher, 1998,p32

د-التهديدات الأمنية الجديدة:

يفهم مصطلح التهديد على أنه التحذير والوعيد، وسعى طرفا ما للتسبب بالشر والأذى وفي ظل طبيعة لا عسكرية أصبحت سمة التهديدات الأمنية الحالية منها والمتطورة أصبح من الصعب أن يعرف التهديد، رغم حضور أثره "التلوث البيئي، الإحتباس الحراري) فهي و غيرها من التهديدات رغم أنها لم تأخذ طابع امني. ألا انه يصعب تحديد المسؤولين عن أحداثها، دول ام فواعل كما أن هذه التهديدات الأمنية أصبحت ممتدة زمنيا ومكانيا.

- **تعريف باري بوزان:**

وافق مع مقاربته القطاعية للأمن مع تصنيف قطاعي للتهديدات الأمنية[1]

- تهديدات تستهدف القطاع العسكري: تستهدف القدرات العسكرية للدول، ما يهدد الوحدة الترابية للدولة.
- تهديدات تستهدف القطاع العسكري: تأخذ التهديدات الأمنية بعدين: داخلي ما يسمى يقيم الديموقراطية، والخارجي وهو تأثير النظام الدولي، على الدولة كوحدة أساسية.
- تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي: يتعلق بمدى توفير الموارد الطبيعة وقدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان.
- تهديدات ذات طابع مجتمعي: تستهدف التكامل الوحدوي والثقافي، الاجتماعي للعناصر الاجتماعية.
- تهديدات تستهدف القطاع البيني: ترتبط بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها، ثم يضيف لها التهديدات المتعلقة بالثورة في مجال التكنولوجيا.

[1] – Barry Buzan, **people stat and fear the international searity problem in international Relations GreatBritanwheatheef** Book Ltd 1983, p85

وفي سياق التهديدات الأمنية الجديدة تشير إلى ما قدمه روبرت كابلان في مقال نشره بمجلة the Atlantic تحت عنوان الفوضى الآتية القادمة أن:

الندرة، الجريمة، الاكتظاظ السكاني، العشائرية، الأمراض تشكل تهديدات للأمن العالمي ويمكن لها تدمير ما أسماه: (بالنسيج الاجتماعي لكوكينا)، حيث يقدم كابلان افريقيا نموذجا لتهديدات الظواهر السابقة الذكر، كما اعتبرها رمزا للجهاد وجاء في دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية الأوروبية، خمسة أنواع من التهديدات تهدد أمن الأفراد، الدولة والمجتمع:

- **مخاطر فردية:** تعرض الأفراد لتهديد الجرائم والأمراض.
- **مخاطر مجتمعية:** اتساع أنواع المخاطر الفردية لتشمل القطاعات المجتمعية كالأوبئة ومشاكل البيئة.
- **تهديدات عابرة للحدود:** الهجرة الغير شرعية، اللاجئين الإرهاب
- **الأزمات الزاحفة:** هي المشكلات التي تتحول من أزمات داخلية لتصبح إقليمية.
- **الكوارث المحتملة:** تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تتسع إلى عدة أقاليم كالأعاصير.

ثالثا: خصائص مركب الأمن.

أن المفهوم الواسع للأمن، يشير إلى مفهوم نسبي ومتغير يتسع ويضيق وفقا لطرق تناوله، كما أنه مفهوم مركب ذو مستويات وأبعاد، وله عدة آليات لتحقيقه وهو أيضا يتميز بعدة خصائص تذكر منها:

- النسبية.

تسعى الدول لتحقيق امنها عن طريق علاقتها التفاعلية مع البنية الخارجية المشكلة من الوحدات السياسة التي تمثلها الدول والوظيفية التي تمثلها المنظمات الدولية، فقد يكون أمن الدولة معينة ذو طابع إقليمي وقد يكون دوليا، وعليه فإن مفهوم الأمن متغيرا باستمرار تبعا لشدة التغير في البنية الخارجية، فيصبح بذلك مسألة نسبية، فأمن دولة ما ليس بالضرورة هو أمن الدول الأخرى[1]. بمعناه أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين ونادرا ما تحققه في مجالات أخرى وبمستوى عالي جدا، وهذا يجعل من الأمن أمرا نسبيا.

- الانعكاسية (المصلحة أو رد الفعل)

تهدف الدول من وراء تحقيق أمنها إلى الحفاظ على مصالح وقيم معينة فهي ترى أن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديا لوجودها المادي بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمن للدفاع عن قيم معينة.[2] فالدولة عند توفيرها لأمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها ومبادئها ومصالحها، فالإتحاد السوفياتي استمر في الدفاع عن نفسه واستمرار فكرها الشيوعي الاشتراكي وبزواله زالت تقريبا أفكاره، و هذا بالضبط ما تعنيه خاصية الانعكاسية (أمن الدولة،أمن قيمها و مصالحها)

[1]- خير الدين العايب، **الامن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستر، قسم العلوم الساسية، جامعة الجزائر، 1995) ص 27

[2]- احمد الرشيدي و مجموعة المؤلفين: مرجع سابق، ص 11

- الديناميكية والتغير.

يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع والدائم، والذي يقترض تكيفا إيجابيا معها، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة وبالتالي فهو بعيد كل البعد عن خاصية الركود والتوقف.[1]

فالأمن ظاهرة تتغير وتتمشى والتطورات الدولية، ويبقى مرتبطا بهذه التحولات ما يجعله دائما في حركية مستمرة وبعيدا تماما عن الجمود.

رابعا: مستويات الأمن

يمكن إيجاد ثلاث مستويات أساسية للأمن وهي:

أ- الأمن الوطني (القومي) Sécurité National:

يعرف أمين هويدي: الأمن القومي لأية دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعات المتغيرات الإقليمية والدولية[2]، ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة.

هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:[3]

- المدرسة المعاصرة (التنموية) يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي انما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل ابعاد اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

[1] تحمد الرشيدي و مجموعة المؤلفين، مرجع سابق، ص14

[2]- أسس و مبادئ الامن الوطني، على الموقع www. Mogarel. Com يوم 15.03.2019. 23:08

[3]- لخميسي شيبي، **الامن الوطني و العلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي و الدولة العربية**، ص 21، 22،pdf.

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البنية الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغير العنيف الذي يمس باستقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البنية الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات وحتى التدخل العسكري.

ب- الأمن الإقليمي Sécurité Régionale

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت واحدة سياسية ضمن المعسكرين لضمان مصالح معينة تحت مظلة الاتحاد السوفياتي ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة،

ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية أبرزها[1]:

- المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحروب.
- مدرسة التكامل ودورها في دفع عجلة الإقليمية، حيث كان لمنظري الوظيفية وخاصة الوظيفية الجديدة إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.
- مدرسة النظم ومساهمتها في إبراز مستجدات البنية الدولية، حيث أن ظهور أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي.

[1]- ناصف حتي،**"النظرية في العلاقات الدولية"**، لبنان، دار الكتاب الغربي، 1985، ص55

- ويقصد بالأمن في إطاره الإقليمي تكامل مجموعة من الدول التي يجمع فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي.
- يعرف أيضا الأمن الإقليمي على أنه: مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم.[1]

يعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذ ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة او تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محدد بين الدول المعينة ضمن نطاق إقليمي واحد انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشتركة.[2]

تسعى الدول من أجل الحفاظ على أمنها إلى الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى سواء مجاورة لها أو غير مجاورة، وفي الواقع العملي هناك تحالفات كثيرة نذكر منها، حلف شمال الأطلسي منظمة الأمن والتعاون الأوربي، وكما نجد تجمعات إقليمية أخرى كالإتحاد الأوربي وتسعى هذه التنظيمات إلى تعزيز التعاون فيما بين أعضاء كالحد من التسلح التقليدي والانتشار النووي، والتعاون المشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.

ج- الأمن الدولي: Securité international

إذا كان الأمن الإقليمي ينحصر في إطار منطقة إقليم معين فإن الأمن الدولي يشمل كل دولة من أعضاء البنية الدولية. برزت هذه الفكرة مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطيع

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية**، ط1، لبنان، دار النهضة العربية، 2008، ص123

[2]- خليل حسن، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام، على الموقع: www. Dr Khalilhussin. Blogspot.com / 01/ blog. Post 1982.html. 19.03. 18

وقف حرب عالمية أخرى ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت إسم هيئة الأمم المتحدة.

يعتبر الأمن الدولي اكبر و أوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل جولة عضو في النسق الدولي، و تحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع تشوب الحرب و احتواءها، و المقصود بنظام الأمن الجماعي هو: "النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها، إذ ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفاؤها و إنما على أساس التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دول يزود بالوسائل الكفاية والفعالة لتحقيق هذه الحماية[1].ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن واسع وشامل تحتضن وتقنن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق و التنفيذ.

لتحقيق الأمن الدولي لابد من هذه الشروط[2]:

أ. خطر اللجوء إلى القوة أو التهديد في العلاقات الدولية، إلا في نظام الأمن الجماع

ب.احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.

ت.عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى

ث.تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

إن رغبة المجتمع الدولي لإيجاد نظام أمن دولي خال من العدوان وخروق حقوق الإنسان أمر صعب في ظل الأطماع و التنافس الكبير فيما بين الدول الكبرى.

[1]- زياد عبي الله مصباح،**«السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة"**، ليبيا، دار الرواء، 208، ص203

[2]- خليل حسن، مرجع سابق

خامسا: أبعاد الأمن:

إن شمولية مفهوم الأمن تقودنا للحديث عن أبعاد هذا المفهوم وتطبيقاته يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **البعد السياسي:** يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة والتي تجسدها السيادة والوحدة الإقليمية، وهنا تهدف الدول إلى تعريف الأمن واستعمالاته بالشكل الذي يحتوي أهدافها السياسية الكبرى، والمتمثلة في حماية كيانها وصيانة مصالحها الحيوية من التدخلات الخارجية وحتى من التدخلات الداخلية.

ولذلك يعرف الأمن من خلال هذا البعد على أنه: سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي وحمايتها من التهديدات في الداخل ومن الخارج، وذلك من أجل إيجاد الظروف الملائمة لتتمكن الدولة من تحقيق مصلحتها الوطنية.[1]

ب- **البعد الاقتصادي:** يمكن القول أن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على استقرار البلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه[2]، والبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها. والوقوف أكثر على واقع البعد الاقتصادي نشير إلى النقاط التالية[3]:

---

[1]- احمد ثابت، الامن القومي العربي: ابعاده و متطلباته، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995، ص167

[2]- تطور مفهوم الامن و الدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية، حمدوش رياض، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، "الجزائر و الامن فيالمتوسط، واقع و آفاق"، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 2008، ص 271

[3]- عزير نوريظ، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الروذى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات متوسطة و مغاربية في التعاون و الامن، قسم العلوم السياسة، جامعة باتنة، 2012) ص52

- التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال استغلال التبعية الاقتصادية أو حتى استحداث آليات الشراكة الاقتصادية أو ما شابه.
- التخوف من تكرار سيناريو الأزمات الاقتصادية العالمية، خاصة مع حساسية العلاقات الطاقة الدولية، والتي يشكل "البترول" أحد أهم فواعلها الرئيسية.
- هشاشة الاقتصاديات الوطنية، والتي أصبحت مهددة بفعل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى.
- يمثل التناقض بين الشمال الغني والجنوب الفقير أو ما يسمى بالمركز والمحيط، المظهر الأكثر خطورة وتغذية للأمن. هذا وقد تم ربط الأمن الاقتصادي في المقام الأول، حسب التقليديين برخاء ورفاهية الفرد، مما يعني القضاء على الفقر والجوع ليكون الفرد مؤمنا اقتصاديا في سياق نظام اقتصادي غير عادل ولا متوازن مما ينعكس على الاستقرار الداخلي للدول.

ج- البعد الاجتماعي (المجتمعي): يعتبر البعد الاجتماعي الموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فالتطور التقني الذي مسى وسائل النقل والاتصالات ساهم بدرجة كبيرة في شيوع بعض مظاهر الأزمة التي كانت في مراحل سابقة ضمن الحدود السياسية للدول مثل:الجريمة المنظمة، شبكات التجارة غير المشروعة للمخدرات والأسلحة المحظورة، تبييض الأموال، تجارة المعدات النووية، الإرهاب البيولوجي إضافة إلى الهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية وما مثله كمصدر قلق لدى الدول و المجتمعات و الأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بشدة في المجتمعات الغربية، و التي لم تعد حكرا على الدول المتخلفة فحسب، بفعل موجة التدفقات السكانية وما تثيره من توترات

للبنية الديمغرافية للدول المستقلة، بفعل تنامي العنصرية وكراهية الأجانب، مما يهدد الإستقرار المجتمعي والأمن العالمي عل حد سواء.[1]

وهنا يطرح Muller ثلاثة مستويات أساسية لفهم الظاهرة الأمنية[2]

- الدولة: تهدد في سيادتها وقوتها.
- المجموعة: تهدد في هويتها
- الفرد: تهدد في مسألة بقاءه ورفاهيته.كما انه يحدد بأن المأزق المجتمعي يؤدي الى غياب المن المجتمعي، المرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار والحفاظ على خصوصيتها، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة ام الممكنة، خاصة من خلال حساس المجموعة بوجود مساس بمكونات هويتها من لغة وثقافة ودين وغيرها.[3]

د-البعد الثقافي: لقد اكتسبت المتغيرات الثقافي أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته، وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسية لنظر لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة.

يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح للتفاعل بين مختلف أفراده، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وقفا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة، وتلك الثقافات المعروفة باسم الثقافات الفرعية.

---

[1]- صفية نزاري، **الامن الثقافي منطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة، دراسة مقارنة لحالات الجزائر- تونس المغرب** (مذكرة لنيل شهادة الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011)، ص47

[2]- زكريا حسين، الامن القومي نقل عن موقع http://www.glocities.com/ lints.html.

[3]- عزيز نوري، مرجع سابق، ص8

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف[1]، وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع.[2]أوتهديد التجانس الاجتماعي والثقافي، ومنه نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي وأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تأمين الفكر والعادات والثقافات:

هـ-البعد النفسي :هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف وانتقاء التهديد، أي أنها حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى هند تهديد الوجود و البقاء و لذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان إليه بعد إتباعه لحاجياته البيولوجية الأساسية، فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمن.

و- البعد العسكري: لقد هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة في نهاية التسعينات تقريبا، فقد كان الأمن خلال هذه الفترة، لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل و القدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضرباي عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيب الأولويات في حين احتلت الأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية الدفاعية منها و الهجومية، بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل: التهديدات التي توجهها الو.م.أ لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب.

[1]- التثاقف: كثرة الثقافات داخل المجتمع و اختلافها يؤمن مجتمع واحد يؤدي الى حدوث صراعات و عدم انسجام.

[2]- محمد الميلي، ية**الابعاد الثقافية و الاجتماعية للأمن القومي العربي في: الامن العربي: التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية**، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1996، ص117

إن البعد العسكري ويتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثل اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدرة القوة ممن حيث العدد(القوة البشرية و الأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة[1]

ي- البعد البيئي: يهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث و بخاصة في التجمعات السكنية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تتسبب في تلوث الهواء، و الإضرار بعناصر البيئة الأخرى من نبات و مياه، إضافة إلى محاربة التلوث البحري الذي يضر بالحياة المائية و الثروات السمكية والتي تشكل مصدرا من مصادر الدخل الوطني و هذا ما تنص عليه التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والإجراءات المتبعة للحد من مصادر التلوث، و يمكن التعبير عن قضايا البيئة على الأمن عندما تصبح هذه القضايا ذات خطر يهدد معيشة البشر على نطاق واسع[2].

وبالتالي فقد أصبح للبيئة تأثير على الأمن فأصبحت بذلك لعدا من أبعاده، لتدخل بذلك في معادلة الأمن و السلم لتشكل لنا ثلاثية (السلم، الأمن والبيئة).[3]

عموما توجد ثلاثة تصورات أساسية للأمن البيئي[4]:

- ✓ تعد ندرة الموارد الطبيعية والايكولوجية سببا مشتركا لعدد من الأسباب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في انعدام الأمن الذي يكون بعده بيئيا في الأساس، إذ أن ندرة

---

[1]- طارق رداف، مرجع سابق، ص 15- 16

[2]- رفيق بن حصير، **الامازيغية و الامن الهوياتي في شمال افريقيا: دراسة حالة الجزائر و المغرب**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013) ص39

[3]- مصطفى كمال طلبة، الاخطار البيئية و مسؤولية المجتمع الدولي، مجلة السياسية الدولية، **مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية**، القاهرة، العدد 163، جانفي، 2006، ص 52- 57

[4]- سمية اوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حلة الجزائر**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص49

المياه على سبيل المثال في الشرق الأوسط أو ندرة البترول و الغاز في الدول العربية يمكن أن يسبب خلافا و أزمات حول كيفية تقاسمها و استغلالها.

- ✓ يمكن للمشاكل البيئية أن تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدولة، المجتمعات أو الأفراد، حيث نجد بفعل الكوارث الطبيعية تهدد الدول الواقعة في أقاليم منخفضة، وبالتالي تؤثر مثل هذه المشاكل على الأمن البشري والمجتمعي نتيجة تهديد بقاء الفرد وحياته.
- ✓ التغيرات المناخية التي تسبب فيها التلوث والاحتباس الحراري وإتلاف مظاهر الحياة، يمثل عاملا أساسيا تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية، مما يستدعي الاهتمام بالأمن البيئي، واعتباره قضية تتطلب تعاونا دوليا وسياسيات رشيدة للحيلولة دون وقوع التلوث بجميع أنواعه.

ن- البعد الأيديولوجي: هو القدرة على الحفاظ على الأنساق العقائدية، و تامين الفكر و العادات والتقاليد من الثقافات الدخيلة أو الفاسدة خاصة، غير ان هذا البعد ومع نهاية الصراع بين المعسكرين الايديولوجيين، تطور الى بعد حضاري ضمن عدة أطروحات حول هذا الموضوع أهمها أطروحة "صاموئيل هينيكتون" حول صراع الحضارات، حيث أن نهاية الصراع الأيديولوجي أعطت الانطباع بأن هناك مناخا جديدا وحقلا متجددا للتنافس الدولي، و نموذجا مختلفا للعلاقات الدولية[1]، حيث أدت أزمة الخليج الثانية إلى إدراك مجتمعات الشمال باحتمال انفجار لعوامل الفوضى في العلاقات الدولية، أن التهديد بانفجارعوامل الفوضى في دول العالم الثالث عموما ليس تهديدا بالمعنى العادي وأمن تهديد لذات أصول و مرتكزات الحضارة الغربية و أسلوب و نمط الحياة الغربية، و ذلك بالتركيز على ما يسمى "الإرهاب المنتظر" كرد فعل للتدخل.[2]

[1] رفيق بن حصير، مرجع سابق، ص40-41

[2] - حسن حاج علي احمد بيضون و آخرون، **حرب أفغانستان:التحول من الجيواستراتيجي الى الجيوثقافي**، في العالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، سلسلة كتب المستقبل العربي، 33، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص252- 253.

ويمثل الخطر الإسلامي حسب النظرة الأمريكية والغربية عموما خطرا شديدا محتملا يهدد أصول الحضارة الغربية، اعتبارهم اثبتوا قدرتهم على نقل جانب من الصراعات والأزمات داخل المجتمعات الغربية بشكل مباشر، ولقد عمدت القوى الكبرى في الشمال الى صياغة استراتيجيات بما ينفق ورؤية "الإسلام السياسي" و "الإرهاب الدولي" كتهديد داهم، سواء للأمن او الحضارة بالمعنى الواسع للكلمة.[1]

المطلب الثاني: نظرية مركب الأمن الإقليمي:

أولا: قواعد نظرية مركب الأمن الإقليمي.

تهدف هذه النظرية إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي، التي تملك القدرة على تجاوز المسافة، وبين تفاعل الفواعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي، والتي تمثل منطقتهم المحلية بيئة أمنهم الرئيسية، وتقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من القواعد أهمها:

1. أن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة، فحسب وولت S. Walth الجوار او التقارب الجغرافي عامل فعال من الأمن، لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة عبر المسافات القصيرة منها عبر المسافات البعيدة.
2. تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجةالاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين فواعل داخل المركب وآخرين خارجه.
3. تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية، إذا كان على نطاق واسع.

[1] – Michael Emerson and others, **Islamist radicalization relation the challenge for Euro– Mediterranean**, Brucssel, center for European policy studies, 2009 ,p46.

4. الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية ووضع أنماط مرتبطة بديناميكيتها الإقليمية[1].

5. أن مركبات الأمن الإقليمي هي مكون رئيسي للأمن الدولي.

6. أن استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن يسهل عملية تكييف وإعادة هيكلة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي.

7. تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشتق من التفاعل بين البنية الفوضوية ونتائج ميزان القوة من جهة، وبفعل ضغوط التقارب الجغرافي المحلي من جهة أخرى.[2]

كما أن أحد أهداف وضع مفهوم مركبات الأمن الإقليمي، هو التأكيد على أهمية المستوى الإقليمي في تحليل الأمن فعادة ما يتم التركيز على الأمن الوطني أو الأمن العالمي، فكل من أمن الوحدات السياسية وعمليات تدخل القوة العالمية، يمكن إدراكها فقط من خلال فهم ديناميكيات الأمن الإقليمي.

يعد باري بوزان أول من استخدم مصطلح المجمع الأمني أو المركب الأمني من أجل تسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي، فهو بمثابة اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تتطلق من خلالها القضايا الأمنية، فأغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية فهي تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة، ومختلف القوى في التأثير على المركب الأمني[3].

ثانيا: تعريف نظرية المركب الأمني الإقليمي.

---

[1]– Barry Buzan and Ole Weaver, **Regions and porvess the structure of intenational security**, cambridge, university press, 2003, p18, http:// www. Cambridge. Org

[2] -DragosBanescum, Op.Cit, p2

[3]- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص20

نقصد **بالمركب الأمني Security Complex:** "مجموعة من الدول نرتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة، بحيث إن أوضاعها الأمينة الوطنية لا يمكن النظر إليها بمنأى من بعضها البعض.[1]

تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من الشروط، من خلالها لا نستطيع استعمال تعبير مركب أمن إقليمي لوصف أي مجموعة من الدول، فالإطلاق هذا المفهوم على مجموعة دول يجب أن تكتلك هذه الوحدات السياسية درجة من الاعتماد الأمني، تكفي لتأسيسهم مجموعة مترابطة ومتميزة عن الأقاليم الأمنية المحيطة بها.

تعرف هذه النظرية مركبات الأمن الإقليمي على أنها بنيات فرعية للنظام الدولي[2]، فبمقارنة تعريف باري بوزان للمركب الأمني مع مفهوم النظام الإقليمي، نجد هذا الأخير يشكل هو الأخر بنية فرعية من النظام الدولي، كما أن وحداته تدخل في علاقات تفاعلية، على مستويات مختلفة، قد تصل بالتنظيم الإقليمي إلى مستويات عالية من التكامل، والتي يشكل البعد الأمني أهم مستوياتها.

إن جود نظام إقليمي متجانس الوحدات يفسح المجال بشكل كبير لتشكيل مركب أمني إقليمي، وكما هو الحال في النظام الإقليمي الذي تدرك سلوكيات وحداته وفقا لمجموعة من المتغيرات، كتوازى القوى، وبنية النظام في حد ذاته، فكذلك العلاقات ضمن مركبات الأمن الإقليمي تحلل وفق نوعين من العلاقات:

1) **علاقات القوة:** فالقوة عامل مؤثر في أي إقليم، فهي التي تحدد بشكل واضح توازن القوى ضمن الإقليم، فالمركبات الأمنية الإقليمية باعتبارها بنية فرعية من النظام الدولي، يمكن إذا الاعتماد على مفهوم القطبية في تحليل العلاقات الإقليمية، فنميز بداخلها النمط الأحادي والثنائي والتعددي.

[1]- المرجع نفسه، ص 43

[2]- المرجع نفسه، ص47

2) أنماط الصداقة والعداوة: لم تتعرض هذه النظرية بشكل واضح لهذه الأنماط، الا انه يمكن أن يتوضح من خلال النظرية الاجتماعية للمفكر الكسندر وندتA.Wendt، ففكرة هذا الأخير عن البيانات الإجتماعية للفوضى تركز على نوع الأدوار التي يؤدها كل من العدو والمنافس، الصديق، والتي تساهم في السيطرة على النظام[1].

حدد وندت A. Wendt ثلاث نماذج من الفوضى و هي الهوبزية (هوبزHobbes) واللوكينية(Lock لوك)، إضافة الى الكانطية (كانطKant)* و هي موضحة في الجدول التالي:

أنواع الفوضى حسب الكسندر وندت.

- الحرب هي الكل ضد اكل - مساعدة الذات - العداوة	(هوبزية) "هوبز قبل واستفاليا
- علاقات ما بين الدول ذات السيادة - مساعدة الاخرين: ضد طرف خارجي - المنافسة	(لوكينية) منذ و ستفاليا
- مجتمع دولي - الانسجام	الكانطية
- الصداقة: (هوية جماعية): الذات والاخرين موحدين في إقليم معرفية	منذ الحرب العالمية الثانية

المصدر : : Toruoga : from constructivism to deconstructivism theorisingthe construction and culmination of identities.

* لمزيد من المعلومات حول نماذج الفوضى الثلاث اطلع على كتاب: الكسندر وندت: النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية.

[1] – Barry BUzan and Old Weaver. Op. Cit, P49– 50

- فالاعتماد الأمني المتبادل بين الدول يشير إلى خاصيتين:

-الخاصية الأولى: تتواجد في العلاقات بين الدول المستندة على التوازن بين الصداقة والعداوة.

-الخاصية الثانية: تتواجد في الفرص والتهديدات الأمنية المشتركة، لكن ليست المماثلة[1].

ثالثا: مستويات التحليل.

كما تحدد نظرية مركب الأمن الإقليمي أربعة مستويات لتحليل و هي:

- المستوى المحلي او الداخلي: يعني بدول الإقليم من الداخل، بالتركيز على نقاط الضعف المتولدة بالداخل.
- مستوى العلاقات دولة–دولة: تحدد ملامح الإقليم في حد ذاته.
- تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة.
- دور القوى العالمية في الإقليم، أي التفاعل بين بنيات الأمن العالمية والإقليمية.

وتجسد بنية المركب الأمني الإقليمي أربعة متغيرات:

1. الحد وهو ما يميز مركب الأمن الإقليمي عن جيرانه.
2. البنية الفوضية:تعني أن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين ذاتها أو أكثر، وهذا أحد شروط تكوين نظاما إقليميا.
3. القطبية الذي يغطي توزيع القوة بين الوحدات.
4. البناء الاجتماعي الذي يوضح أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات

يمكن أن نجد ضمن المركب الإقليمي، مركبات فرعية، هذه الأخيرة تتواجد ضمن مركب أمني إقليمي أكبر، وهي تمثل أنماط متميزة من الاعتماد الأمني، يمكن ملاحظة ذلك

[1]– DragosBanescur : Regional security dynamics in the post cold war era –SAFE. Paper n 1/07. P53

في منطقة الشرق الأوسط حيث نميز في المشرق (مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا)، و في الخليج (ايران، العراق، مجلس التعاون الخليجي)، فمن خلال مثل هذه المركبات الفرعية يتم إزالة التداخل بين مركبات الأمن الإقليمي[1].

نتيجة تباين الإقليم على المستوى الدولي من حيث البنية ومن حيث التفاعلات، أدى هذا لتشكل أنواع متعددة من مركبات، فالبنية الإقليمية للأمن الدولي قائمة بالأساس على توزيع القوة، ففي المستوى الأعلى توجد الولايات المتحدة الامريكية متبوعة بالإتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا والبقية في قاع أوأسفل الترتيب[2].

يمكن تقسيم هذه البنية إلى ثلاثة أقسام من الفضاءات الإقليمية:

- الأول عبارة عن ستار: حيث ترتسم فيه قوى خارجية، مثل الاستعمار، والقوى العظمى المتنافسة أثناء الحرب الباردة، مثل هذه الفضاءات الإقليمية تقريبا اختفت منذ نهاية الحرب الباردة.

*ثاني قسم يعرف بالأقاليم الغير مهيكلة: هنا التفاعلات الإقليمية لا تكفي لتشكيل بنية قائمة على اعتماد متبادل يمكن ملاحظته، و يمكن أن نجد مثل هذه الإقليم في أماكن الفراغ الذي خلفته المركبات الأمنية، مثل جنوب الباسفيك.

- القسم الثالث يعتبر أهم فضاء، يعرف بمركبات الأمن الإقليمي: يشير إلى مستوى تكون فيه الدول أو أي وحدات أخرى مرتبطة ببعضها البعض بصفة كافية ومتقاربة بحيث لا يمكن فصل أمن أحدهم عن الآخر.
- كما يمكن تمييز إحدى عشر نوع من مركبات الأمن الإقليمي في العالم مقسمة الى ثلاثة فئات، قائمة على أساس عدد القوى العظمى المتموقعة داخلهم:

[1]– Ibid, p51

[2] – Amitav Acharya : the emerging regional architecture of world politics, Op, Cit, p630

- ثلاثة منهم تسمى المركبات المركزة (ممثلة في شمال أمريكا، الاتحاد الأوروبي،) وهي مركبات مشكلة أما من خلال قوة عالمية، أومن خلال بعض المؤسسات الجماعية ، وهذا ما يسمح لمركب الأمن الإقليمي من العمل الجماعي على المستوى الشامل[1].

في حال تشكل مركب الأمن من قوة عالمية فأنها ستهيمن على الإقليم، فلن تكون لأي من القوى الإقليمية الوزن الكافي لتكون قطب إقليمي آخر، ما ينجر عنه مركب أمن إقليمي أحاديالقطبية،أما الشكل الثاني لهذا التمركز القائم على الوجود المؤسساتي فهو يتضمن إقليم متكامل من خلال مؤسسات بدلا من تشكله من قوة وحيدة[2]

- الفئة الثالثة مشكلة من السبع المركبات المتبقية وهي معيارية أو نموذجية ممثلة في جنوب أمريكا، جنوب آسيا، الشرق الأوسط، القرن الإفريقي، غرب افريقيا الوسطى، افريقيا الجنوبية، تتميز هذه المركبات بغياب لأي قوة عالمية داخل المركب، وهو ما يسمح بتشكيل قطبية محلية[3]يمكن تعريفها بصفة استثنائية من خلال قوى إقليمية مثل إيران و العراق و العربية السعودية في الخليج، الهند وباكستان في جنوب آسيا.

من هنا يتبين الاختلاف بين هذا المركب وبين المركب المركز، فديناميكيات الأمن في الإقليم لا يتم الهيمنة عليها من قبل قوة أحادية تشكل المركز، فنتيجة لغياب القوة العالمية عن هذا المركب تصبح الديناميكيات التي تتم داخل المستوى الإقليمي متباينة عن تلك التي تحدث خارجه، وتشكل العلاقة بين القوى الإقليمية داخل الإقليم، واختراق المركب من قبل القوى العالمية، العامل الأساسي في سياسات الأمن.

[1] – Amitav Acharya : the emerging regional architecture of world politics, Op, Cit, p631

[2] –Ibid, p63

[3] – Barry Buzan and Ole Weaver, Op. Cit, p54

يمكن أن يتضمن هذا المركب القطبية الأحادية، والتي تعني أن الإقليم يحتوي على قوة إقليمية واحدة مثل جنوب إفريقيا في إفريقيا الجنوبية فهي تعد عملاق مقارنة بجيرانها[1]

ومنه نستنتج أن القوة هي متغير مركزي في إطار تمييز الأقاليم التي يمكن تصورها على مركبات أمنية، إذ أن قوة واحدة كبرى تشكل مركب أمني إقليمي مركز، أكبر من قوة أخرى تشكل بغرض مركب أمني إقليمي يملك قوة كبرى، وفي حالة عدم إمتلاكها لقوة عظمى، يؤدي ذلك إلى خلق مركب أمني إقليمي معياري، على الرغم من أن الفئة الأخيرة يمكن أن تحتوي قوى على المستوى الإقليمي.

ففي عالم كتزنشتاينKatzenstein's World الإقليم تسيطر عليها قوة واحدة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية ذات الحضور العالمي كهيئة وكوظيفة في كل الأقاليم، إلا أن الدور القوي في نظام الهيمنة هذا يشخص من خلال دول القلب، ألمانيا واليابان، فهذه الدول مدعمة بشكل دائم للأهداف الأمريكية، كما تلعب القوة دور مهم في شؤون الأقاليم.[2]

وقد طرح شولز Schulz فكرة قريبة من مركبات الأمن الإقليمي، إذ يعتبر أن درجة التأقلم تتوضح وفق نوعين من العوامل هما الاقتصاد والأمن، فاعتمد على مفهوم مركب الأمن الإقليمي كنظرية للأمن و على العولمة في تفسير تفاعلات الاقتصاد.[3]

ويرى كل من باري بوزان B/ Buuzan و ويفرWaeverأن مركبات الإقليمي مبنية اجتماعيا من خلال أعضائها سواء كان عمدا أو من غيرعمد، فالهوية الإقليمية البارزة لا تحتاج إلى استخلاف الهويات الشبه الوطنية، أو الوطنية، أو المحلية فكل واحدة تتعايش مع الأخرى، وكل واحدة تتكامل مع الأخرى، ومن ثم يمكن أن يصبح أعدائنا، في الماضي أصدقاء لما وتستبدل الجماعات الأمنية مكان الأنماط الفوضوية والغير نظامية التاريخية.[4]

---

[1]– Barry Buzan and Ole Weaver: Op, Cit, p54

[2]– Amitav Acharya: **The emerging regional architecture of world politics**, Op. Cit, p632

[3] – Barry Buzan and Ole Weaver: Op. Cit, p78

[4] – Amitav Acharya: **The emerging regional architecture of world politics**, Op. Cit, p636

من خلال كتاب Regions and powers لبوزان لن يتم وضع تعريف شامل للنظام الأمني الإقليمي، فالتعريف الوحيد احتوى على أنواع لأنظمة أمن إقليمية تمثلت في الأمن الجماعي الأحلاف، اتفاق، نظام، الجماعة الأمنية وهي تتواجد على شكل أنظمة تبني حول القوى العظمي.

بعد التعرف على مفهوم وخصائص كل من مركب الأمن الإقليمي ونظام الأمن الإقليمي يمكن طرح التساؤل التالي:

- هل هناك علاقة سببية بين نوع خاص من مركب الأمن الإقليمي ونوع آخر من نظام الأمن الإقليمي؟

هناك علاقة وطيدة بين طبيعة المركب الأمني ونوع النظام الأمني الإقليمي المنتهج، فمثلا مركبات الأمن الإقليمي المركزة يمكن أن تنتج جماعات أمنية، أما أوروبا فهي مركب أمني إقليمي معياري، في حين يشكل إقليم الإتحاد الأوروبي مركب امني إقليمي مركز.[1]

إن نظرية مركب الأمن الإقليمي تلعب دورا بارزا في تحليل الظاهرة الأمنية على المستوى الإقليمي، إذ توفر نماذج لمركبات أمنية تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي، وهو ما يسمح بإمكانية وضع أطر نظرية تبرز إحتمالات تحقيق سياسات أمنية مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين، وهذا بناءا على تحليل العلاقات التفاعلية الداخلية، وكذا ما بين إقليمية، وتأثير الفواعل الخارجة عن الإقليم، إضافة إلى إمكانية قياس قدرة التكتل الإقليمي على مواجهة لتهديدات التي تواجهه سواء داخليا او خارجيا.

فمثلا في حال دراسة الأنماط التفاعلية ضمن إقليم ما، والتوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك قوة عظمي تدور حولها مجمل التفاعلات وهي المحرك الرئيسي لديناميكيات النظام، هذا يفسح المجال أمام وجود مركب قوة عظمى، وبالتالي تتبين صعوبة تكوين وحدة أمنية

[1] – Amitav Acharya : **the emerging regional architecture of world politics**, Op, Cit, p636

إقليمية متعادلة بين مختلف الأطراف، مهما توفر تكتل إقليمي يعكس العلاقات التفاعلية بين مختلف وحدات الإقليم، لأن القوة العظمى لن تسمح أبدا ببروز قوة موازنة وإنما تعمل دائما على الهيمنة.

فالنظرية مركب الأمن الإقليمي تساعد الباحثين على التنبؤ باحتمالات قيام اتحادات أمنية إقليمية على درجة عالية من التعاون، وهذا من خلال إدراك طبيعة المركب الأمني المتواجد على مستوى الإقليم المعني بالدراسة.

المبحث الثالث: علاقة التكتلات الإقليمية بالأمن الإقليمي.

من خلال تتبع ظاهرتي التكتلات الإقليمية والأمن نجدها يعكسان بشكل واضح ثنائية تعاون/ صراع، فوجود تكتلات إقليمية ذات درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين فواعلها، يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن في الإقليم، كما أن توفر عامل الأمن ضمن إقليم ما يفسح المجال واسعا أمام تطور التكتلات الإقليمية هيكليا ووظيفيا، أين تصبح الوحدات مطمئنة على أمنها وتواجدها، ما يدفعها الى البحث عن الرفاهية من خلال إقامة مشاريع تنموية.

فالعلاقة هي علاقة طردية، ومثال فرنسا وألمانيا اللتين استطعنا أن يتجاوزا الحساسيات التاريخية وسنين من الحروب، من خلال إقامة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، التي تطورت إلى الاتحاد الأوروبي، وهو يعمل حاليا على بناء هوية أمنية وسياسة خارجية مشترك

المطلب الأول: التكتلات الإقليمية كدافع نحو تحقيق الأمن الإقليمي

اعتبر الكثير من الباحثين أن التوسع في إنشاء المنظمات الإقليمية، هو مؤشر على أهمية الدور تؤديه هذه المنظمات في دعم السلم والأمن والتعاون، وفي هذا المجال تحدث Russettروسيت الذي عن فكرة السلام على أجزاء للدلالة على ما يمكن أن تحققه الإقليمية من دعم للسلام العالمي من خلال دعم بل و تحقيق السلام الإقليمي.

نفس الشيئ أشار إليه جوزيف ناي J. Nye من خلال مؤلفة Peace in parts فايد بذلك فكرة ارتباط المنظمات الإقليمية بتحقيق السلام وذلك لقدرتها على تسريع التكامل وتغيير أو تعديل قواعد العلاقات بني الدول، وخلق جزر سلام في النظام الدولي، كما أنها

تساهم في إحياء و تجديد الطبية المتعددة، التي تعتبر أكفأ نمط في تحقيق الاستقرار والسلام العالمي، إضافة إلى ذلك فهي تعمل على خلق منظومة علاقات جديدة.

فمن خلال التعاون الإقليمي الوظيفي ستكون الدول أقل ميلا أو أقل استعداد الاستخدام قوتها السياسية في صراعات عنيفة، فمثل هذه العلاقات ترفع تكلفة الصراع لذا فالتكتلات الإقليمية لها دور بارز في ضبط الصراعات والحد من تأثيرها بالصراعات الدولية، كما أن هذه المنظمات تكون على دراية بشؤون الإقليم وخلفيات الصراع فهي الأقدر على التعامل مع النزاعات من المنظمات الدولية.[1]

كما أن الرؤى حول تأثير علاقة الجوار على ثنائية التعاون والصراع بين الدول تباينت، فالبعض يرى أن التجاور الجغرافي يمكن أن يشكل دافعا للصراع، فالواقعيون الجدد يعتقدون أن المؤسسات الدولية لا تلعب دورا هاما في منع نشوب الحرب، فالمؤسسات تعتبر نتاجا لمصالح الدول والقيود التي يفرضها النظام الدولي نفسه فهذه المصالح والقيود هي التي تتحكم بالقرارات المتعلقة فيما إذا كانت الدول ستتعاون أو تتنافس.[2]

في حين يرى آخرون أن استغلال التقارب الجغرافي في إقامة صلات وثيقة بين دول الإقليم، يمكن من خلالها تجاوز الصراعات خاصة الحدودية خاصة الحدودية منها، فالتكتل الإقليمي من شأنه أن يحد من النزاعات يحكم أن حدود دول التكتل تذوب فيما بينها، وتصبح المصالح متوافقة وأي تهديد لاحد دول الإقليم سواء كان اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو حتى عسكري، هو تهديد لكل دول الإقليم فضعف التماسك بين دولتين متجاورتين يرفع معدل الصراع والعكس صحيح.[3]

---

[1]- محمد السعيد ادريس، مرجع سابق، ص 33، 34

[2]- جون بيليسو ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ،(الامارات العربية، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص426

[3]- محمد السعيد ادريس، مرجع سابق، ص67

البريطاني دوغلاس هيردD. Hurd هذا ما أكد عليه وزير الخارجية سنة 1992 يقول أن المؤسسات لعبت ولا تزال تلعب دورا حاسما في تعزيز الأمن خاص في أوروبا والتحدي بعد الحرب الباردة هو تكييف هذه المؤسسات لمعالجة الظروف الجديدة التي أصبحت سائدة.

فإنشاء نظم أمنية إقليمية يتم بعد المرور بمراحل عديدة بداية بإجراءات بناء مرورا بالتعاون الأمني، وصولا إلى التكامل الأمني الذي يعد المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي[1]. إضافة إلى ذلك فإن حل المنازعات بالطرق السلمية يتم من خلال التكتلات الإقليمية، فالدول ضمن هذه التكتلات تسعى للحفاظ على مصالحها المشتركة، فكلما زادت المصالح وتعمق التماسك كلما كانت هناك فرص أفضل للأخذ بهذا التوجه، أي النهج السلمي بدلا من الوسائل العسكرية، كذلك فإن وجود تنظيم إقليمي يلعب دورا كبيرا في نجاح التوجه السلمي لحل المنازعات، وفي هذا المجال عرض هامبسون أكثر من خطة أو برنامج تحت مسمى نظام الأمن الجزئي، وأبرز هذه الأنظمة هي:

- أنظمة بناء الثقة.
- أنظمة الاعتماد الذاتي المتعدد الأطراف.

من خلال النوع الثاني فهو يركز على تسوية المنازعات الإقليمية بالاعتماد على الذات الإقليمية، من خلال إقامة ترتيبات أمن تعاوني داخل النظم الإقليمية.[2]

فالتكتلات الإقليمية من شأنها أن تكون إطار فعال لإقامة مثل هذه الترتيبات، بحكم المصالح التي تخلفها بين الوحدات المشكلة لها، فالمنطقة التي يتواجد بها تنظيم إقليمي يساعد ذلك على إبعاد تلك المنظمة عن الصراعات الدولية الكبرى، إذ يساعد على عزل القضايا الإقليمية عن القضايا الدولية العالمية.

[1]- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص26

[2]- محمد السعيد ادريس، مرجع سابق، ص101

كما أن مثل هذه التكتلات تساهم في تفعيل سيار الدبلوماسية الوقائية، إذ تكون منبرا هاما لها فلابد من تبني نظرة شاملة و إدراك الترابطات بين القضايا[1]، فليس صحيحا الفصل بين دراسات الأمن والشؤون الاقتصادية والقضايا الإقليمية والمشاكل الدولية، فكثيرا من قضايا الأمن مثل تحديد مصادر التهديد وطبيعة التهديد وأساليب مواجهته عرفت تغيرا كبيرا يتطلب آليات جديدة لمعالجتها، فالتهديدات الأمنية لا تشمل التهديدات العسكرية فحسب، وإنما أيضا عددا من الظواهر الإضافية التي أضفى عليها الطابع الأمني ومنها التهديدات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أن عوامل الخطر عددية فهناك الجوع، الأخطار البيئية، الفقر، العنف، ولهذا فان معظم المخاطر على الحياة الإنسانية لا يمكن خفضها باستخدام الأسلحة أو الإنفاق العسكري على العموم وإنما تتطلب تدخلات وقائية غير عسكرية.[2]

هذه التدخلات لو تتم من طرف دولة واحدة، قد يعتبر تدخل في الشؤون الداخلية، لكن إذا تم على مستوى جماعي وبإشراك كل الأطراف بما فيها دول الخطر، هنا تكون نتيجة ترضى الكل، فيجب عدم النظر الى التهديد الذي يلحق بدول الجوار على انه تهديد خاص بها ففي ظل سرعة انتشار كل شيء، حتى التهديد قابل لانتشار بؤرة فائقة ما يتطلب ضرورة العمل الجماعي الذي ينعكس من خلال عمل التكتلات الإقليمية التي تجسد معنى الاتحاد.

ولهذا أثناء مناقشة معالجة إدارة الأزمات الإقليمية، كان لابد من ربط الأمن الإقليمي بالتنمية الإقليمية، ولهذا عنت الجهود المشتركة لمجموعة من البلدان ضمن منطقة جغرافية بتحسين الترابطات الاقتصادية للوحدات السياسية وكذا القدرة الكلية للاقتصاد الإقليمي.

---

[1]- احمد الراشدي، نايف حتى، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، لبنان، مركز الدراسات للوحدة العربية، 199، ص291

[2]- شارون و يهارتا و كريس سودر، **بعثات السلام المتعددة الأطراف، في التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي**، ترجمة حسن و آخرون، لبنان، مركز الوحدة العربية، 2006، ص393

هناك علاقة سببية بين الأمن، الإنفاق العسكري والتنمية، فكلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة أقل أمنا وأدنى تنمية[1]، كما أنه من خلال التكتلات الإقليمية يمكن تجاوز المعضلة الأمنية، لأنها توفر إطار للحوار والثقة بين الأعضاء، أين تصبح الدول منكمشة على بعضها ما يؤدي لتقلص حالات الشك، فزيادة ارتباطات دول الإقليم عبر تفاعلات إيجابية، يزيد من توافق مصالحها ما يؤدي لرسوخ البنى الأمنية وثباتها.

غالبا ما يتضمن تأسيس تكتلات إقليمية تحقيق الاستقرار وتجنب الصراع ودعم القدرة الجماعية لمجتمعاتها، من خلال تشجيع التكامل بين أعضائها[2]، فمنذ نهاية الحرب الباردة إزداد استخدام المنظمات الإقليمية لأغراض التعاون الأمني في كل أنحاء العالم، وقد لاحظ صناع السياسة أن الإقليم التي تثير أكبر المشكلات الأمنية حدة بما فيها أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل هي الإقليم التي تفتقر إلى مثل هذه الهياكل التعاونية.

عموما هناك أربعة أدوار تستطيع المنظمات الإقليمية القيام بها في سياق الأمن هي:

1. تفادي الصراع ضمن الإقليم واحتواءه وحله.
2. السعي للتعاون العسكري والأمني عمليا.
3. تشجيع الحكم الصالح في ميدان الدفاع والأمن.
4. معالجة مسائل وظيفية بما فيها ما يسمى التهديدات الجديدة.[3]

فكيوهان R. Keohan ومارتنMartin بينا ان بوسع المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الإلتزامات أكثر موثوقية، وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، كما أنها تعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل[4]

---

[1]- عبد النورين عنتر.مرجع سابق ،ص46.

[2]- أليسون، ج.ك. بيلزو اندرو كوتي، **عالم من الخط، في التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي** ،ترجمة عمر حسن و آخرون، (لبنان مركز الوحدة العربية، 2007)، ص320

[3]- شارون و يهارتا و كريسنسودر، مرجع سابق، ص266

[4]- شارون و يهارتا و كريسنسودر، مرجع سابق، ص266

فتحول مفهوم التهديد أدى لضرورة تشكيل أوالإعتماد على تنظيمات غير تلك التي تقوم على العالم العسكري كالأحلاف العسكرية، خاصة مع تطور الإقليمية وبروز الإقليمية الجديدة، التي يعد البعد الأمني أحد مجالاتها حسب تعريف بالمر Norman Palmerلمفهوم الإقليمية الجديدة، كما أن تزايد الصلات التجارية والاستثمارية ساهم في خلق بيئة إقليمية أكثر سلما و استقرارا[1].

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة وتطور ظاهرة العولمة وبروز تهديدات عبر وطنية كبروز المسائل الطاقوية والبيئية، الهجرة، الجريمة المنظمة والإرهاب كشؤون أمنية كبرى، بعمل الدول على تنظيم نفسها إقليميا بشكل متزايد وتقارب المسائل من منطلق إقليمي، فأصبحت الإقليمية بمثابة منهج للدول لتحمي مصالحها الوطنية.

فالدول ضمن إقليم معين تتقاسم كثيرا من الشؤون أو الإهتمامات الأمنية، كما أن سلوك دولة واحدة ضمن الإقليم سيؤثر بالتأكيد على الدول الجارة، فكثير من المسائل الهامة مثل التنمية الاقتصادية، التجارة والبيئة هي مسائل جدا واسعة ومعقدة بالنسبة لدول فردية، حيث يصعب عليها العثور على حلول او استراتيجيات دائمة وناجحة لمعالجة هذه المسائل، و بالتالي يكون من المنطقي لهذه الدول أن تبحث عن استراتيجيات إقليمية و أن تتبنى تعاون داخل–إقليمي للتعاون مع هذه القضايا[2]، فالدول تدخل في اتفاقيات تجارية إقليمية في أغلب الأحيان لأسباب سياسية، و هذا يتضمن تحسين الأمن، تحسين مواضيع المفاوضات والمساومات الدولية[3].

يمكن رصد العلاقة بين وجود التكتلات الإقليمية و الاستقرار الأمني في الأقاليم، فمثلا في افريقيا اين توجد نسبة ضئيلة من التعاون، أدى لعدم إمكانية خلق جماعة امنية إقليمية، و هذا راجع للتباين الشديد في أهداف الدول، و عدم وجود قنوات تسمح بخلق الثقة

[1]- ربيعي سامية، **آليات التحول في النظام الإقليمي لشرق آسيا**، مذكرة ماجستير كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، ص70

[2]-المرجع السابق، ص109

[3]- جصاص لينى، مرجع سابق، ص72

ومجالات تعاونية قابلة للانتشار للوصول إلى التعاون الأمني، ومن ثم الإستقرار الإقليمي، فالعديد من أقاليم القار عرضة للنزاعات ما بين الدول ، وداخل الدول ، وهو ما خلق ضغط أدى للتدخل الخارجي خاصة في ما يعرف بالدول الفاشلة ، التي تتسبب في أزمات أمن إقليمية كما هو الحال في غرب افريقيا.

و لقد طرح هيتنيHettne في تحليله لإدارة النزاع الإقليمي، ستة عناصر لتحليل الإرتباطات الخارجية في النزعات، اعتمد لتحقيق العنصر الأول المتعلق بالمنع المبكر للنزاع على التنمية الإقليمية، التي من خلالها تسعى الدول جاهدة لزيادة الترابطات فيما بينها، و كذا تطوير قدرة الاقتصاد الإقليمي، كما يرى أن بروز الكتل الاقتصادية هو عامل ضروري للبلدان المهمشة لتجنب وجودها الدولي المتقزم، وعامل مهم في منع تطور عمليات تولد النزاع، وإمكانية تجنبها نهائيا في مرحلة مبكرة، كما أن التكتلات الإقليمية بين أعضاء التكتل الواحد، إضافة إلى ذلك التنظيم الإقليمي يسمح بالتقليل من قيمة الحدود وهو ما يخفف من حدوة التوترات الحدودية.[1]

من زاوية أخرى للأمن هو دافع للتكتل، وهو ما برز بوضوح في فترة الحرب الباردة، والتطور الحالي للنماذج التكاملية يرجع في جانب منه إلى تطور مفهوم الأمن وأخذه أبعاد أخرى.

[1] -Bjorn Hettne : security regionalism in theory and practice

* العناصر الستة تتمثل في: المنع المبكر للنزاع، بناء مقاييس الثقة و الدبلوماسية الوقائية، أنماط التدخل الخارجي، مستوطنة سلام، قرار نزاع، إعادة بناء ما بعد النزاع.

** استعمل جون بورتن J.Burton مصطلحPrevention و هي العملية التي يتم فيها دمج ترقية الشروط الباعثة على السلام و تجنب او منع الشروط الباعثة على العنف.

المطلب الثاني: الآليات الإقليمية في تحقيق الأمن.

إن وجود تهديدات خارجية ضد دول تشكل نظاما إقليميا، يمكن أن يكون حافزا لخلق توجهات تكاملية، خاصة إذا كان هناك شعور هام داخل النظام الإقليمي بأن هذا التهديد يستهدف كل وحدات النظام، و ما يؤكد ذلك هي التجربة الأوروبية و كذا رابطة دول جنوب شرق آسيا ضد التهديد الخارجي الممثل في الخطر الشيوعي[1]، و بانتهاء هذا الأخير سارت هذه التنظيمات نحو تحقيق مزايدا من التعاون في مجالات أخرى، و صلت بالأوروبيين إلى بناء إتحاد يعكس مصالح مختلف الوحدات السياسة الأوروبية.ففي حال تحقيق الامن الإقليمي ضمن تكتل إقليمي ما، من شأنه فتح المجال أمام الوحدات المشكلة لهذا الأخير على تركيز قدراتها و طاقاتها ومواردها لرفاهية الإقليم، بدلا من التركيز على التدابير الأمنية ضد بعضهم البعض، لأن التطور الاقتصادي والرخاء يؤدي إلى السلام بين الأمم، فلا يمكن حل المشكلات عبر الأمم بما فيها المشكلات الاقتصادية والبيئية والإرهابية و الثقافة و الإجرامية، والتهديدات الأخرى للأمن بوسائل قومية فقط، فهي تحتاج لحلول تعتمد على آليات إقليمية وعالمية من التعاون والتنسيق[2]. فالتعاون الإقليمي يساعد على مواجهة قضايا التهديدات الأمنية الجديدة، وهذا ما شجع التعاون المتوسطي.هناك مجموعة من الآليات يمكن اعتمادها على المستوى الإقليمي لتحقيق الأمن الإقليمي أهمها:

أولا: **المنظومة الأمنية The security regime**

قبل التطرق إلى مفهوم المنظومة الأمنية لابد من التطرق إلى مفهوم المنظومة الدولية باعتبارها مفهوم اشمل وأوسع من المنظومة الأمنية.

يقصد بالمنظومة الدولية شبكة أو مجموعة متراكبة من المنظومات الفرعية المترابطة والمعتمدة بعضها على بعض، سواء كانت منظومات عالمية او إقليمية أومحلية، ويعرف

[1]- محمد السعيد ادريس، مرجع سابق، ص74

[2]- جوزيف ناي، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد شريف الطرح، (السعودية، مكتبة العبيكان، ط1، 2002)، ص132

هيدلي بول المنظومة الدولية على أنها: " منظومة تظهر للوجود حين يكون لدى دولتين أو أكثر من الاتصال فيما بينها ويكون لديها قرارات الأخرى، ما يكفي لكي يجعلها تتصرف كأجزاء من كل واحد."

في حين رأي كل من تشارلز ماكليلاند و جون بورتن أن المنظومة الدولية تتكون من مجموعات من الروابط والعلاقات بصفتها شكلا موسعا لاثنين من الأطراف الفاعلة والمتفاعلة فيما بينها[1]، هذه المنظومات تساهم في بناء أمن دولي على المستويين الإقليمي والعالمي، اذ تساهم حسب كراستر S. Krasnerفي تقليص الشك وانعدام الثقة وأخطار الصدام بين الدول أما المنظومة الأمنية فهي تشير إلى: "تلك المبادئ، القواعد والمعايير التي تجعل الأمم مقيدة في سلوكها من خلال الاعتقاد أن الآخرين – الدول– سوف يفعلون نفس الشيء، هذا لا يتضمن فقط المعايير والآمال التي تسهل التعاون، بل يتضمن شكلا من التعاون الذي هوأكثر من السعي إلى المصلحة الذاتية القصيرة المدى."[2]

في هذا الصدد يمكن التمييز بين مجمع الأمن التعددي و منظومة الأمن الجماعي، فالأول يتعلق بالنزاعات داخل الجماعة، بينما منظومة الأمن الجماعي تتعلق بالنزاعات بين الجماعة و أولئك غير الأطراف فيها، كما أنها مؤسسة على مبدأ المساعدة المتبادلة أو "الكل من أجل واحد، واحد من أجل الكل، فعندما يكون أمن أحد الأعضاء مهددا بعنوان فاته يفترض أن يهب الجميع للدفاع عنه حتى و لو أمنهم الشخصي ليس مهددا، كما أن تحقيق الأمن الجماعي يتم من خلال منظومات إقليمية مستقلة نسبيا أو مركبات أمنية وليس مع أولئك الذين هو خارج الإقليم.[3]

[1]- فواز جرجس، **النظام الإقليمي العربي و القوى الكبرى**، (لبنان مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص22

[2]- عمار حجار، **السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي**، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2002)، ص84

[3]- الكسندر وندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيني، (السعودية، النشر العلمي و المطابع، 2006)، ص412

أما الأنظمة الأمنية حسب روبرت جارفيسRobert Jervis فهي تتولد حين تتعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها، وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء[1].

ثانيا:جماعات الأمن: Security communitiés

هي أحد الآليات المعتمدة من قبل التكتلات الإقليمية لتحقيق الأمن الإقليمي، فالتكامل الأمني يمكن إقامته من خلال تكوين الجماعة الأمنية التي عرفها كارل دوتش .K Deutch على أنها "مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين، تولد لديها شعور جماعي بأن المشاكل الإجتماعية يجب حلها، ويمكن حلها عبر عمليات التغيير السلمي بين أفرادها [2]

ومنه فالجماعة يمكن أن توفر إطار لإنشاء نظام أمني إقليمي، اذ ينطلق دوتش في تصوره لبناء هذه الجماعات من فكرة تنامي التفاعلات التي تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي، الذي ينتج بدوره المؤسسات المشتركة.

أما المنظرين ما بعد الحداثيون فإن العامل الأساسي في تقوية الترابط بين جماعات الأمن هو تكوين الهوية الاجتماعية، التي تؤدي إلى عقد روابط الثقة والآمان، وهذا العامل الأخير يعد أهم السلوكيات التي تسعى مختلف التوجهات لتحقيقها بين مختلف الوحدات السياسية ,خاصة وأن الجماعة الأمنية لا تقتصر على أعضاء الإقليم الجغرافي بل تمتد الى الجماعة الافتراضية بواسطة وسائل الإعلام والاتصال[3].

كما يعتبر كارل دوتش أن الجماعة الأمنية هي مجموعة من الدول تعمل على تطوير الحس التكاملي في المجال الأمني، بالمقارنة مع دول المركب الأمني الإقليمي، الذي يأخذ

[1]- جون بيليسو ستيف سميث، مرجع سابق، ص424

[2]- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص26

[3]- عمار حجار، مرجع سابق، ص89

بعين الاعتبار تأثيرات عدم الأمان، فإن الجماعة الأمنية وصلت لمستوى متطور نظريا من الثقة المتبادلة، فهو يفترض لأن هذه الدول لم تخلق فقط مستقر، بل أكثر من ذلك خلقوا سلام مستقر.

وقد ميز دوتش بين نوعين من الجماعة الأمنية التعددية و المدبلجة، و الاختلاف بينهما يتحدد من خلال حضور او غياب آلية مؤسساتية تكون قادرة على إقامة نظام بين مكونات النظام الاقليمي، كما تتميز هذه المجموعات مجموعة من المميزات تتمثل فيما يلي:

1. داخل الجماعة الأمنية الدول قادرة على التدخل بواسطة الآليات الدبلوماسية لكي تمنع النزاعات بين الدول.
2. الدول ضمن الجماعة الأمنية لها القدرة على بناء جبهة مشتركة ضد أي تهديد خارجي محتمل.
3. إحدى المعايير الأساسية لوجود جماعة أمنية هي القدرة على تطوير آليات مؤسساتية قادرة على منع الأزمات والنزاعات المحتملة.
4. الفهم المشترك داخل الجماعة الأمنية للتهديدات الخارجية، يستوجب أن تستعمل نفس أنماط التحليل في تصنيفهم للأخطار و نطاق اختراق الأمن الإقليمي.
5. الجماعة الأمنية تعتبر شكل من أشكال التعاون الإقليمي والدولي.[1]

فالجماعة الأمنية هي مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج تولد شعور بالجماعة ضمن أرض ما، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقيعات يمكن الاعتماد عليها بشأن التغيير السلمي بين سكانها.

[1] – DragosBanescu : Op. Cit, p7

والمقصود بالشعور بالجماعة هو الاعتماد بأن المشاكل الاجتماعية يجب حلها، و ذلك عبر عمليات التغيير السلمي[1]، أما الكسندر وندت فيعرف الجماعة الأمنية بأنها "بنية اجتماعية مختلفة نوعا ما، تتألف من معرفة مشتركة تتفق فيها الدول بأن تحل منازعاتها فيما بينها من دون اللجوء الى الحرب"

حسب انتوني غيدنز A. Giddens يمكن ان تتوسع الجماعات الأمنية الإقليمية القائمة حاليا لتصبح جماعة أمنية أوسع نطاقا[2].

كما أن الجماعة الأمنية تعني أن مستوى الإقليمية المحقق يجعل من غير الممكن حل النزاعات بالوسائل العنيفة بين دول الإقليم او داخل الدول المشكلة للإقليم[3]، وهذا ما تعمل عليه التكتلات الإقليمية فجماعات الأمن تعتبر من بين أهم المحاولات الرئيسية الأولى التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية للرفع من إمكانية تغير العلاقات الدولية باتجاه السلوكات السلمية.

تختلف الجماعة الأمنية عن مفهوم النظام الأمني الذي أشار إليه بوزان، على انه عبارة عن تعاون مجموعة من الدول لإدارة نزاعاتهم وتفادي الحرب، بالتخفيف من المعضلة الأمنية، من خلال أعمالهم الخاصة وفرضياتهم حول سلوك الآخرين.

يعرف النظام الأمني على أنه الحالة التي تكون فيها مصالح الفواعل إما متوافقة كليا، أو متنافسة تنافسا كليا، كما أن هذا النظام يتكون عادة ضمن علاقة معادية، يكون فيها استخدام القوة حساس، بوجود توازن القوى، أو حالة ردع متبادل، في هذا السياق تعتبر المصلحة العامة للولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، فيما يتعلق بالأسلحة النووية وإجراءات عدم الانتشار النووي مثالا عن النظام الأمني، كما أن أنظمة الأمن لا تشير إلى أن

[1]- جون بيليسو ستيف سميث، مرجع سابق، ص 424

[2]- المرجع السابق، ص441

[3]- ربيعي سامية، مرجع سابق، ص 80

المشاركون بالضرورة متهمون أن تربطهم من قبل علاقات ترابط وظيفي أو تعاون أو تكامل أو اعتماد متبادل.

في حين الجماعة الأمنية يجب أن تستند على تقارب واضح و أساسي، و على المدى البعيد بين مصالح الفواعل المتعلقة بتجنب الحرب، كما أن التكامل والترابط الوظيفي ميزة ضرورية لتحقيق الجماعة الأمنية، فكل عضو من الجماعة الأمنية يدرك منطقيا أن الأعضاء الآخرين في المجموعة يشاركونه الاعتماد نفسه في عدم الرغبة في الحرب، على النقيض من ذلك في النظام الأمني يكون كل عضو معتقدا بعدم الرغبة في الحرب، دون أن يكون متأكد من أن الأعضاء الآخرين يشتركون معه في الاعتقاد نفسه.[1]

[1]– Amitav Acharya,**Constructing a security community in Southeast Asia**, London, Routledge, 2001 ; PP 17– 19

استنتاجات الفصل الأول:

- التكتلات الاقتصادية الإقليمية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة ولكن ترتكز جميعها حول دفع عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق أمن واستقرار في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية.
- التكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي.
- الدافع الأكبر لإنشاء جماعات او تكتلات هو حاجة المجتمعات إلى الأمن ولضمان مصالحهم وضمان بناء أمنهم الإقليمي.
- وجود تكتلات إقليمية من الإعتماد المتبادل بين فواعلها يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الإقليمي، لأن توفر عامل الأمن يفسح المجال الواسع أمام تطور التكتلات الاقليمية هيكليا ووظيفيا.

الفصل الثانـي

تجربة التكتل الإقليمي "الإتحاد الاوروبي"

يعتبر الاتحاد الأوربي أكبر التكتلات الإقتصادية في العالم في الوقت الحاضر وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي وهذه المرحلة المتقدمة من التكامل والتكتل الاقتصادي

وتأكد نجاحه طيلة أكثر من نصف قرن من الزمن،فيعتبر من اجدر التكتلات الإقتصادية القائمة حاليا،فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلات وقد أتاح هذا التكتل حرية انتقال رؤوس الأموال وتبادل الخبرات واندماج اقتصادها التي تؤهل أوربا كقوة دولية عظمى بوحدتها السياسية وتقدمها و الإقتصادي والتكنولوجي وقوتها العسكرية وفيما يلي تفصيل لأهم الأهداف والمبادئ وهذا التكتل و كذا التنظيم الهيكلي والمؤسسات ومع أن دراستنا تركزت أيضا على الأمن في الإتحاد الأوربي سنتطرق إلى مستويات تحليل مركب الأمن الإقليمي الأوربي و منظمة الأمن و التعاون الأوربي

-المبحث الأول: نموذج الإتحاد الأوروبي

-المبحث الثاني: مستويات تحليل مركب الأمن الأوروبي

-المبحث الثالث: السياسات الأمنية في ظل توجهات حلف الناتو

المبحث الأول: نموذج الإتحاد الأوروبي.

يمثل قيام الإتحاد الأوربي ثمرة جهود مكثفة قطعت اشواطا طويلة للوصول إلى صورة هذا الإتحاد، حيث شهد قيام الإتحاد الأوربي العديد من الأحداث سواء من حيث النشأة والتوسع والتنظيم المؤسساتي ومبادئ وأهداف التكتل.

المطلب الأول: النشأة ومراحل التطور

الإتحاد الأوربي من بين أهم التكتلات الاقتصادية التي تأسست في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يضم في عضويته مجمل الدول الأوربية عددها حاليا 27 دولة (قبل إنسحاب بريطانيا) تأسست بناءا على اتفاقية معروفة باسم معاهدة مايسترخت 1992،ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ حمسينات القرن الماضي،يعد هذا الإتحاد من انجح تجارب التكامل الإقليمي ،هذا إن لم نقل أكبر كتلة وقوة إقتصادية إقليمية في عالم اليوم حيث يعد الشريك الأكبر في حركة التجارة الدولية تصديرا واستيرادا وهو من أكبر المستثمرين سواء في مجال الإستثمار المباشر،وهو ثالث قوة تكنولوجية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان .كما أن اليورو يعد ثاني أهم عملة دولية بعد الدولار وصول الإتحاد الأوربي إلى ما هو عليه اليوم ،هو نتاج الجهود المبذولة لأكثر من 50 عاما ،وذلك مرورا بالمراحل التالية[1] :

1. **إعلان مارشال:**عندما أعلن جورج مارشال (وزير خارجية الو.م.أ)في عام 1947 عن ضرورة قيام دول أوربا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية ،مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، و هو

[1]الدكتور أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي،**التكتلات الإقليمية الاقتصادية الدولية** ،دار الرمال للنشر والتوزيع ،عمان ،2017.ص107.

ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوربا، وقد أصفر ذلك عن تكوين ما يسمى بالمنطقة الأوربية للتعاون الاقتصادي [1].

2. **مشروع شاومان** لإنشاء جماعة الفحم والصلب : وذلك نسبة لما قدمه روبرت شاومان (وزير خارجية فرنسا) في 9ماي1950 من اقتراح إقامة الاتحاد الأوربي لدول الفحم والصلب ، وقد تم اقراره من قبل 6دول في 18افريل 1956 وهي بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا لوكسمبورغ، وهولندا، وكان ينوي ضمنيا إقامة برلمان أوربي، حيث شكل لهذا الاتحاد سلطة عليا فوق قومية[2].
3. **الجماعة الاقتصادية الأوربية** : انبثق عن انشاء الجماعة الأوربية للفحم و الصلب معاهدة جديدة في روما في مارس 1957، تمثلت في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية وهي اتحاد الجمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية موحدة ويهدف إلى تحقيق المزيد من التقارب والاندماج
4. **السوق الأوربية المشتركة** [3] : كما تسمى كذلك أوربا الصغيرة أو المجموعة الاقتصادية الأوربية، ومثلت مجموعة الدول الست المكونة وقت إنشائها 21.6 % من حجم التجارة الدولية ،وهدفها إلغاء الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء و إزالة القيود الكمية تدريجيا وفرض رسوم جمركية موحدة إزاء الدول الأخرى ،خلال ثلاث مراحل مدة كل منها أربع سنوات ،ويتم تخفيض الرسوم بنسب معينة خلال الفترات المتتالية ،وصولا إلى إلغاءها في نهاية الفترة المحددة خلال العقدين الأولين توسعت الجماعة حيث ضمنت في عام 1973 كلا من بريطانيا والدنمارك وايرلندا ثم اليونان في 1981وكلا من البرتغال واسبانيا 1986،وبالتالي أصبح عدد الدول في هذا

---

[1] Fabrice Larat, **Histoire politique de l'integrationeuropéene (1945-2003)** , paris :la ducomentation français, 2003,p.28.

[2] Ibid ,p.28

[3] محمد مصطفى كمال فؤاد نهرا، **صنعالقرارفيالإتحاد الأوربي و العلاقات العربية الآوربية** ،بيروت مركز الدراسات للوحدة العربية ط1 ،2001 .ص24 .

التاريخ اثنتي عشر دولة ،وقد تم إنشاء بنك التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء وكذلك صندوق التنمية لتشجيع النمو الاقتصادي داخل المقاطعات التابعة لدول الأعضاء .

5. الاتحاد الأوربي ومعاهدة ماستريخت Maastricht:حددت معاهدة **ماستريخت** التي أسست الاتحاد الأوربي في مارس 1992،ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوربية الكاملة وتتمثل فيما يلي [1]:

1_المرحلة الأولى (1990-1994):وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ،بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة ،ومزيدا من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوربية.

2_المرحلة الثانية (1995-1998):وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوربية الموحدة ، من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل ،ويتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء ،والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط (تسمى بمعايير التقارب الأوربي) منها على سبيل المثال : ألا يزيد معدل التضخم عن 1,5% من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن 2%

بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم وأن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعية، وتطبيق

[1]Jean Joseph Boillot ,**L'union Européenne élargie,un défis èconomique pour tous** ,Paris :la documentation française,2003, p.178.

سياسة للإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 3%من الناتج المحلي الإجمالي وألا تزيد قيمة الدين العام عن 60% من هذا الناتج.

3_المرحلة الثالثة (1999_-2002):

وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوربي والذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوربي[1]ة وإصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأسمال قدره 4مليارات حيث تبلغ حصة ألمانيا فيه 25%، وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوربية الموحدة المتمثلة في اليورو في عام 2001من خلال تخلي دول أوربية أعضاء في الاتحاد الأوربي عن عملاتهم والعمل من خلال تخلي دولة أوربية أعضاء في الاتحاد الأوربي عن عملاتهم و العمل من خلال عملة اليورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية [2]بعد الدولار الأمريكي

ولعملية إصدار الأورو عدة مزايا يمكن حصرها في النقاط التالية:

_التقليل من فروقات سعر العملة والتذبذب في سعر الصرف.

_تخفيض تكلفة تحويلات العملة

_تخفيض تكلفة تحويلات العملة

_زيادة كفاءة النظام المصرفي الأوربي إلى جانب استقلالية البنك المركزي الموحد الذي يفرض رقابة على العملة الموحدة مما يؤدي إلى تخفيض التضخم.

وفي نفس الوقت تعترض هذه العملية صعوبات ومخاطر ناتجة عن الشروط المالية الصعبة للاتفاقية وسياسات التقشف الحادة لخفض عجز موازنات المديونية.

[2] Carl Gaine,IntegrationRegionales et integralitésRegionales,**in** :**Economie Internationale**, la documentation française ,n°99 ,2004 ,p .29.

الشكل: خريطة تمثل مراحل تكتل الإتحاد الأوروبي

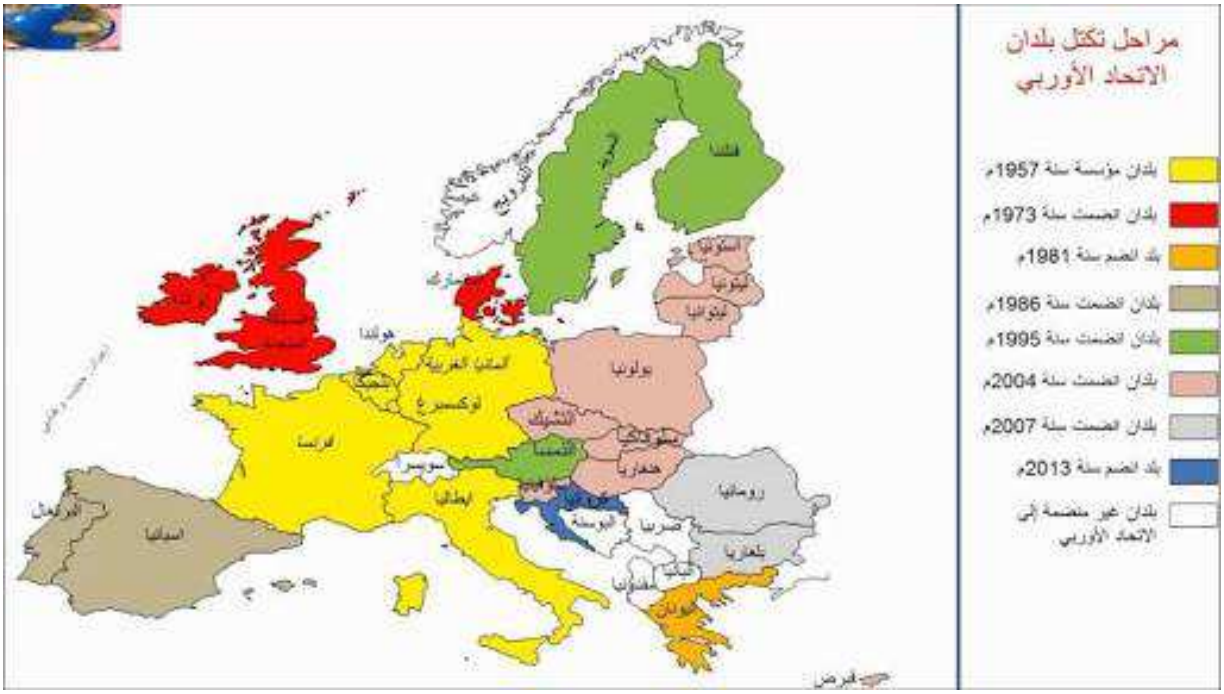

المصدر: https://ar.m.wikidpedia.org>wiki>...

•تمثل هذه الوثيقة تلخيص لما تطرقنا إليه سابقا "مراحل تكتل بلدان الإتحاد الأوروبي وسنة انضمامهم للتكتل .

المطلب الثاني : التنظيم المؤسساتي للاتحاد الأوربي

أولا:منهج التكامل الأوربي :

اتبع التكامل ٱلأوربي منهجية مميزة في تطويره وفق اتجاهين عمودين وأفقي :

أ- منهج التكامل العمودي: وذلك كما رسمته نظرية التكامل الاقتصادي والتدرج من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة فالوحدة الاقتصادية وأخيرا مرحلة الاندماج الاقتصادي التام [1]

ب- منهج التكامل الأفقي:(بقبول الإتحاد لأعضاء جدد ،يلاحظ أن التكتل الأوربي من خلال دأبه على توسيع العضوية فيه ضم دولة جديدة تم انضمام ثلاثة دول من جماعة الأفتا وهي النمسا وفنلندا والسويد في عام 1995وبهذا يتطور الإتحاد الأوربي ليصبح تعداده خمسة عشر دولة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التكتل في تلك الفترة كان قادرا على تحقيق حجم تجارة خارجية سنويا حوالي 1150 مليار دولار بالمتوسط ،أي يستحوذ على اكثر من ثلث التجارة العالمية ،وهو حجم أكبر من الذي يحققه تكتل النافتا(NAFTA) حيث يحقق تجمع النافتا 770 مليار دولار من التجارة العالمية . (بحسب إحصاءات عام 1992) ويمتلك التكتل أكبر دخل قومي في العالم 7000مليار دولار مقابل 6200 مليار دولار تدى النافتا، ويعتبر أضخم سوق إقتصادي داخلي حيث بلغ 380 مليون نسمة بمتوسطات دخل فردية مرتفعة نسيبيا، وتمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة، أما من حيث موقعه بالنسبة إلى الولايات المتحدة واليابان في فترة نهاية التسعينات فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الإتحاد الأوربي عام1997 اكثر من(8500) مليار دولار مقابل أقل من (8000) دولار للولايات المتحدة واقل من (4500) مليار دولار لليابان ،كما يستورد الإتحاد الأوربي (29,5) من مجمل وارداته من البلدان النامية بما في ذلك(9،4) من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط غير الأوربية، أضف إلى ذلك أن الإستثمارات الأوربية

[1] محسن الخضري، **اليورو :الإطار الشامل والكامل للعملية الأوربية الموحدة ،القاهرة** ، مجموعة النيل العربية ، 2002،ص33.

الخارجية بلغت (30) مليار دولار/سنويا في المدة ما بين (1984-1992) ولكن مع حلول عام 2004[1] ما لبث الإتحاد الأوربي أن يكمل مرحلة التوسع الخامس والذي انضمت بموجبه عشرة دول جديدة إلى عضوية الإتحاد الاوربية وهي :

قبرص، جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا وكانت قد بدأت أول مفاوضات للإنضمام إلى عضوية الإتحاد عام 1998،وقد انتهت بالنسبة للأعضاء العشرة الجدد في قمة كوبنهاجن في ديسمبر 2002، وقد توقيع اتفاقية الإنضمام في أثينا في أبريل 2003 وتم التصديق عليها ثم انضم الأعضاء الجدد إلى الإتحاد وفقا لشروط تلك الإتفاقية في الأول من مايو 2004.

وتعتبر كلا من رومانيا وبلغاريا آخر الدول التي انضمت للاتحاد في عام 2007 والتي معها أصبح مجموع دول الإتحاد هو سبع وعشرون دولة[2].

ثانيا: الآليات التنظيمية للاتحاد الأوربي:

أنشأت دول الإتحاد منظومة متكاملة من الآليات التنظيمية من أجل تحقيق خطوات التكامل الاقتصادي وأهداف الإتحاد وهذه المنظومة تتكون من الهيئات التالية:

1- مجلس الإتحادالأوربي:

يعتبر من اهم الأجهزة الإدارية في الإتحاد (على الرغم من تقليص صلاحياته لصالح البرلمان الأوربي)ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوربي .

له صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالسياسة الخارجية المشتركة والتعاون الأمني.

[1] الدكتور أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي ،مرجع سابق ،ص100

[2] نفس المرجع ص112.

يتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء والذي يعقد اجتماعاته حسب الحاجة في كل من بروكسل ولوكسمبورغ. ويتم التصويت في المجلس إما بالإجماع او بالغالبية المؤهلة وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه.وتمتلك كل دولة عضو في المجلس عددا من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها،كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوازن مع الدول الكبيرة. يبلغ عدد الأصوات الكلي 321 صوتا موزعة على 27 دولة حيث يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية لمؤهلة إلى 232صوتا.تتولى الأعضاء الرئاسية بالتناوب لمدة ستة أشهر وفقا لنظم محدد سلفا[1].

2- المفوضية الأوربية :

تهتم المفوضية الأوربية والتي مقرها بروكسل بمصالح الإتحاد الأوربية ككل ،مما يفرض على المفوضين الالتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم أو الدول التي سينتمون إليها.

إضافة إلى أنها تمتلك صلاحيات واسعة حيث يحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة عن الإتفاقيات المبرمة، كما تقوم بوضع الميزانية العامة للاتحاد والإشراف على تنفيذها ،بالإضافة لذلك تقوم المفوضية بتمثيل التحاد في المفاوضات الدولية، كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الاتحاد يتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية حيث يحق لكل دولة عضو في الاتحاد بموجب معاهدة نيس تعيين مفوض واحد

3- البرلمان الأوربي: يمتلك البرلمان الأوربي بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوربي ويراقب عمل المفوضية الأوربية ويوافق على

[1]-محمد مصطفى كمال نهرا، مرجع سابق، ص27

أعضاءها، ويشارك في وضع القوانين والمصادقة على الاتفاقيات الدولية وعى انضمام أعضاء جدد، كما يملك صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالميزانية المشتركة للاتحاد الأوربي.

يقع مقر البرلمان الأوربي في ستراسبورغ لكنه يعمل أيضا في بروكسل ولكسمبورغ بشكل يتناسب مع عدد سكانها، حيث يقوم مواطنو كل دولة من الدول الأعضاء باختيار ممثليهم في البرلمان إبتداءا من عام 1979عن طريق انتخابات مباشرة تتم كل 5سنوات.

إضافة إلى أنه يفرض عدد من المقاعد المحدد لكل دولة وعلى النواب من الدول المختلفة والتجمع ضمن تيارات حسب انتماءاتهم السياسية الحزبية، حيث يتم التصويت وفق مبدأ الأغلبية.

يضاف إلى ما سبق جهازين غير إداريين يتمثلان ب:

4- المجلس الأوربي :

يستخدم هذا المصطلح لوصف الاجتماعات المنتظمة التي يعقدها رؤساء الدول او حكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأروبي،ويهدف هذا المجلس الى توفيرالقوة الدافعة للاتحاد من أجل تطويره وتحديد خطوط إرشادية لسياسته العامة، لا يقوم المجلس بوضع أي تشريعات، ويعقد المجلس اجتماعا مرتين كل عام على الأقل ويحصر رئيس المفوضية الأوربية هذه الاجتماعات بوصفه عضوا كاملا، يترأس الاجتماع الدولة العضو التي تترأس مجلس الإتحاد الأوربي بحسب نظام تداول محدد مسبقا .

5-محكمة العدل الأوربية :

معروفة رسميا باسم (محكمة العدل للمجتمع الأوربي)أي محكمة الإتحاد الأوروبي تتكون المحكمة من عدة قضاة مساوى لعدد دول الأعضاء.لها وظيفتين رئيستين[1]:

[1]-الدكتو أحمد دودين، مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 114.

-التأكد من أن صكوك المؤسسات الأوربية والحكومات توافق مع اتفاقيات الاتحاد الأوربي.

-لإصدار أحكام، بطلب من المحاكم الوطنية، بخصوص تفسير المواد القانونية في قانون المجتمع الأوربي أو التحقق من شرعيتها .

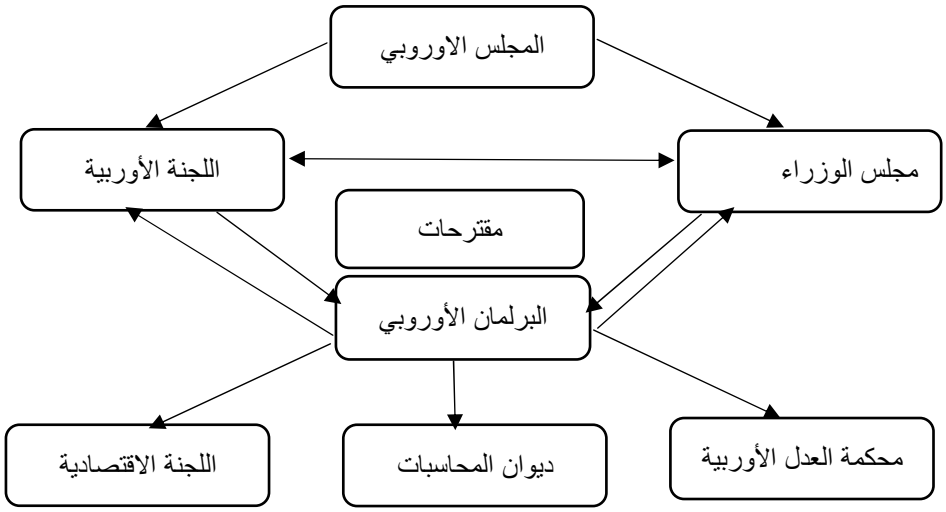

المصدر :**إحسان هندي** :التكتلات الاقتصادية العالمية،الاتحاد الأوروبي نموذجا مجلة معلومات دولية، دمشق:العدد64، ربيع 2000،ص48

وكانت قد بدأت أول مفاوضات للانضمام إلى عضوية الإتحاد عام 1998 وقد انتهت بالنسبة للأعضاء العشر الجدد في قمة كوبنهاجن في ديسمبر 2002، وقد تم توقيع اتفاقية الانضمام في أثينا في أبريل 2003 وتم التصديق عليها ثم انضم الأعضاء الجدد إلى الاتحاد وفقا لشروط تلك الاتفاقية في الأول من مايو 2004[1].

[1]-محسن الخضري، مرجع سابق، ص12

وتعتبر كلا من رومانيا وبلغاريا آخر الدول التي انضمت للاتحاد في عام 2007والتي معها أصبح مجموع دول الإتحاد هو سبع وعشرون دولة.

المطلب الثالث:أوجه التكامل بين دول الإتحاد الأوربي

أولا: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة

إن فكرة أن يتحدث الإتحاد الأوربي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوربي،ولكن الجهود التي بذلها الإتحاد في مجال السياسة الخارجية كانت أقل تقدما من الجهود التي بذلت في مجال السوق المشترك والعملة الموحدة، إلا ان التغيرات الجيوبوليتيكية بعد انهيار الدول الشيوعية قادت الاتحاد إلى مضاعفة جهوده في التحدث والفعل بشكل موحد–ما قاد إلى نتائج إيجابية [1]

وفي ظل عدم الاستقرار الإستراتيجي الناجم عن الحروب المتوالية في يوغوسلافيا، كان لابد من إعادة النظر في قضية الامن داخل أوربا [2] وهو ما سرع باعتماد السياسة الدفاعية والأمنية الأوربية، وبعد تأكيد هويتها انطلاقا من معاهدة ماستريخت سنة 1992 حيث أقرت دول الإتحاد الأوربي –انطلاقا–من صيغ توفيقيه –اتحاد أوربا الغربية ،ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي تنظيمات أمنية معتمدة في إطار السياسية الدفاعية والأمنية للإتحاد ،وإن اختلفت طريقة حدود هذا الإقرار.[3]

[1] _د، محدد طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الاوربية المشتركة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**–المجلد-25العدد الأول ،2009-ص622

[2] _إدريس الكزدي، **السياسة الاوربية للأمن والدفاع –رؤية جنوبية-**، (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس –السويسي-كلية الحقوق –سلا-السنة الجامعة 2005-2006) الصفحة14 .

[3] _خليل الناصري، **السياسة الدفاعية للاتحاد الأوربي والمجال المتوسطي**، (بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، وحدة التكوين والبحث المغرب في النظام الدولي، جامعة محمد الخامس –أكدال-الرباط كلية الحقوق السنة الجامعية 2003-2004)، ص 51.

إن السياسة الأوربية للأمن والدفاع هي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي تجيب عن جميع الأسئلة المتعلقة بأمن الاتحاد ،لتوفرها على أطر مؤسسية تتداخل على نطاق واسع مع خلق مجموعة من المؤسسات ،تقوم بتخطيط العمليات وتنفيذها وإدارة الأزمات[1].

ثانيا: تشكيل السياسة الخارجية.

حيث مرت عملية تشكيل السياسة الخارجية بمراحل عدة نذكر منها [2]:

- **الخطوة الأولى:**كانت محاولة طموحة في 1954 عبر تأسيس مجموعة الدفاع الأوربي، والتي فشلت في الدقيقة الأخيرة وجمعت كلا من الدول الأعضاء فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، لكسمبورغ، إيطاليا وهولندا، لكنها باءت بالفشل بسبب رفض فرنسا لها لأنها تمس السيادة القومية الفرنسية.وقد كانت الخطة الدافع للقادة الأوربيين لإضفاء صبغة سياسية على تعاونهم الإقتصادي من أجل التنسيق في مجال السياسية الخارجية.
- **الخطوة الثانية:**المحاولة الثانية كانت في تشرين الأول 1970عندما اتفق وزراء خارجية الدول الأوربية الأعضاء في الجماعة الأوربية على ما يسمى التعاون السياسي الأوربي على ان يتم من خلاله تبادل المعلومات وتنسيق سياسات دولهم الخارجية قدر الإمكان في مجال السياسة الخارجية.وتحت هذا العنوان بدأت تظهر بيانات الإتحاد الرسمية التي تدين الاعتداءات حول العالم، ولكن في بعض الأمور الحساسة والتي يكون لأحد الدول الأعضاء مصلحة فيها لم تكن هناك قرارات تصاغ بسبب قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار

[1] Giovrannigervi , Damien helly and Daniel keohane, **europeansecurity and defencepolicy** , the europeanunion institute for securitysudies ,paris, 2019, p19

[2]–لخذاري جلول، **الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوربي من منظور المركب الأمني الإقليمي** ،(مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ،قسم العلوم السياسية، تخصص تحليل السياسة الخارجية، 2016_2017) ص52.

- **الخطوة الثالثة:**معاهدة ماستريخت:التي وقعت في 07-02-1992 ودخلت حيز التنفيذ في 1-11-1993 وأسست الاتحاد الأوروبي الذي هدف إلى هدف تعزيز التعاون بين الحكومات الاوربية في الشوؤون الاقتصادية والمالية، أنشئت السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد، ودفاعية تستكمل بسياسة دفاعية مشتركة عندما تتضح الظروف، والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية.

وجاءت معاهدة أمستردام 1997 مكملة لهذا المشروع، فأكملت عملية الدمج من خلال إدخال أوربا الغربية داخل الاتحاد الأوربي وجعل المهمات الدفاعية جزء لا يتجزأ من آليات قرار.

الاتحاد وحدد الجزء الخامس من معاهدة مايسترخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأهدافها وهي:

حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد وصيانة استقلال الاتحاد،وقد اتخذ هذا الإعلان بعدا سياسيا أكثر منه دفاعيا في نص مايسترخت،أيضا تعزيز التعاون الدولي مع أفضلية للجوار الأوربي حسب اتفاقية لشبونة 1996، وأخيرا دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الانسان.

- **الخطوة الرابعة:** اعلان سانت مالو 1998 والذي يعد خطوة مهمة في تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة، حيث وافق رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير والرئيس الفرنسي جاك شيراك على ان تكون للاتحاد القدرة على التحرك المستقل، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة، وكذلك الأدوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوات، من أجل الرد السريع على المخاطر الجديدة والإستجابة للإلتزامات الدولية .

كما ألزمو أنفسهم بان هذه المهمة يجب أن تكون بالتوافق مع الإلتزامات الدولية لهذه الدول في إطار حلف الناتو مما أسهم في إيجاد خلف الشمال الأطلسي فعال باعتباره أنه

يمثل أساسا للدفاع الجماعي بين أعضاءه 6. "وجاء في المادة الثالثة من الإعلان ":من أجل أن يتخذ الاتحاد الأوربي قرارات يوافق على العمل العسكري في حال عدم تحرك الناتو ،فإن الاتحاد الأوربي يجب أن تكون له هياكل ملائمة وقدرة على تحليل الموافق ومصادر الاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي "،وتأتي أهمية القرار كونه تمكن الإتحاد من ان يعبر بقوة عن أهدافه ."وقد حظي البيان بترحيب مجلس أوربا إذا أعلن رؤساء دول وحكومات الاتحاد عن تأييدهم لقيادة اتحاد غرب أوربا .

- **الخطوة الخامسة:** اجتماع مجلس أوربا في كولن في3-4 جوان 1999 فقد تم إنشاء ما يسمى بالسياسة-واعتبارها كجزء من السياسة الأمنية، وتم EDSP الأمنية والسياسية الدفاعية والأمنية الأوربية، وتم تدشينه في قمة هلسنكي، حيث تضمن عددا من الهياكل المؤسسية المحورية. وقد تم وضع هذه المؤسسات موضع التنفيذ ما بين 1999و2000.
- **الخطوة السادسة:** قمة هلسنكي 10-11 ديسمبر 1999 وتم الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على إنشاء قوة عسكرية أوربية قادرة على حفظ السلام وعملية إدارة الأزمات : بحلول ديسمبر، يتم إنشاء قوات تصل مابين 50 ألفا إلى 60 ألفا جندي قادرة على الإنتشار خلال 60 يوما وقادرة على الإستمرار مدة عام على الأقل.
- **الخطوة السابعة:** قمة نيس 8-9 ديسمبر 2000 وضعت الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوربية من ناحية، وأقرت القمة لجنتي تسيير القوة الأوربية وهما اللجنة السياسية والأمنية وتضم المندوبين الدائمين، واللجنة العسكرية وتضم رؤساء أركان الجيش. وانتهت القمة بصيغة توفقية بين الرغبتين الأوروبية والأمريكية، حيث جرى حذف الفقرة التي اعترضت عليها مادلين اولبرايت، والتي كانت تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف الناتو، أي

سقط الاقتراح الفرنسي الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوربية.

- **الخطوة الثامنة:**معاهدة لشبونة والسياسة الخارجية 13-12-2007 بدورها زودت معاهدة لشبونة والتي ستدخل حيز التنفيذ قبل جانفي 2009 في حال مصادقة جميع الدول الأعضاء عليها الاتحاد بإطار مؤسسي ثابت ودائم حسب بيان للاتحاد الأوروبي في بروكسل، فقد استحدثت منصب رئيس للاتحاد، ومنحت سلطة انتخابه مدة عامين ونصف العام قابلة لتجديد مرة واحدة لمجلس رؤساء الدول والحكومات .

ثالثا: تفعيل السياسة الأمنية المشتركة.

وهنا لابد من التأكيد لى دور معاهدة لشبونة ومساهمتها المستقبلية في حال تمت المصادقة من جميع الدول الأعضاء في تفعيل لسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد وذلك من خلال[1] :

1-نهاية العمل الروتيني للرئاسة الأوروبية في العلاقات الخارجية،وتعديل مدة رئاسة الإتحاد من ستة أشهر إلى سنتين ونصف قابلة للتمديد مرة واحدة مع بعض الدور لرئيس المجلس الأوروبي ليس فقط في مجال الشؤون البروتوكولية ولكن في حالات الأزمات المادة 13 كما أصبح رئيس المجلس يعين مدة سنتين ونصف السنة، في حال المصادقة على الإتفاقية من جميع الدول الأعضاء

2-وضع أهداف الاتحاد بشكل مبسط وواضح: السلام مساحة الحرية، الأمن والعدل، التشغيل الكامل، التقدم الاجتماعي، اقتصاد السوق الاجتماعي، الصراع مع العنصرية والتجاهل الاجتماعي، وحماية المواطنة.

3- ملائمة مؤسسات الاتحاد مع الوضع الجديد للاتحاد بعد توسعه ليشمل 27 دولة.

[1] _لخذاري جلول، **الواقع الأمني الراهن للنظام الأوروبي**، مذكرة ماستر علوم سياسية، تخصص تحليل السياسة الخارجية،2017،ص52

4-تأسيس مجلس الشؤون الخارجية الجديد،وفصله عن مجلس الشؤون العامة.

كما حققت اتفاقية لشبونة تقدما في مجال السياسة الدفاعية و الأمنية المشتركة، وخطت خطوات قوية نحو تطوير الدفاع الأوربي وذلك عبر توسعه حسب المواد 27،28 فقد تظمنت فقرة حول الدفاع المشترك جاء فيها "إذ ما تعرضت دولة من أعضاء الاتحاد الأوربي للهجوم فيتوجب على الآخرين المساعدة لها،كما تضمنت فقرة حول التضامن، هذا يعني أن الاتحاد وكل الدول الأعضاء سيقومون بتقديم كافة وسائل الدعم للدولة العضو لأي اعتداء إرهابي أو كارثة طبيعية[1].

المبحث الثاني: مستويات تحليل مركب الأوروبي

المطلب الأول: البنية الأمنية الأوروبية الراهنة

لقد أصبحت القارة العجوز في قلب المعركة وجزءا أصيلا من أزمة الشرق الأوسط بتحولها إلى أحد مواطن الإرهاب العابر للحدود والدول والأديان، وأصبحت أوروبا تترقب يوميا أحداثا إرهابية وأعمال عنف، فتسارع الأحداث وتصاعد العمليات الإرهابية منذ هجمات 11 مارس 2004 على العاصمة الإسبانية مدريد التي استهدفت ثلاث قطارات وأودت بحياة 191 شخصا، وجرح حوالي ألفين، وتبني العملية تنظيم القاعدة.

ثم في 7 يوليو 2005 قتل 56 شخصا وجرح 700 على يد أربع مسلمين استهدفوا حافلات بالعاصمة البريطانية لندن وكان لفرنسا نصيبها من هذه الهجمات حيث عرفت باريس في يناير 2015 أعمال عنف امتدت لثلاثة أيام، ففي 07 يناير تم اقتحام مقر شارلي إيبدو التي أساءت برسوماتها الكاريكاتورية إلى السيد الخلق محمد رسول الله صلى الله علية وسلم وأسفرت عن مقتل 17 شخصا، بالإضافة إلى اعتداءات نيس جنوب فرنسا التي أودت

[1]_فرجة لدمية، **استراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة نموذجا**، مذكرة مذكرة ماجستر في العلوم الساسية والعلاقات الدولية ،ص30

بحياة 84 وإصابة 105 وقتل أحمد كوليبالي شرطية وأصاب موظفا بلديا في مونروج جنوب فرنسا، وفي يونيو 2015 قتل ياسين صالحي مديره إيرفيهكورنارا وقطع رأسه قرب ليون[1].

بالإضافة إلى الهجوم على مسرح باتكلان في باريس وحصد الهجوم الذي تبناه تنظيم داعش 130 قتيلا و350 جريحا، كما قتل المتشدد العروسي عبالة شرطيا بالسكين وذبح صديقته بعد أن اقتحم منزلها في مانيا فيل غرب فرنسا، وطالت يد الإرهاب العاصمة البلجيكية بروكسل في 22 مارس 2016 تمّ قتل 32 شخصا وإصابة 270 آخرين وذلك في إطار بروكسل الدولي، ومحطة ميترو مالبيك[2].

المتتبع لهذه الأحداث وتصاعد العمل الإرهابي في أوروبا لا يمكن أن يغفل على أنها نتيجة طبيعية لمجموعة من العوامل[3]:

- انهيار حدود الاتحاد الأوروبي أمام موجات اللاجئين (السوريون) الأخيرة، الملغمة بأعداد غير معروفة من الإرهابيين وهذا الانهيار في الحدود هو حصاد لسياسات الدول الأوروبية والغربية التي سببت خللا خطيرا في التوازن العالمي فاقم مشكلة الهجرة وساهم في تزايد عدد اللاجئين.

وليبيا أبرز الأمثلة فالأطلسي وحلفاؤه أسقطوا نظامها مزقوا نسيجها الاجتماعي ففتحوا أخطر وأوسع أبواب العبور الغير شرعي للاجئين والمهاجرين إلى أوروبا.

- فشل الأمن الوقائي الأوروبي: من اعتداءات شارلي إيبدو إلى تجنيد الإرهابيين وتسهيل تدريبهم وتسليحهم وتمويلهم ثم عبورهم إلى سوريا، حيث خططوا وتحركوا ونفذوا دون أن تنجح أجهزة الأمن من كشفهم.
- قلق الأوروبيون من التنافس الذي تشهده الحرب في سوريا: حيث أصبح فصلا من فصول الصراع الذي يريد البعض جعله مدخلا إلى نظام عاملي جديد، حيث يخشى

[1] لخذاري جلول، مرجع سابق.ص71

[2] _سحر رمزي ، أوروبا تغض الطرف على معاقل الإرهاب في دولها ، **شبكة رؤية الإخبارية**

[3] مقال نشر في جريدة الأخبار، صفي الأمين، **أزمة أوروبا...معظلة الإرهاب وصعود اليمين**، ، العدد 2847،

الأوروبيون من أن يفاقم تصاعد المواجهة في المنطقة موجات الهجرة واللجوء إلى أقاربهم وبالتالي زيادة الأعباء والتهديدات الأمنية وربما تحويل أراضيها إلى ساحة مواجهات مع الإرهاب.

- القلق الأوروبي من تواجد روسيا في القِرَمْ وأوكرانيا وسوريا: وتثير أحداث أوكرانيا مخاوف أوروبا من انقسامات طائفية ومذهبية وقومية في القوقاز والبلقان والجمهوريات السوفياتية السابقة الذي يستمد تأثيرها إلى غرب أوروبا كما لم تفهم أوروبا ماهية التدخل الروسي في سوريا، هل هو دفاعي؟ أم توسعي؟

النتيجة الحتمية لهذه الأحداث الهجرة واللاجئين والإرهاب هي مقدمات للمواجهة بين اليمين الأوروبي المتطرف وبين اليسار الليبرالي من جهة أخرى فأسهم اليمين ترتفع ومبررات عدائيته وعنصريته تتراكم والتخوف من الاسلاموفوبيا أصبح واضحا.

المطلب الثاني: واقع العلاقات الأوروبية- الأوربية: وتأثيرها على التحديات الأمنية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

كما أسلفنا سابقا أن مركب الأمن الإقليمي أصبح ضرورة حتمية أمام التهديدات الجديدة، وما مدى نجاحه في إرساء الأمن والاستقرار لأوروبا، وانطلاقا من أن نجاح مركب الأمن الإقليمي يتوقف على عدة عوامل وجب علينا في دراستنا أن نعرف الظروف المحلية التي تعيشها دول الإقليم، وواقع العلاقات التي تربطها داخل الإقليم والتي في مجملها كانت قد شكلت خلافات بعضها جوهرية داخل الإتحاد الأوروبي تنبع من تضارب مصالح الدول، خاصة الكبرى وهذا ما أدى إلى الوقوف في وجه التعاون الحقيقي أمام التحديات والتهديدات

التي تواجه دول الاتحاد، وهذا ما خلق انقسامات خطيرة يرى البعض أنها ستؤدي إلى زعزعة الإتحاد[1]

-الخلافات بين الأعضاء 15: في بعض القضايا بين ألمانيا وفرنسا من جهة، وبريطانيا وهولندا حول الإنفاق الزراعي (اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة 1990)، التي تدعو إلى صرف نصف ميزانية الإتحاد (100 بليون يورو) كمساعدات زراعية، وهذا ما أزعج فرنسا وألمانيا.

- الخلاف القائم بين بعض الأعضاء في كيفية دعم الدول الجديدة 10: دون ان تتأثر الدول الأصلية، حيث تحصل على تمويل كامل من قبل الاتحاد لتصل إلى مستوى بقية الدول.

- مشكلة دستورية: وتتمثل في كيفية انتخاب رئيس الاتحاد وهل ينتخب في كل دولة، مباشرة من المواطنين أم في المجالس الشعبية المنتخبة في دول الاتحاد، أم من خلال البرلمان الأوروبي، وأيضا انتخاب وزير الخارجية ووزير الدفاع مع رئيس الاتحاد لتصبح أوروبا سياسة خارجية ودفاعية واحدة، أم تعينّهم دولهم.

- تخوف الدول الصغرى في الاتحاد (فنلندا -بلجيكا- هولندا- لوكسمبورغ)، من فقدان مكانتها بدخول دول جديدة من أوروبا الشرقية لأن الأخيرة ستحصل على حصة الأسد من الدعم.

- خلافات بين الدول الصغيرة والكبيرة في قضية السيادة الوطنية والنفوذ الدولي، وهناك تفاوت في الإلتزام بسياسة الإتحاد الأوروبي الموحد بين الدول الصغرى والكبرى (فمثلا بريطانيا كانت لها مواقف مستقلة عن سياسات الاتحاد، كموقفها من الحرب على العراق، وقضايا الإرهاب).

[1]_د.أحمد سعيد نوفل، **الاتحاد الأوروبي في ي مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات** ،محاضرات مقدمة في قسم العلوم السياسية ،جامعة اليرموك الأردن . pdf

– قضية اختلاف الثقافات بين دول الاتحاد فوجود 15 مليون مسلم وسيزيد العدد إذا دخلت تركيا ومع وجود 15 لغة مستعملة بين شعوب الاتحاد، بالإضافة إلى اتساع الهوة الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب والشرق في مستويات المعيشة والسكن والبطالة...

يقول في هذا الصدد "جان مونيه" أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي: لو أتيحت لي فرصة بناء أوروبا من جديد لكنت ركزت على الثقافة وليس الاقتصاد.

– الخلافات التاريخية بين دول الاتحاد (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) والتي أدت إلى حرب المائة سنة والحرب العالميتين الأولى والثانية والتي من الصعب القضاء عليها وتناسيها.

– الاختلافات حول فكرة توسيع الاتحاد بانضمام دول أوروبا الشرقية ليصبح كالاتحاد الفيدرالي الأمريكي كما ترى ألمانيا، بعكس بريطانيا الحذرة من الاندماج (وترددها في تطبيق اليورو بدل الجنيه الإسترليني على أراضيها)، أما اسبانيا فهي غير متحمسة لتوسعة الاتحاد لكي لا تشاركها دول جديدة، في الدعم لأنها أكثر المستفيدين.

– النمو السكاني: أدى انخفاض معدل النمو السكاني إلى ارتفاع نسبة الشيخوخة، ففي فرنسا مثلا 10 ملايين تجاوز سنهم السبعين، وسيصل في مطلع 2020 إلى 15 مليون، وفي ألمانيا سيتراجع عدد السكان من 83 مليون إلى 60 مليون مطلع 2020، وإذا كان عدد سكان الاتحاد 500 مليون سيتراجع إلى 450 مليون بعد 50 سنة.

– خلافات في السياسات الخارجية لدول الاتحاد: فالمواقف المتباينة من الصراع في الشرق الأوسط ومن الحرب ضد العراق والإرهاب يظهر ذلك.

– والمهم في دخول دول أوروبا الشرقية (بولندا والمجر والتشيك) والتي هي خاضعة للنظام الشيوعي أصبحت تعتنق الآن القيم الأمريكية وتؤيد سياستها، وبالتالي فدوّل أوروبا الشرقية تستفيد من الدعم الاقتصادي الأمريكي (بولندا)، وتريد الحصول على الاستثمارات الأوروبية.

أردنا من خلال هذه النقاط إبراز الخلافات المحلية وأهم الظروف التي تحيط بدول الاتحاد، والتي تشكّل عائقا وتحديا أمام التهديدات الأمنية التي تعرفها القارة الأوروبية، ويمكن إضافة النقاط التالية التي نراها ذات أهمية بالغة.

أولا: التنافس الفرنسي– الألماني داخل الإتحاد الأوروبي:

وهذا ما يمكن أن ندرجه في المستوى الثاني الذي يقوم عليه مركب الأمن الإقليمي (علاقة دول الإقليم مع بعضها).

تسعى فرنسا لبناء تكتل أوروبي متوسطي يشمل ستة دول (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان، قبرص)، إلى جانب الدول المغاربية الخمس، وهذا ما يمكن أن يكون بناء نفوذ سياسي – اقتصادي داخل الاتحاد، في مواجهة أوروبا الألمانية الأطلنطية، فبعد توحدّ ألمانيا أصبحت قوة ديموغرافية صناعية هائلة في قلب أوروبا، 83 مليون ألماني ينتجون 21.4% من الناتج القومي الإجمالي للإتحاد، لتصبح العاصمة الاقتصادية الأولى للإتحاد الأوروبي[1].

بالإضافة إلى خلاف فرنسا وألمانيا حول سعر اليورو، فالأولى تريد التدخل للمحافظة على السعر في مواجهة الدولار واليّن، مما يزيد ف الصادرات الأوروبية إلى السوق العالمية، بينما ألمانيا لا تريد التدخل في السياسات النقدية للبنك المركزي الأوروبي.

وفي جانب آخر من التنافس فإن ألمانيا ترى بأن يكون الإهتمام أكثر لاستيعاب دول وسط شرق أوروبا، التي قبلت بالإصلاحات السياسية والاقتصادية بدلا من تشتيت الجهود والأموال في جنوب المتوسط، الذي يرفض الإلتزام بالإصلاحات وفق المعايير الأوروبية، وهذا كما ترى فرنسا وفي نظر بريطانيا وألمانيا أن دول الجنوب لا يمكن الدخول معها في اتحاد أوروبي لاتساع الهوة بين الشمال والجنوب اقتصاديا.

ثانيا: التباين في تعريف التهديدات الأمنية الجديدة وأسبابها:

الأمر بالغ في الأهمية حيث أن دول شمال المتوسط لها مواقف متباينة في تعريف التهديدات الأمنية الجديدة وأسبابها، وهذا ما ينعكس سلبا على آليات واستراتيجيات مواجهتها، وهذه المواقف تختلف من دولة إلى أخرى مثل الإرهاب والجريمة والهجرة الغير الشرعية.

---

[1] شاكري قويد، **"التحديات المتوسطية للأمن القوي لدول المنطقة المغاربية"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، 2001-2011، ص 89.

ثالثا: التناقض في ترتيب الأولويات بالنسبة لدول الشمال:

إن الرؤية الأمنية للدول الأوروبية ترتبط بموقع كل دولة: ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي هي المصدر الأساسي لتهديد الأمن الأوروبي، أما في غرب وجنوب القارة ينظر إلى أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط، وله جذوره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما يقول الباحث Edward Mortimer، وأن القوة العسكرية وحدها لا تكفي لضمان الأمن الأوروبي، لذا وجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل الجوانب[1].

المبحث الثالث: السياسات الأمنية الأوروبية في ظل توجهات حلف الناتو.

المطلب الأول: حلف الناتو والاتحاد الأوروبي: التعاون والأمن.

تتضمن التحديات الأمنية الراهنة عددا كبيرا من المخاطر المعقّدة والناشئة، كالإرهاب الدولي وإنتشار أسلحة الدمار الشامل وانهيار الأنظمة والصراعات المجمدة والمتواصلة والجريمة المنظمة وتهديدات الأنترنت ونقص الطاقة وتدهور الأوضاع البيئية والمخاطر الأمنية المرتبطة بها والكوارث الطبيعية والإصطناعية وتفشي الأمراض والأوبئة وغيرها من المخاطر. ولا شك في أن مواجهة هذه التهديدات بفاعلية يتطلب شراكة واسعة النطاق وتعاونا وثيقا بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.[2]

يجب على المنظومتين أن تتوخيا مقاربة ذات أبعاد متكاملة إزاء القضايا الأمنية، والعمل على نحو مشترك في مجال الدفاع. وعلى الرغم من أنه لا التقسيم الجغرافي ولا حتى التقسيم الوظيفي للمهمات، يبدو خيارا مجدا وفعالا، فإن ما بات الآن مقبولا لدى البعض هو

*صحفي وباحث ومؤلف بريطاني، شغل منصب مدير مكتب الاتصالات للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى غاية 2007.

[1] مصطفى بخوش، "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، **العالم الاستراتيجي**، العدد2، أفريل 2008، ص 23.

[2] أدريان بوب، مقال: **مجلة حلف الناتو العلاقات الناشئة بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو**.

أن بعض أنماط التمدد، كحفظ السلام في إفريقيا ودول البلقان، على سبيل المثال، يجب أن تكون تحت إمرة الإتحاد الأوروبي، بينما يجب أن تكون المهمات الأخرى، كالعمليات التي يجري تنفيذها حاليا في أفغانستان ضد الطالبان، تحت إمرة حلف الناتو.

أولا: استفادة الطرفان من أزمة البلقان:

مثّل التوصل إلى اتفاقية إطار أوهريد لمنع نشوب الحرب في مقدونيا، إحدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة، أحد الأمثلة على التعاون الناجح بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي في القضايا الأمنية. ففي فبراير 2001، وفي ذروة الصراع العرقي بين قوات أمن البلاد والمتمردين الألبان المسلحين، قام حلف الناتو والاتحاد الأوروبي بتنسيق المفاوضات التي أدت إلى توقيع اتفاقية أوهريد في شهر أغسطس من تلك السنة.

وفي الشهر نفسه، أطلق حلف الناتو عملية الحصاد الأساسي التي استغرقت ثلاثين يوما بهدف نزع سلاح المجموعات الألبانية وتدمير الأسلحة التي يتم جمعها منها. وقد تبع ذلك عملية أمبر فوكس Amber Fox التي استغرقت ثلاثة أشهر، والتي استهدفت حماية المراقبين الدوليين الذين يشرفون على تطبيق اتفاقية السلام في مقدونيا، إحدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة. وللحد من إمكانية الارتداد عن المسار المتبع، وافق حلف الناتو على مواصلة دعمه لعملية انسجام التحالف، التي بدأ تنفيذها في ديسمبر 2002 واستمرت حتى مارس من السنة التالية، عندما تم تسليم المهمة للاتحاد الأوروبي.

وفي أواخر شهر مارس 2003، اطلق الاتحاد الأوروبي أول مهمة حفظ سلام له على الإطلاق، حملت عملية كونكورديا، وعدّت أيضا أول تطبيق لاتفاقية برلين زائد. وأبقى حلف الناتو على مقر قيادة صغيرة له في (سكوبيي) لمساعدة سلطات البلاد على تطوير الإصلاحات في القطاع الأمني والتكيف مع معايير حلف الناتو.

يتعين على حلف الناتو والاتحاد الأوروبي أن يركزا على تعزيز قدراتهما الرئيسية، ورفع مستوى تبادلية التشغيل بينهما وتنسيق العقيدة العسكرية والتخطيط والتقنيات والأجهزة والتدريب، وواصل الاتحاد الأوروبي تنفيذ عملية (كونكورديا) حتى ديسمبر 2003، تبعتها مهمة أمنية مدنية أطلق عليها اسم عملية (بروكسيما)، استمرت حتى نهاية عام 2005. وكان هناك تنسيق جيد وتعاون وثيق بين دوائر الشرطة في الاتحاد الأوروبي والدوائر الأمنية في مقدونيا، إحدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة، أثناء تنفيذ عملية بروكسيما. كما ساعدت دوائر شرطة الاتحاد الأوروبي في عملية إصلاح وزارة داخلية تلك البلاد، بالإضافة إلى تقديمها مساعدات لإنشاء إدارة حدود متكاملة، علما أنّ عملية "بروكسيما" هي مهمة شرطة تستغرق عاما واحدا ولها مهام محددة.[1]

وهناك أمثلة جيدة أخرى من البوسنة والهرسك. ففي ديسمبر 2004، أنهى حلف الناتو عملية القوة التنفيذية IFOR قوة تحقيق الاستقرار SFOR التي استمرت طيلة تسع سنوات، وسلّمت تلك المهمة للاتحاد الأوروبي، الذي بدأ على الفور عملية آلثيا بقوة بلغ تعدادها 6000 جندي مدربين بصورة جيدة[2].

وكما حصل في العمليات التي تم تنفيذها غفي مقدونيا، إحدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة، تم تكليف نائب القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا ليكون قائدا للعمليات، يعمل بتوجيه سياسي وبتعليمات من اللجنة السياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: تعزيز القدرات والإمكانيات:

يتعين على حلف الناتو والاتحاد الأوروبي أن يركزا على تعزيز قدراتهما الرئيسية، ورفع مستوى تبادلية التشغيل بينهما وتنسيق العقيدة العسكرية والتخطيط والتقنيات والأجهزة

[1] عماد جاد (محررا)، **الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001م، ص27.

[2] -الدكتورأحمد يوسف دودين، الدكتور مصطفى يوسف كافي ،**التكتلات الاقتصادية الدولية**، دار الرمال للنشر والتوزيع،2017

والتدريب، وذلك بهدف تعزيز آفاق التعاون بينهما، وبين الطموحات الأوروبية الساعية إلى ترجمة ثقلها الاقتصادي إلى ثقل سياسي، لتصبح لاعبا قويا على مسرح السياسة الدولية، والتي ترى بأن الحلف الأطلسي هو العائق أمام هذا الطموح (الانتقال من السياسة الدنيا – الاقتصاد – الثقافة إلى السياسة العليا – السياسة الخارجية والأمور الدفاعية والأمنية). ويتضح ذلك في أحد وظائف الحلف وهي منع تأمين السياسات الدفاعية والأمنية من جانب الدول الأعضاء.

في قمة الحلف لعام 2006 التي عقدت في (ريغا)، تم إعلان الجاهزية الكاملة لقوة الرد السريع التابعة للحلف، ليمثل نقطة تحول رئيسية. فقد باتت هذه القوة التابعة لحلف الناتو قادرة حاليا على تنفيذ المهمات في أي مكان من العالم، ومهما كانت نوعية العملية المطلوبة[1].

ومازالت خطط الاتحاد الأوروبي، منذ قيامه في عام 2004، لتطوير "مجموعة قتالية" على المستويين المحلي والدولي تحظى باهتمام رئيسي من قبل سياسة الأمن والدفاع الأوروبية. وتتألف كل مجموعة قتالية من 1500 جندي، وهناك مجموعتان من هذه المجموعات ذات التسليح المشترك جاهزتان للقيام بواجبهما في أي وقت كان، وهما تؤمنان للاتحاد الأوروبي بذلك قدرة عسكرية "جاهزة" للرد على الأزمات حول العالم. وعلى الرغم من ذلك، فإن المطلوب بذل مزيد من الجهود في مجالات أخرى كالتنسيق المدني – العسكري لضمان قيام المجموعات القتالية بواجبها على أكمل وجه.[2]

ولأن حلف الناتو والاتحاد الأوروبي مدركان لإمكانية حدوث ازدواجية في المهمات بين قوة الرد السريع التابعة لحلف الناتو ومجموعات الاتحاد الأوروبي القتالية، فقد بدأ حلف الناتو والاتحاد الأوروبي العمل على قيام تكامل بين القوتين. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ

[1] الهواري أنزور، "الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي"، **مجلة السياسة الدولية**، ص67-68.

[2] -الهواري أنزور، المرجع قفسه، ص 70

برامج الاكتساب والاستثمار الحالة لا تلبي حاجات القوات الدولية في هذه الأيام. ويجب ان تكون أدوار الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في ذلك المجال مكملة بعضها لبعض، كما يجب العمل على تعزيز التعاون بين المنظمتين ورفع مستواه لضمان تأمين المستلزمات بأسعار معقولة.

المطلب الثاني: التوجهات الجديدة لحلف الناتو.

أولا: توجه حلف الناتو نحو العالمية:

استنادا إلى "الدروس المستخلصة" من البلقان، وباعتبار أن المسرح الجديد للعمليات بات عالميا، فإن التعاون والتنسيق بين المنظمتين يجب أن يرقى إلى مستويات جديدة.

وبما أن حلف الناتو بات يدرك البعد العالمي للأمن الدولي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، فقد أقحم نفسه وعلى نحو جدي في عمليات "خارج المنطقة"، بعيدا عن مركز ثقله الأوروبي – الأطلسي الأصلي. وقد فتح الحلف الباب للحوار السياسي والمشاورات والشراكات مع عدد من الدول المهمة البعيدة عن المنطقة الأطلسية – الأوروبية، بما فيها أستراليا ونيوزيلندا وباكستان، وذلك من خلال تسلمه قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية "إيساف" في أفغانستان.

كما أصبح الاتحاد الأوروبي وعلى نحو متزايد طرفا دوليا فاعلا أيضا، يقوم بإدارة الأزمات العسكرية والمدنية وكذلك الإصلاحات في قطاع الأمن وتنفيذ حكم القانون ومهمات المساعدة على حفظ أمن الحدود داخل وخارج حدود دول جواره المباشر. وتشمل الرقعة الجغرافية لمهماته دول البلقان والقوقاز وأوروبا الشرقية والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، والأماكن البعيدة أيضا كجمهورية الكونغو الديمقراطية وإندونيسيا. كما أدى نشر قوات الاتحاد الأوروبي أواسط عام 2006 في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جذب

اهتمام الاتحاد إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لأنها ستكون محور تركيز جديدا بالنسبة لأمن الاتحاد الأوروبي وامتداداته.

ومن المحتمل أن تؤدي الشراكات على المستوى العالمي إلى إقامة ثقافة التعاون الأمني بين التحالف والأطراف الأخرى، والحد من سوء الفهم والأفكار الخاطئة، وزيادة معرفة وإدراك الظروف الإقليمية الضرورية لتحضير ردود أمنية فعالة على التهديدات الحالية والناشئة. ويجب أن يصبح تعاون حلف الناتو مع الاتحاد الأوروبي بمنزلة العمود الفقري لمجتمعات أوروبية – أطلسية قوية، وذلك استنادا إلى هذه الخلفية القائمة على توسيع التعاون الميداني مع الشركاء العالميين البعيدين جغرافيا.

لكن ما كان يحدث أحيانا في الآونة الأخيرة يبدو تنافسا بين المنظمتين يندرج في إطار سباق يتعلق بالمظهر أكثر مما يتعلق بالجوهر، كما حصل أثناء التعاون بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي في دارفور، والذي حدث دون الرجوع إلى ترتيبات (برلين زائد). وقد كان الأمين العام لحلف الناتو (ياب دي هوب شيفر) ضرورة وقف مثل هذا التنافس، وتفادي حدوث أي ازدواجية في المهمات. بل يجب أن يكون هناك حوار مستديم حول التوفيق بين التحول العسكري وضمان قيام تعاون وثيق في مجالات التخطيط المتقدم وتعزيز القدرات والإمكانيات، بالتزامن مع هيكليات مرنة لغرض تسهيل عملية الاتصال[1].

ويواجه كل من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي تحديات مماثلة في مجالات كثيرة. فمثلا بين عامي 1999 و2000 لم يتوصل إلى إتفاق بين الحلف والاتحاد الأوروبي بسبب الموقف التركي واليوناني، فتركيا التي لا تنتمي للإتحاد الأوروبي تعتبر نفسها مستبعدة من عملية صنع القرار في السياسة الدفاعية الأوروبية.[2]

[1] لخذاري جلول، مرجع سابق ،ص115.

[2] محمد احمد مطاوع، **السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية في ظل عملية توسيع الاتحاد الأوروبي شرقا**، رسالة ماجستير، القاهرة، جامعة القاهرة، 2005، ص ص129-130.

ومن الأمثلة على ذلك ما يحدث في كوسوفو، حيث يوجد مجال واضح اصنع سياسات منسجمة، بالإضافة إلى إقامة تعاونية جديدة. وطبقا لخطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة (مارتي أهيتيساري)، فإن الإتحاد الأوروبي سيحل ميدانيا محل الأمم المتحدة في كوسوفو، ويمكن نقل مهمة قوة كوسوفو العاملة حاليا على ترسيخ السلام والاستقرار من إمرة حلف الناتو إلى الاتحاد الأوروبي، وسيكون الممثل المدني الدولي للاتحاد الأوروبي مسؤولا عن تطبيق اتفاقية الوضع النهائي لإقليم كوسوفو.

كما سيقوم الاتحاد الأوروبي، من خلال مهمة مدنية جديدة تحت مظلة سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، بدعم ومساندة حكم القانون. فإدارة كوسوفو، دولة الأمر الواقع، ستمثل تحديا مهما لقدرة الاتحاد الأوروبي على إدارة الأزمات المدنية. وستعتمد النتيجة بصورة كبيرة على مجال الانتداب الذي سيقترحه أي قرار مستقبلي لمجلس الأمن الدولي، وعلى التزامات دول الاتحاد الأوروبي[1].

وقد يظهر مجال آخر للتعاون المثمر بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في دول البلقان، في حال تم توسيع مجال عمل مجلس وزراء دفاع دول جنوب شرق أوروبا ليشمل تخطيط الطوارئ المدنية، وكذلك في حال قيام وزراء الداخلية بتأليف مجلس وزراء الدفاع الداخلي لدول جنوب شرق أوروبا.

كما تؤمّن أفغانستان فرصا لإقامة مزيد من التعاون بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. فهذه البلاد، وبالنظر إلى وضعها اليائس، بحاجة إلى مزيد من قوات الشرطة والقضاة والمهندسين وعمال الإغاثة ومستشاري التنمية والإداريين. وهذه الموارد جميعها متوفرة لدى جنود حفظ السلام التابعين للاتحاد الأوروبي وليس لحلف الناتو، وكانت المفوضية الأوروبية قد اعتمدت في نوفمبر 2006 مبلغ 10.6 مليون يورو لدعم تقديم

[1] عماد جاد، **الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة** ،القاهرة ،مركز السياسات والإستراتيجية، 2001، ص33

الخدمات والحكم المحسن من خلال فرق إعادة الإعمار الإقليمية العاملة تحت إمرة الناتو في أغنستان. يضاف إلى ذلك أن مهمة الحلف في أفغانستان قد تستفيد من دعم المهمة المدنية لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية لها بهدف تكريس حكم القانون وتدريب قوات الشرطة.

ثانيا: مجالات جديدة من التعاون:

تمارس الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية نشاطاتها حاليا على مستوى العالم، مستفيدة من الاتصالات الفورية وتبادل المعلومات وحرية السفر النسبية. وتعد درجة تبادل المعلومات بين الدول وبعض المنظمات كحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وكذلك التعاون فيما بينها لمنع هذه المجموعات من ممارسة نشاطاتها، والمساهمة في جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، تعد أمرا جوهريا وحاسما.

وبالنسبة لمواجهة تهديدات شن هجمات إرهابية بيولوجية ونشر الأمراض والأوبئة، فإن حلف الناتو والاتحاد الأوروبي منشغلان على حد سواء حاليا برفع درجة الوعي بين دولهما الأعضاء حول فائدة العمل الجماعي وضرورته[1].

ويبحث الاتحاد الأوروبي عن طرق جديدة للتعاون بين دوله الأعضاء، وخصوصا أنه يواجه قيودا على الموارد المتوفرة، مع رفض المقترح الذي تقدمت به المفوضية الأوروبية لإنشاء مخزن مركزي للقاحات. ويعمل حلف الناتو، في هذه الأثناء على الإجراءات المطلوبة لمواجهة هذه الأحداث وعلى دمج خبرات المراكز الطبية المختلفة في عملية التدريب على إدارة الأزمة. واستنادا إلى هذه الخلفية، هناك شعور عام بةجود مجال واسع لمزيد من الحوار والتعاون والتنسيق بين المنظمتين.

وفي إطار المساعي التي يبذلها كل من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي للنجاح في مواجهة تحديات الهجمات الإرهابية البيولوجية وانتشار الأوبئة، فإنهما بحاجة إلى استغلال

[1]-عماد جاد ، مرجع سابق، ص36

أفضل للمعلومات والخبرات المتبادلة، ولمزيد من التركيز على إدارة المخاطر، ورفع درجة الوعي حول ردود أفعال الثقافات الأخرى، وتبادل أفضل الممارسات المحلية على مستوى **دولي**، والوصول إلى مستوى عال من الاستعداد والجاهزية. ومن وجهة نظر مؤسساتية، فإن بإمكان المركز الأوروبي لمنع الأمراض والسيطرة عليها ومركز حلف الناتو لأسلحة الدمار الشامل أن يأخذا زمام المبادرة ليقودا مثل هذا التنسيق الضروري.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والقوى الكبرى.

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة أوروبا موحدة اقتصاديا، لتكون حليفتها أمام الاتحاد السوفياتي وقدمت لها مشروعا ماريشال، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ظهر الخلاف جليا في وجوهات النظر بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث شعر العديد من الدول الأوروبية بأنها تستطيع الاعتماد على نفسها من أي خطر (الاتحاد السوفياتي)، دون الحاجة إلى دعم أمريكا ومع توحيد ألمانيا ترسخت لديها فكرة توحيد أوروبا وفقد التحالف الأمريكي الأوروبي (الذي كان في إطار حلف الناتو) وظيفته. ومنه ظهر الخطاب السياسي الأوروبي منتقدا السياسة الأمريكية[1].

وإذا تفحصنا في التاريخ بجد أن العداء بين أوروبا وأمريكا قديم يرجع إلى الحربين العالميتين، عندما هاجر الأوروبيون إلى أمريكا (لأنها تمثل مستقبل العالم) وبدأت أمريكا تتدخل في الشؤون الداخلية لأوروبا وتحل مشاكلهم عبر مشروعماريشال، ثم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أرادت أوروبا إقامة تعاون مشترك بعيدا عن أمريكا الأمر الذي تخوفت منه الأخيرة، وراحت تنشئ (حلف عسكري أمريكي أوروبي) تحت قيادتها يحمي أوروبا من المد الشيوعي، كما دافعت عليها سابقا أمام النازية الألمانية وبدورها أوروبا للدفاع عن مصالحها أقامت (السوق الأوروبية المشتركة) الذي جاء بفكرته شارل ديغول، كما دعا إلى إنشاء قوة أوروبية

[1] فهمي آماني محمود، الوحدة الأوروبية بين متطلبات الإندماج وعوائق السيادة، **مجلة السيادة الدولية** ، العدد116.

للعمليات العسكرية ومنذ ذلك الوقت بدأت تظهر الخلافات الأوروبية الأمريكية إلى أن وصلت أوروبا إلى اتفاق الاتحاد، على إصدار عملة أوروبية موحدة منافسة للعملة الأمريكية (وكانت أمريكا مشككة في نجاح اليويو– كما كانت ترى أن اليورو سيبعد أوروبا عنة التركيز عن متابعة الإصلاحات الاقتصادية).

وأصبح من الواضح أن الخلافات الأوروربية الأمريكية أساسها التنافس على المصالح الاقتصادية، وظهر ذلك جليا في تعديل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، ثم ظهر مرة أخرى الخلاف حول تجارة الموز والذرة واللحوم المعالجة بالهرمونات، وزاد تخوف الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر ودخولها في أزمة اقتصادية، وزاد الإقبال على اليورو وأصبح تحديا واضحا للدولار الأمريكي.

كما أن هناك خلاف فيما يخص وجهات النظر في السياسة الخارجية حول القضايا الدولية، ونذكر منها: الصراع العربي الإسرائيلي – العراق – كوريا – الإرهاب الدولي. فأوروبا لم تؤيد قرارات أمريكا فيما يخص الحضر على إيران وكوبا وليبيا، كما يجدر الإشارة إلى الاختلاف في المواقف الأوروبية الداخلية بخصوص الحرب على العراق ما خلق انقسامات داخل الاتحاد (الدبلوماسية – الدفاع).

ولم يكن لأوروبا موقفا موحدا أيضا في حرب الخليج الثانية وكان تابعا لأمريكا وأيضا في حرب البلقان، ويمكن أن نشير إلى أن الخلاف الأمريكي الأوروبي القائم هو أن أوروبا ترفض استعمال القوة في حل المشاكل والنزاعات وتفضل اللجوء إلى القانون على عكس أمريكا، التي تبرز ذلك ومنذ أحداث 11 سبتمبر بالحرب على الإرهاب، وما يلاحظ أن هناك تبادل للأدوار حيث كانت أوروبا تهيمن على الشعوب في عصر الاستعمار.

نقطة الخلاف الأخرى هي دعوة بعض الدول الأوروبية لإنشاء قوة عسكرية أروروبية، مستقلة عن قوات حلف الناتو والخلاف على مشروع الدفاع الصاروخي.

يعتبر النفط نقطة خلاف بين أمريكا وأوروبا، حيث تريد أمريكا التحكم في وصوله إلى أوروبا (مستقبل اقتصاد الدول الأوروبية مرتبط بالنفط).

ثانيا: روسيا.

منذ مجيء فلاديمير بوتين على رأس السلطة في روسيا عام 1999 بدأ هذا البلد يستعيد قوته تدريجيا بعد أن تضاءلت إلى حد بعيد نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي السابق في عام 1991.

وسعى بوتين إلى إنهاء حالة التقهقر السياسي التي عانت منها روسيا في زمن الرئيس الأسبق بوريس يلتسيين.

ولأول مرة منذ سنة 1987 – التي أمر فيها الرئيس الأسبق ميخائيل غورباتشيف بإعادة الأسطول الحربي الروسي إلى قواعده قام بوتين بإصدار أوامر لإعادة قسم كبير من هذا الأسطول إلى المياه الدولية في شمال المحيط الهادي، والمحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط، وتمكن بوتين من خلال هذا الإجراء المهم من استعادة هيبة روسيا التاريخية في إطار مساعيه لإضهارها مرة أخرى كقوة دولية كبرى.

وتجدر الإشارة إلى أن علاقات روسيا مع الاتحاد الأوروبي والتي تعد الأكثر تعقيدا في النظام الدولي شهدت تحديات كبيرة وكانت على الدوام مبعث قلق لدى الطرفين بسبب الاحتياج المتقابل في مجال الطاقة والقضايا المتعلقة بأوروبا الشرقية، ويمكن القول أن المصالح المتضاربة والمشتركة في آن واحد هي التي جعلت العلاقات معقدة ومتشابكة بين هاتين القدرتين واللاعبين الأساسيين في توازن القوى على الصعيد الدولي.

ولكن رغم هذا الترابط الاقتصادي العميق بين روسيا والاتحاد الأوروبي والذي كان بإمكانه أن يمهد الأرضية لرسم مستقبل قائم على أساس المشاركة السياسية، إلا أنّ التغيرات

التي حصلت فيما بعد قضت على هذا الأمل إلى درجة جعلت هذه العلاقات مهددة بالإنهيار في أي لحظة.

وقبل الإندلاع الأزمة الأوكرانية سعى الاتحاد الأوروبي إلى إنتهاج دبلوميسية تجنبه تصعيد الموقف مع روسيا نظرا لأهميتها في تأمين ما يحتاجه من الطاقة، ولهذا لم يقف الأوروبيين إلى جانب حليفهم رئيس أوكرانيا السابق فيكتور يوشنكو، وكانوا يدعون فقط إلى المصالحة والتراضي بين الأطراف المتنازعة في هذا البلد.

ومع اندلاع الأزمة في أوكرانيا عام 2014 والتي بدأت بخروج تظاهرات في "كييف" وانتقالها فيما بعد إلى شبه جزيرة القرم دخلت العلاقات بين موسكو والاتحاد الأوروبي مرحلة جديدة عندما سعى الأخير إلى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا لإرغامها على التراجع عن موقفها حيال أوكرانيا. ولكن الاتحاد الأوروربي بقي متخوفا من قدرة موسكو على توظيف هذه الأزمة لصالحها.

ولهذا لم يتمكن الأوروبيين من اتخاذ إجراءات قاسية جدا ضد روسيا سوى العقوبات الاقتصادية لأنهم يخشون من انقطاع النفط والغاز الروسي عنهم (فروسيا تؤمن 30 بالمئة من حاجة أوروبا للغاز ومعدل هذا الاحتياج آخذ بالإزدياد حيث توقعت "المفوضية الأوروبية" أن يصل إلى 50% في عام 2030)[1].

وفي الواقع يمكن القول أن شفرة الاتحاد الأوروبي تعمل ببطء مع روسيا، ورغم الضغوط السياسية والاقتصادية التي مارسها الاتحاد ضد موسكو لم يتمكن من إرغامها على التراجع عن موقفها بشأن الأزمة الأوكرانية.

في ظل هذه الظروف يمكن النظر إلى تصريحات بوتين الأخيرة خلال المؤتمر الاقتصادي الدولي في سان بطرسبورغ والتي أكد فيها أن بلاده لا تسعى إلى فرض معايير

[1]-نزار إسماعيل الحيالي، **دور شمال الحلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003

على الدول الأخرى وترغب في إقامة علاقات متوازنة مع الجميع ومن بينها أمريكا والدول الأوروبية على أنها تصريحات واعدة وتشير إلى رغبة الروس بعدم تأزيم الموقف مع هذه الدول[1].

والشيء المهم الآخر الذي يمكن استنتاجه من تصريحات بوتين هو أن الروس يطمحون قبل كل شيء إلى النظر إليهم من قبل الآخرين كقوة عظمى ولابد من احترامها.

ولكن الملفت للنظر أنّ أمريكا سعت بكل جهد وأكثر من أي وقت مضى إلى توظيف الأزمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن أوكرانيا لزيادة نفوذها في أوروبا ومواصلة هيمنتها على القرار الأوروبي من جهة، وإلى ضبط الإيقاع الروسي من جهة أخرى، وفي حال استمرت هذه السياسة فليس من المستبعد أن تقوم واشنطن بنشر منظومتها الصاروخية في الأراضي الأوكرانية.

بالتأكيد فإنّ هذا الوضع لا يصب في صالح روسيا وأي من الدول الأوروبية، وتبقى أمريكا هي المستفيد الوحيد من استمرار التوتر بين موسكو والاتحاد الأوروبي.

وفي هذا المجال فإن السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة يكمن في مدى قدرة الأطراف المتنازعة على صياغة إستراتيجية دبلوماسية فعّالة تركز على كيفية تحقيق المصالح المشتركة لهذه الأطراف. وفي غير ذلك فإننا سنشهد مواجهات أكبر في المستقبل والتي ستقود بدورها إلى تنافس تسليحي بدأت علامته تلوح في الأفق.

[1] **مجلة معلومات دولية**، مركز المعلومات القومي، دمشق، عدد7، 1999 ص 235_236

استنتاجات الفصل الثاني:

- الاتحاد الأوروبي قوة سياسية واقتصادية وعسكرية لها وزن كبير على الصعيد الدولي لا يستهان به.
- مركب الأمن الاقليمي أصبح ضرورة حتمية أمام التهديدات الجديدة ليبين ما مدى نجاحه في إرساء الأمن والاستقرار.
- الاختلافات التي تحدث على مستوى النسق الداخلي للاتحاد الأوروبي حول بناء سياسة أمنية مشتركة يوضح أن دول القرار الأوروبي ليست لها رؤية واحدة إزاء المشروع الأمني الإقليمي الأوروبي والاختلاف فيه يجعل الطريق فيه صعبة أمام الاتحاد الأوروبي مما ساهم في خلق فجوة حول المؤيدين بضرورة بقاء الاتحاد الأوروبي تحت المضلة الأطلسية ودعمهم للمخطط الأمريكي لمن هم عكس ذلك.

الفصل الثالث

التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن الإقليمي الأوروبي

استطاع الإتحاد الأوروبي، أن ينجح على الصعيد الإقتصادي في بناء قوة اقتصادية مهمة، ذلك لا يعني أن الإتحاد قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية الأخرى التي تواجهه على أمنه الإقليمي،مما يدل أن الطريق أمام الإتحاد مزال طويلا لذلك لا بد من تفعيل آليات واستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات.

وفي هذا الفصل سنقوم بالإلمام بهذه الجوانب وسنتطرق إلى:

- **المبحث الأول: التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن الإقليمي الأوروبي**
- **المبحث الثاني: تأثير خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**
- **المبحث الثالث: الآليات الأوروبية لمواجهة التحديات الأمنية**

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن الإقليمي الأوروبي (الهجرة- الإرهاب).

إن منطقة أوربا أصبحت تعرف نشاطا متزايدا لهذه التهديدات، الجريمة بكل أنواعها من مخدرات وتجارة أسلحة، وتهديدات الإرهاب بالإضافة إلى الهجرة (الشرعية وغير الشرعية).

إن هذه الظواهر المهددة بشكل حقيقي للأمن الأوروبي زادت خطورتها عندما أصبحت تعمل مع بعضها في إطار شبكة من العلاقات فيما بينها، تربطها مصالح مشتركة لتشكل معضلة أمنية حقيقية في المنطقة[1].

أن وجهة نظر الدول الأوروبية ترى أن هناك تحديات أمام دول جنوب وشرق المتوسط، هذه الأخيرة هي تهديدات حقيقية للدول الأوروبية شمال المتوسط، وهي في نفس الوقت تهديدات لدول جنوب وشرق المتوسط، أما عن دراستنا فهي تركز على حالتي أو ظاهرتي (الهجرة والإرهاب) كونهما أخذا الحيّز الكبير في النقاشات والحوارات الأوروبية، ولما لهما من تأثير بالغ الأهمية على استقرار وأمن المنطقة.

المطلب الأول: الهجرة كتهديد للأمن الأوروبي:

المتتبع للمسار التاريخي للهجرة يدرك أنها تعبيرا عن رغبة الأفراد أو الجماعات في تغيير ظروفهم المعيشية إلى الأحسن، عربا من الفقر إلى الغنى المنشود، أما عن الأسباب التي تدفعهم للهجرة فهي متباينة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ويقول في هذا الصدد الديموغرافي الفرنسي "ألفريد صوفي" (إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات).

[1] أسامة مخيمر، **التعاون المتوسطي القاهرة**، مركز المحروسة للبحوث للتدريب والنشر، 1998، ص 218.

وتاريخيا لم تكن الهجرة ظاهرة مجرّمة، لذا لم تكن توصف باللاشرعية، لأنها كانت تساهم في إعمار الأرض وتوفير اليد العاملة.

كانت أوروبا ترى في الهجرة أنها مسألة اجتماعية واقتصادية، ثم تحولت تدريجيا لتصبح مسألة امنية بكل المقاييس، وأصبحت أمنة الهجرة أحد الجوانب الإنسانية للعقيدة الأمنية الأوروبية، ومع انتشار مفهوم الأمن المجتمعي أصبحت الهوية أحد مواضيع الأمن التي يجب حمايتها من الهجرة وغيرها، للوصول إلى الربط بن الهجرة والجريمة والإرهاب على مستوى الخطاب ثم الممارسات.

وبعد أحداث 11 سبتمبر أعطت لها بعدا جديدا من خلال ربطها بالقضايا الأمنية، لما ينتج عنها من آثار وأصبحت تؤرق الدول المستقبلة، خاصة دول الاتحاد الأوروبي.

لقد أصبحت الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي وخاصة الأخيرة في صورة اللاجئين السوريين تسبب المتاعب لدول الاتحاد بدءا من توفير المسكن والعمل ومشاكلهم مع السكان الأصليين في عدم التواصل معهم، ثم دخولهم في مواجهات بسبب التمييز الذي ازداد حدة بعد أحداث 11 سبتمبر، مع استمرار تدفق اللاجئين نحو أوروبا فارين من الحرب والبؤس في بلدانهم، جاءت الأرقام الأخيرة تظهر أن الاتحاد الأوروبي تلقى ربع مليون طلب لجوء.

لقد أحدثت الهجرة أسوأ أزمة لدول الاتحاد الأوروبي، بإحداث انقسام عميق بين دول غرب وشرق أوروبا، فمثلا المجر أكثر المتشددين حيال المهاجرين، لذا بدأت هذه الدول تركز على الهجرة غير الشرعية لتجد لها آليات وحلول واستراتيجيات أمنية بالتعاون مع أطراف مستهم الظاهرة، وأيضا مع الدول المصدرة للهجرة، لتصل الدول الأوروبية لأن تدرج ظاهرة الهجرة ضمن سياساتها العليا.

إن الهجرة الغير شرعية مفهوم متداول بشكل كبير على المستويين الأكاديمي أو العملي السياسي، فهي تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة.

وحسب الاستاذ "M.Tribalat"، فإن للهجرة مفهومان، أحدهما عام يعني الحركة أو الفصل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق دولة غير دولتهم[1]

عموما الهجرة الغير شرعية (دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدول المستقلة) هي التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة الهجرة الشرعية، حيث (تتم وقف الأعراف والقواعد الشرعية والشكلية المتعامل بها دوليا) أصبحت الأخيرة مستحيلة.

كما تعتبرها المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل جنسيات دول ثلاث.

1-الذين يدخلون إقليم الدولة بطرق غير شرعية ربما بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو المهربين أو التجار.

2-الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون يغيرون غرض الزيارة، فيبقون دون موافقة السلطات.

3-الذين يطلبون اللجوء السياسي ولا يحصلون عليه ويبقون في البلاد[2].

أما عن الأساليب المتعبة للقيام بالهجرة الغير شرعية فإنها أيضا غير شرعية فقد تستخدم القوارب الصغيرة لعبور البحر غير مبالين بالمخاطر. أو التعاقد مع شركات التهريب أو الزواج المؤقت للحصول على الإقامة، أو استخدام جوازات مزورة، كل ذلك متعارف عليه باسم "الحرقة" ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.

---

[1] فرجة لدمية، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة نموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة مقارنة.

[2] ختو فايزة، **البعد الامني للهجرة الغير شرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية، 1995-2010، ص 36.

أولا: أسباب الهجرة إلى أوروبا.

أ- أسباب سياسية:

وتتمثل في المعارضين للنظم الحكم في بلدانهم والعمل ضدهم في الخارج، ومن أكثر البلدان الأوروبية التي وفرت الملجأ للمعارضة (بريطانيا وفرنسا)، وبعد أحداث 11 سبتمبر أعيد النظر فيه حيث أصبحت التوجيهات المتعلقة باستقبال طالب اللجوء والإجراءات المطبقة عليهم تجعل من سياسة اللجوء منظومة ردع أكثر مما هي منظومة حماية.

ب- أسباب اقتصادية:

عدة أسباب منها ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى المعيشة في دول جنوب المتوسط، والدول المغاربية بالخصوص مع قلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والفارق واضح بينهما وبين دول الشمال، وبالتالي فالهجرة إلى الضفة الشمالية هي الحل، مع عدم وجود وصفات لحلول جاهزة على المستويات: الديموغرافي، الاقتصادي، والاجتماعي[1].

ج- أسباب اجتماعية وثقافية:

إن من أبرز عوامل إرتفاع في معدلات النمو السكاني بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي.

فإلى جانب البحث عن فرص أفضل فإن الشباب يبحث عن الحرية، ومواكبة الحضارة في المسكن والملبس وغيرها، وقد يتعداها إلى أعمال تتنافى مع أعرافة وعاداته ودينه، مما ينجر عنها آثارا قد تجر صاحبها إلى الجريمة المخدرات ثم التطرف فالإرهاب.

وتدفقات الهجرة الأخيرة عرفت تزايدا كبيرا خاصة بعد الحرب على العراق إلى الأزمة السورية نحو أوروبا، إذن بالإضافة إلى ما سبق فإن الهجرة من الشرق الأوسط باتجاه أوروبا

[1] وليد محمود عبد الناصر، "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 124، أفريل 1996، ص 113.

غلب عليها طابع الهروب من الاضطهاد والحرب والتعسف والظلم والقتل بشتى أنواعه، بحثا عن ملاذ آمن.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن موضوع الهجرة من أهم العوامل التي تسبب مشاكل الإندماج في أوروبا موازاة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لسنوات قادمة، فالذين يواجهون مشاكل الاندماج هم عرضة للاستقطاب من الأوساط الإجرامية، والتنظيمات الأصولية بالإضافة إلى دخولهم في مواجهات مع السكان الأصليين[1]. وذلك بسبب التمييز الذي زادت حدته بعد أحداث 11 سبتمبر.

بالإضافة إلى مشاكل اتصال الهجرة بالمسائل الأمنية والجريمة المنظمة، وخلق شبكات مافيا تدير اقتصاد الدول المستقبلة، والتطرف والعنصرية وأعمال العنف والإرهاب[2].

ثانيا: الهجرة الغير شرعية كتهديد للأمن الأوروبي:

لقد كانت الهجرة تهدد أوروبا قبل أحداث 11 سبتمبر لارتباطها بجوانب يمكن أو نوجزها في: الإخلال بالنمو الديموغرافي، وبالوضع الاقتصادي (منافسة اليد العاملة الأوروبية)، مما أدى إلى انتشار البطالة، كما كانت تطرح مشكل الأقليات التي تطالب بحقوقها بالإضافة إلى المشاكل الصحية (كون المهاجرين مصدر للأوبئة والأمراض)، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية التي يخلفها المهاجرون من دعارة والاتجار بالبشر[3]، ومشاكل المخدرات القادمة من الشرق الأوسط (أفغانستان).

أما عن تهديدات الهجرة لأوروبا بعد أحداث 11 سبتمبر:

بعد هذه الأحداث جاء الرد حازما من طرف المجتمع الدولي وتم ربط الهجرة الغير شرعية بالإرهاب، فأوروبا تستقبل عددا كبيرا من المهاجرين المسلمين الذين شجعتهم لكسب

---

[1] وفاء سعد الشربيني:

Alain Gresh. Dominique Vidal.Golf Clefs. Pour une guerre annancée, Paris, le Monde Edition 1991, p46.

[2] الحاج علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 145-241.

[3] ناصر حامد، المهاجرون في أوربا بين مكافحة الإرهاب ومشكلة الاندماج،**مجلة السياسة الدولية**، مصر، مؤسسة الأهرام، العدد 163، المجلد 42، ص 63.

اليد العاملة الرخيصة، والآن واجهت صعوبات في ما يتعلق بمسألة الهوية، وأصبح السؤال: من نحن؟ مثلما طرحه صاموئيل هانتغتون سابقا، وجاء أيضا في مقتطفات فوكوياما فرنسيس (الهوية والهجرة والديمقراطية)، من خلال ضرورة ترحيل أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين المسلمين الغير قادرين على الاندماج مع القيم العربية المسيحية[1].

عرفت سنة 2005 ظهور ملف الهجرة الغير شرعية إلى مقدمة الأحداث السياسية في أوروبا، وذلك للتغيرات الدولية الحاصلة في النظام الدولي، ابتداءا من تفجيرات لندن 2005 (25 قتيل و700 مصاب)، وفي أكتوبر 2005 أحداث فرنسا أعمال العنف والشغب ضد العنصرية قام بها أبناء المهاجرين من المغرب العربي وإفريقيا.

أما أحداث مدريد فهي ذات طبيعة أمنية ما دفع الاتحاد الأوروبي لمراجعة سياسته في مكافحة الهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا موقفها من اتفاقية شنغن وقوانين الجنسية والإقامة، فأصبح اللوم على المهاجرين الغير شرعيين العرب والمسلمين لأن من يقوم بهذه الأحداث هم مهاجرين ينتمون إلى الدول الإسلامية، وولدوا وتربوا في دول المهجر ولم يتم استيعابهم وإدماجهم في المجتمعات الأوروبية، لذا تحولت الهجرة إلى مشكلة تؤرق الدول الأوروبية.

إن هذه الأعمال والتفجيرات جعلت الجاليات الإسلامية في أوروبا تحت منظار الشك والاهتمام الجماعي بالإرهاب، لعبت أحداث 11 سبتمبر دورا هاما في التأثير على الهجرة الغير شرعية في أوروبا، لأنها أخذت بعدا دينيا وبذلك برز التوجه الذي يربط بين الحركات الإسلامية المتطرفة والإرهاب الدولي مع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي تم ربطها كلها بالأمن الأوروبي[2].

---

[1] وليد الشيخ، معظلة الهوية الهجرة والديمقراطية في أوروبا، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، مؤسسة الأهرام، العدد 165، المجلد 141، 2006، ص ص 70-71.

[2] زهيرة حواس، **الحوارات الأمنية في المتوسط، احتواء أم لهندسة إقليمية (دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي،** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، باتنة، جامعة الأخضر، 2011/2010)، ص 164.

وما زاد في تفاقم المشكلة اتساع عضوية الاتحاد الأوروبي، إلى ما يعرف بأوروبا الشرقية وتزايد توافد المهاجرين، وهذا ما يزيد في التأثير على الأمن الأوروبي، الذي أصبح معرضا لأي تهديد أو خطر.

وأمام هذه التحديات وجدت أوروبا نفسها أمام أمر واقع، يحتم عليها وضع استراتيجيات من الظاهرة أو تقييدها.

المطلب الثاني: الإرهاب كتهديد للأمن الأوروبي

المتعارف عليه هو أن ظاهرة الإرهاب قديمة من خلال الحروب على مر الأزمنة والعصور، فكانت الأخيرة (الحروب) تصنف كجريمة إرهابية في حق الإنسانية، والآثار التي تتركها هذه الحروب والخسائر المادية والبشرية وتكاليف هذه الحروب، ومنه أصبح الإرهاب يحقق أهدافه المنشودة بأقل تكلفة وفي أسرع وقت ممكن، دون الحاجة إلى إعلان الحروب، أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية بكل المقاييس لأنه لا يرتبط بمنطقة أو ثقافة أو مجتمع أو جماعات دينية أو عرقية معينة.

ومع ارتباط الظاهرة (الإرهاب) بعوامل سياسية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية ناتجة عن التطورات السريعة في العصر الحديث، فقد ازدادت الظاهرة أيضا في التصاعد بداية القرن الواحد والعشرين.

ومع أحداث 11 سبتمبر (استهداف مركزي التجارة العالمين- في أمريكا) تم تسليط الضوء على الظاهرة بشكل جدّي، وأصبح يمثل تهديدا لأمن الجماعة الدولية والداخلية أيضا، ويعد تحديا مستمرا لأمن الدول واستقرارها، كما يعد انتهاكا لحقوق الإنسان بداية من الحق في الحياة، وخطرا عظيما على المجتمع لما يخلفه من ضياع للأمن وتدمير للممتلكات وانتهاك للحرمات وتدنيس للمقدسات وقتل وخطف المدنيين وتهديدا لحياتهم.

إن الإرهاب استفحل عالميا ويستوي في ذلك الدول المتقدمة التي ترسخت فيها قيم الحقوق والحريات. والبلدان المتخلفة التي ظلت تعاني النقص الفادح في الحريات والحقوق،

لقد كانت أحداث 11 سبتمبر نقطة هامة ومنعطفا تاريخيا في تقديرات المجتمع الدولي، لمدى خطورة الظاهرة ومدى حجم الآثار التي تتركها، كما كانت أيضا منعرجا في التحديات التي تواجهها الدول للقضاء على الإرهاب.

وما يفسره أي طرف على أنه عمل إرهابي (دولة أو مجتمع) ليس بالضرورة يكون عملا إرهابيا من وجهة نظر دولة أو طرف آخر.

مثالك الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين عمل مشروع، أما ما يصدر عن الفلسطينيين عمل إرهابي.

وفيما يتعلق بإشكالية مصطلح الإرهاب: فهو فعل من أفعال العنف أو التهديد فهناك اتفاقيات تعرف الإرهاب على المستوى الدولي فأول اتفاقية عرفت الإرهاب سنة 1937 هي:

- اتفاقية جنيف لقمع ومعاقبة الإرهاب: هو الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما بهدف خلق الرعب في أذهان أشخاص معينين أو عامة الجمهور[1].
- على المستوى الإقليمي: الإتفاقية الأوروبية 1977: عددت مجموعة من الأفعال منها ما كان محرما سابقا باتفاقيات دولية، وأضافت لها كل الأفعال الخطرة التي تهدد حياة الأشخاص وأصولهم، إذا كانت تخلق خطرا اجتماعيا.
- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998: وهو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم وإيذائهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

[1] أمل اليازجي، محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، حورات لقرن جديد**، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط1، أفريل 2002، ص 63.

من خلال دراستنا حولنا الإحاطة بعدة اتجاهات تحاول تحديد الظاهرة ومفهومها، إلا أننا أمام صعوبة تعدد وسائل العنف وتباين الصور والأشكال التي ينتهجها الإرهابيون، وهي متطورة أيضا بتطور العلم والتكنولوجيا واستعمال تقنيات متطورة مثلما حصل في هجمات 11 سبتمبر ومنه فقد خلصت الدراسة إلى نقاط ثلاث هامة في تحديد المفهوم.

- الإرهاب ليس وقفا على فكر سياسي معيّن، وإنما هو تقنية يستعين بها كل من له مصلحة فيها، وليس بالضرورة أن يكون إيديولوجية لجماعة ما حتى تلجأ إليه، بل هو أسلوب عمل في مرحلة معيّنة.
- الوصف الجرمي للإرهاب لا يتغير تبعا لحجم الأضرار أو عدد الضحايا، فقد يكون هناك عمل إرهابي بدون ضحية، وقد يكون عدد كبير من الضحايا والخسائر من عمل لا يوصف بأنه إرهابي.
- العمل السياسي هو في الغالب الدافع للإرهاب، لذلك لا يمكن فصل السياسة عن دراسة ظاهرة الإرهاب في مجالي (الإرهاب الدولي – إرهاب الدولة).

أولا: الإرهاب يخلق اضطراب داخلي في أوروبا.

تحدث السيناتور الجمهوري رون جونسون إلى قناة سي أن أن عن منفذي العمل الإرهابي في أوروبا هم الذين عادوا من سوريا عبر موجات اللاجئين وما حدث في بلجيكا وبروكسل بالتحديد كان هو ما يريد الإرهابيون نشره، فهي تعتبر عاصمة الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، إذ أنها تحوي مئات المقار والمراكز والمؤسسات التابعة للإتحاد الأوروبي.

رون جونسون يرى في الاضطراب الداخلي الحاصل في أوروبا هو مفتاح لكثير من الألغاز التي تحيط بتحركات داعش داخل أوروبا وتزايد عملياتهم الإرهابية أمام العجز المشبوه للأجهزة الأمنية كما أنه مفتاح لفهم أسباب فتح باب اللجوء بشكل مفاجئ إلى أوروبا ثم إعادة إغلاقه[1].

[1] وجهة الإرهاب القادمة، أمين صوصي علوي، مقال نشر في رأي **اليوم**، صحيفة عربية مستقلة.

رون جونسون لا يتحدث عن العمليات الإرهابية بل ما أحدثته من خلافات داخل الإتحاد الأوروبي وتصدع في المبادئ التي أنشأ الاتحاد الأوروبي من أجلها (الديمقراطية).

فقد نشرت مجلة قورين بوليسي صحيفة أمريكية في 25 من مارس المنصرم مقالا بعنوان (فشل كبير للحرية بأوروبا)[1]، وعلى الاتحاد الأوروبي تطبيق معايير الديمقراطية بجدية، وأعطت مثالا عن الإتفاق الذي أبرمه الإتحاد الأوروبي مع أوردوغان لمنع اللاجئين من الدخول إلى أوروبا بأنه اتفاق مخزي، لأن أوردوغان تلقى أموالا ووعودا بالانظمام للاتحاد الأوروبي في المقابل تتغاضى أوروبا عن ممارسته غير الديمقراطية داخل تركيا تجاه معارضيه، وتركيز السلطة في يده، وقمع الصحافة والمنظمات الحقوقية، وهذا ما وصفته الصحف الأمريكية بأنه (يصعق الديمقراطية في أوروبا) التي بدأت تعاني من هشاشة العلاقات في صفوف أعدائها كما أشار المقال أيضا إلى حالة (عدم تناغم) دول أوروبا الشرقية الجديدةفي الاتحاد الأوروبي. فمثلا (المجر) التي أعلن رئيس وزرائها (فيكتور أوربان) أنه يريد تحويل بلاده إلى (دولة غير ليبرالية) وأنه يدعم (تركيا أوردوغان وروسيا بوتين)، وأنه وجد حليفا له لقمع المعارضة والعصب الديني واحتقار المهاجرين، هو زعيم حزب القانون والعدالة البولندي.

وفي 28 مارس نشرت الصحيفة واشنطن بوست مقالا بعنوان (هجوم إرهابي يكشف الثغرات الأمنية ببلجيكا)[2]، إن مشكلة أوروبا أكبر بكثير، فالإضطرابات التي حدثت على إثر تفجيرات بروكسل كشفت حجم الخلافات داخل كل من بلدان الاتحاد الأوروبي وفي بلجيكا نفسها (بين المنظمة الفلامانية) الناطقة بالهولندية (والمنطقة الوالونية) الناطقة بالفرنسية، حيث اتهمت الأولى الثانية بأنها منطقة متساهلة مع الإرهاب كما أشار المقال إلى عدم تفاهم دول الاتحاد الأوروبي حول آلية لحماية حدودها من اللاجئين والمهاجرين وتسلسل الإرهابيين، هذا ما يضعف ويهدد (اتفاقية شنغن) التي تسمح بحرية التنقل داخل الاتحاد.

[1] https://google/9afim.gp.

[2] http://google/cokyom

كما أنه من الواضح أن قضية اللاجئين السوريين التي فتحتها أوروبا بشكل مفاجئ لأغراض إنسانية مزعومة تم اغلاقها في وقت قصير كانت تخفي رغبة في استخدامها (كفزاعة استقرار أوروبا وتعميق الخلافات بين كياناتها السياسية) التي أصبحت أكثر تطرفا تجاه الهجرة والإسلام.

وما نخلص إليه من خلال الإضطراب الداخلي في أوروبا أن إمكانية (تفكك الاتحاد الأوروبي) وأردة بسبب التباين في المواقف تجاه قضايا الهجرة واللاجئين والإرهاب.

وفي نفس صياغ الحديث عن الاضطراب الداخلي واحتمال تفكك الاتحاد الأوروبي.

نحاول الإشارة إلى أن الإرهاب يضرب أوروبا وعواصمها ليس بطريقة اعتباطية أو دون إستراتيجية فالهدف من اختيار تلك العواصم هو التمكين أو لوصول أحزاب اليمين المتطرف إلى الحكم في أوروبا، وخلق اضطرابات داخل المكونات الإثنية والدينية والسياسية والأوروبية، قد تصل إلى حد الحرب الأهلية كما هي حرب البلقان أو حرب جبهات أوروبية فمثلا: ألمانيا هي دولة رئيسية في إنشاء الاتحاد الأوروبي فالهجومات الإرهابية عليها سيدفع إلى التطرف وإيصال الأحزاب النيونازية إلى الحكم ثم عزلها عن أوروبا.

وبريطانيا: هي هدف استراتيجي للإرهاب كونها أقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما سيمكنها من الخروج من الاتحاد الأوروبي بسهولة (هذا ما حدث مؤخرا) ولما بها أيضا من خلافات داخل الاتحاد في كثير من المواقف أبرزها اعتماد اليورو كعملة موحدة.

يبدو أن هناك من يخطط لرسم خرائط أوروبية جديدة تضعف القوى الأوروبية الكبرى وتعيد النظر في حدودها الحالية عبر مرحلة تمهيدية تبدأ بكابوس مرعب يشبه الكابوس الذي يعيشه العالم العربي الآن، حتى لا يرى الأوروبيون سبيلا للخلاص منه غير تقبل إملاءات جيوسياسية خطيرة، مثل التي تملى على الدول العربية تحت اسم (الشرق الأوسط الكبير)[1].

[1]-**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، العدد 10، جانفي 2017،ص 400

من خلال ما سبق من أحداث دامية مست أكبر عواصم أوروبا والقلق والتخوّف الذي صاحبها وصولا إلى تحقيق الإرهاب لأهدافه وخلق الاضطراب الداخلي في أوروبا، والتشكيك في أداء الجهاز الأمني الأوروبي وطرح فكرة إمكانية تفكك الإتحاد الأوروبي مع زيادة الخلافات والاختلافات في المواقف والقضايا الدولية.

ومنذ بداية الحرب الإرهابية على سوريا انخرطت العديد من الدول الأوروبية فيها، حيث رفعت كل اجراءات المراقبة عن العناصر الإرهابية وسهلت لهم الانتقال إلى سوريا لتحقيق هدفين:

- اسقاط الدولة السورية، تعزيز التطرف في أوروبا
- تجنيد مئات المواطنين الأوروبيين في صفوف الجماعات الإرهابية، واصبح تحركهم داخل أوروبا أسهل من ذي قبل، إن هذه الحقيقة لا يمكن أن تكشفها الحكومات الأوروبية والغربية، لأنها إدانة صريحة لسياساتها ومواقفها، لذا نجد بعض الدول تغض الطرف عن معاقل الإرهاب.

ثانيا: أوروبا تغض الطرف عن معاقل الإرهاب في دولها.

انطلاقا من الحقيقة السابقة فإن من قاموا بالهجمات الإرهابية في أوروبا أو بالأحرى من يهدد أمن أوروبا هم (شباب أوروبي) من أصول عربية، وهم أبناء المجتمع الأوروبي ولدوا فيه وتربوا في مدارسه، جندوا في أوروبا للإنتقال للجهاد في سوريا والعراق وتدربوا على يد قيادات داعش ثم عادوا إلى أوروبا.

وموازاة مع ذلك فإن وجود أماكن وبؤر إرهابية مغلقة على الأجانب لا يسكنها إلا غيرهم في عواصم أوروبا، وفي أماكن حيوية أمر غاية في الخطورة، حيث يكثر في هذه الأماكن كل أنواع الانحراف السلوكي والأخلاقي، وتتركهم هذه الدول دون مراقبة ومحاسبة فمثلا:

أ- حيمولنبيك: في ضواحي بروكسل حي شعبي كان يقيم فيه أغلب الإنتحاريين والجهاديين الذين نفذوا عمليات باريس وبروكسل، يقطنه 600 ألف مسلم خاصة المغاربة فمثلا (خالد

البكراوي 27 سنة) قام بتفجير نفسه في محطة ميترو مولنبيك قرب المؤسسات الأوروبية في بروكسل، وكان محكوما عليه بالسجن في عام 2011، مدة خمسة سنوات لأنه قام بسرقة سيارات بالقوة، وهو مصنف من قبل الأنتربول بأنه إرهابي ويعتقد أنه هو الذي استأجر شقة في بروكسل (الصلاح عبد السلام).

محمد عبريني: الذي قاد السيارة التي حملت الأخوين (عبد السلام) إلى باريس لتنفيذ الهجمات، كما يواجه عبريني اتهامات لضلوعه في هجمات بروكسل، وهذا الأخير نشأ أيضا في مولنبيك.

ب- حيسخلدرس فيك: في هولندا: من أحياء العاصمة السياسية لاهاي، تقطنه جالية مسلمة كبيرة غالبيتها من المتشددين ووصف هذا الحي بالحي الدعاشي، ولا يدخله الهولنديون أبدا، حيث عادت 11 جثة هولندية قتلت في سوريا، وشهد الحيتوترا عاليا بعد مقتل هولندي مغربي الأصل، عائدا من القتال في سوريا على يد الشرطة التي بدأت تتعقب العائدين[1].

3- ارتباط الهجمات الإرهابية بمافيا الاجرام والمخدرات في أوروبا:

في حوار مع جريدة (لوفيغارو) تحدث المدير السابق للإدارة العامة للأمن الداخلي وهي مخابرات داخلية في فرنسا (بيرنارد سكوار سيني) عن ارتباط المتطرفين المعروفين باسم الجهاديين لدى الإعلام الغربي بعالم الإجرام سواء المنظم أو الإجرام على مستويات صغيرة، وذكر الأخير عدة حالات أبرزها: الشقيقان بكراوي منفذي تفجيرات بروسكل، كون الأخوان قدما من عالم الإجرام إلى الإرهاب والتطرف، وهذا ما يمثل خطورة التفاعل القائم حاليا بين عالم الإجرام وعالم الإرهاب، ويذكر أيضا (خالد كلقال) المتورط في تفجيرات فرنسا 1995، حيث قدم هذا الأخير من عالم الإجرام أيضا، يؤكد أن الظاهرة في ارتفاع مقلق للغاية في أوروبا، وأن الكثير من الإرهابيين يؤمنون بأعمال إجرامية لتمويل نشاطاتهم[2].

[1] سحر رمزي، **"أوربا تغض الطرف عن معاقل الإرهاب في دولها"**، شبكة رؤية الإخبارية.

[2] حوسين مجذوبي، **"مقال نشر في جريدة القدس العربي"**، ص 23.

وفي نفس الجريدة يؤكد الخبير في الشأن المغربي (بيير فارمين) وهو أستاذ في جامعة باريس الأولى أن هناك علاقة بين تهريب المخدرات وجرائم الإرهاب، ويعطي مثالا (صلاح عبد السلام) عندما نجح في الإختباء من تفجير فرنسا، حتى يوم اعتقاله في بروكسال، بفضل تواطؤ عصابات الإجرام المنظم.

كما يشير الخبير في الشأن المغربي إلى الارتباط بين شبكات تهريب المخدرات من شمال المغرب وبعض المتطرفين، وإن بعض الخلايا الناشئة في أوروبا خاصة بروكسل على علاقة مع هياكل عصابات تهريب القنب الهندي القادم من المغرب، كما انتقد السلطات الأوروبية في التغاضي عن زراعة المخدرات في المغرب والاتجار بها، وثبت هذا الارتباط بين العصابات الإجرامية، ومافيا المخدرات والجرائم الإرهابية عند تفجيرات مدريد مارس 2004، حيث تبين أن أحد المتورطين يدعى (تشينو) أي الصيني كان يتاجر بالمخدرات وأنه حصل على المتفجرات من شاب إسباني كان يعمل في المناجم، مقابل إعطائه مخدر القنب الهندي.

ويمكن أن نخلص إلى ان المتطرفين الإرهابيين يستفيدون من تجار المخدرات والإجرام المنظم على مستويين:

1-استقطاب مجرمين بعد توبتهم حيث يصبح المجرم السابق أكثر تطرفا وأكثر استعدادا لتنفيذ عمليات إرهابية.

2-الاستفادة من عائدات المخدرات وكذا طرق المهربين والاختباء وتزوير البطاقات والهويات.

المبحث الثاني: تأثير خروج بريطانيا على الأمن الأوروبي

في 23 يناير 2013، أعلن رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كميرون David Cameron" عند ترشح حزبه للانتخابات التشريعية وتعهده على تنظيم استفتاء شعبي حول مسالة عضوية البلاد في الاتحاد الأوروبي، ليتم ذلك فعلا يوم 23 يونيو 2016، فكانت نتيجته التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد بنسبة 51.9%، وعلى إثر ذلك تم الإعلان عن استقالة رئيس الوزراء من منصبه.

اعتبر المادة 50 من اتفاقية لشبونة 2007، الإطار القانوني للإجراءات المتبعة لمسار إعادة التفاوض حول سحب عضوية دولة من الاتحاد، وتجدر الإشارة إلى أنه من بداية انضمام بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية أبدت معارضتها للسياسة الاقتصادية والتجارية الأوروبية المشتركة، وتحفظ عن بند توحيد عملها النقدية خلال التوقيع على "معاهدة ماستريخت 1992، ولعل اشهر حملة تلك التي قادتها رئيسة الوزراء "مارغريت تاتشر Margaret Thatcher" سنة 1988 « Iwant money back » تحتج فيها عن تكلفة مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي المرتفعة بالنظر لما تكسبه في مقابل ذلك.

المطلب الأول: الأثار المترتبة عن إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد الآثار المترتبة عن إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على بريطانيا في ثلاث نقاط أساسية:[1]

أولا: بريطانيا كقوة اقتصادية.

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعتبر عامل مباشر يخل بتوازنها الاقتصادي والمالي من خلال تراجع الأرباح الاقتصادية التي توفرها امتيازات انضمامها إلى السوق

[1] **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10، جانفي 2017.ص442.

الأوروبية الموحدة: فقدان مزايا منطقة التبادل الحر بانخفاض حجم مبادلاتها التجارية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو الدول التي وقعت معه اتفاقيات تجارية بسبب خضوع صادراتها إلى الرسوم الجمركية، مما يؤثر على تراجع الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى عدم الاستفادة مما يوفره الاندماج الاقتصادي من فرص تنقل رؤوس الأموال وارتفاع حجم الاستثمار الخارجي المباشر وما له من أهمية في تمويل الاقتصاد البريطاني بتغطية عجز الميزان التجاري وتوفير السيولة للإدارات العمومية.

في نهاية سنة 2015، سجلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية organisation de coopération et de développement économiques في تقرير لها عن تراجع القيمة النقدية للجنية الإسترليني بالمقارنة مع الدولار الأمريكي واليورو، بسبب توقعات تنذر عن إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وما ستؤول إليه نتائج الاستفتاء المنتظر حدوثه، ومنه عدم استقرار قيمة العملة بريطانيا وكذا مستقبل علاقاتها بالاتحاد الأوروبي أدى إلى زعزعة ثقة المستثمر وبالتالي خروج رؤوس الأموال وارتفاع معدل التضخم، وفي هذا السياق أقر بنك إنجلترا في شهر ماي 2016، أن في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فإن كل التوقعات تشير إلى تراجع سعر الصرف للجنيه الإسترليني مما يجعل لجنة السياسة النقدية أمام خيار التحكيم بين انتهاج سياسة نقدية انكماشية تحافظ بها على استقرار قيمة العملة (محاربة التضخم) أو سياسة نقدية توسعية لتشجيع الإنتاجية والعمالة (محاربة البطالة) أساسها التحكم في معدل الفائدة.

ثانيا: الوحدة الإقليمية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.

إذا كان الاستفتاء البريطاني الذي تم إجراؤه بتاريخ 23 يونيو 2016، قد اسفرت نتيجته النهائية عن التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بنسبة 51.89%مقابل 48.11%، فإنه لابد من النظر في التباينات الداخلية بين الأقاليم المشكلة

للملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وكيف كانت نتائج التصويت في كل منها[1].

بعد الإعلان عن نتيجة الاستفتاء البريطاني الموافق للخروج عن الاتحاد الأوروبي، أعلنت رئيسة وزراء اسكتلندا "نيكولا ستورغونNicola Storgeon"، عن رغبة إقليمها في المحافظة على بقائه جزاءا من الاتحاد الأوروبي، وأن فكرة إجراء استفتاء شعبي ثاني (الأول سنة 2014 أسفرت نتيجته عن عدم الموافقة على استقلال اسكتلندا عن بريطانيا بنسبة 55%) لتقرير استقلال اسكتلندا عن بريطانيا مطروحة للنقاش، في حالة الإقرار نهائيا بسحب عضوية بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

لندن أهم مدن المملكة المتحدة ديمغرافيا، اقتصاديا وماليا، ترى بقائها جزء من الاتحاد الأوروبي امتيازا للمحافظة على المكانة الدولية لبريطانيا، ودورها في مناقشة القضايا الأمنية الأوروبية خاصة منها الهجرة، أما بالنسبة إلى إيرلندا الشمالية لها حدود جغرافية مع دولة ايرلندا والتي هي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، فهل يمكن أن يكون إقرار خروج بريطانيا بشكل رسمي عن الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى اتحادها مع إيرلندا...

ثالثا: مكانة بريطانيا الدولية

الغياب عن القضايا الأوروبية والدولية وفقدان دورها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وحامية لمصالحها في المنطقة.

من ناحية أخرى يمكن القول بأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد تكون له جوانب إيجابية على بريطانيا نذكر منها:[2]

[1]http://www.huffingtonpot.fr.29/07/2019

[2]Apr7s le « Brexit » l'Ecosse enfonce le cou sur un « probable » référendum d'indépendance », 02/08/2019, en ligne sur :
http://www.lemonde.fr/referendum-le-le-brexit/article/ecosse-un-nouveau-referondum-sur-l-independance-est-hautement.

- حركية سيرورة النشاط الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال حيث أنه وفقا لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE لسنة 2013، تعتبر بريطانيا ثاني دولة أوروبية بعد هولندا من حيث مرونة قواعد تنظيم السوق ومناخ الأعمال.
- عدم المساهمة في ميزانية الاتحاد حيث أنه منذ 2010 إلى 2014، ارتفعت نسبة مساهمتها بمتوسط 15.2 مليار أورو في السنة[1].
- يعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فرصة لمناقشة اتفاقيتها التجارية بشكل منفرد بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، دون الحاجة إلى البحث عن التنسيق مع مصالح الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد وخاصة أنها تتفاوت من حيث موازين القوى.
- التحرر من الضغوطات الأوروبية التي تطالب بريطانيا باستكمال مسار الوحدة الأوروبية في أبعادها المختلفة: الانضمام إلى الاتحاد النقدي ومنطقة شنغن لحرية تنقل الأشخاص في الفضاء الأوروبي...

المطلب الثاني: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية.

في حالة الإقرار بشكل رسمي عن سحب عضوية بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فما هي المسارات المستقبلية الممكنة للاتحاد الأوروبي هل التفكك والاندثار، أو الاستمرارية والارتقاء بالوحدة الأوروبية نحو أبعاد جديدة للتكامل والاندماج، وعلى هذا الأساس وباعتماد تقنية السيناريو تم تحديد الاتجاهات المستقبلية للاتحاد الأوروبي على المدى المتوسط:[2]

1-اتحاد أوروبي بـ 27 دولة (السيناريو الخطي): تأثير خروج بريطانيا على مسار مشروع الوحدة الأوروبية احتمال مستبعد، فكما تم توضيحه من قبل بريطانيا لها بعد

[1] – montogolifier Alberic (2016) ; **les consequences economique et budgetaire eventuelles**. brixit .senat ,session ordinaire .pdf

[2] **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، مرجع سابق، ص444.

براغماتي من انضمامها للاتحاد الأوروبي ترى فيه وسيلة فقط لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى، ويظهر ذلك بترسيخ عضويتها الاقتصادية في منطقة التبادل الحر في الفضاء الأوروبي مع الامتناع عن الانضمام إلى منطقة اليورو ومنطقة شنغن، وكذا تدعيمها للحلف الأطلسي كحامي للأمن الأوروبي والرابط بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أما على المتوسط، خروج بريطانيا يستلزم على الاتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات لتكييف الوضع الاقتصادي والمالي مع وضع الجديد (اتحاد أوروبي بـ 27 دولة): إيجاد صعوبة في تغطية المساهمة المالية لبريطانيا في ميزانية الاتحاد خاصة أنها تتفاوت من حيث موازين القوى، بالإضافة إلى إمكانية إبرام اتفاقيات ثنائية (الاتحاد الأوروبي 27 دولة –بريطانيا) لتأطير تعاملاتها التجارية والاقتصادية.

2-الاتحاد الأوروبي نحو آفاق جديدة للتكامل (السيناريو الإصلاحي): بريطانيا "مكبح" الاتحاد الأوروبيفهل يمكن أن يكون خروجها نقطة إيجابية لمسار التكامل والاندماج الأوروبي نحو مجالات أكثر حساسية وسيادية: الدفاع والسياسة الخارجية، خاصة في حالة تطوير القدرات العسكرية الألمانية وتحالفها مع فرنسا في سبيل إنجاح السياسة الأوروبية للدفاع والأمن.

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يكون فرصة لتكريس عضوية دول أخرى نذكر مثلا سويسرا والترويج التي ترتبط بالاتحاد الأوروبي من خلال عضويتها في المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA :European Free Trade Area، وقد يفتح أفاقا جديدة في علاقاته مع الدول التي تبدي استعدادا لأن تكون جزءا من الاتحاد مثلا تركيا.[1]

3-تفكك الاتحاد الأوروبي بفعل أثر الدومينو (السيناريو الراديكالي): إن تزامن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مع تداعيات الأزمة المالية 2008، التي عصفت

[1]Tim oliver, (2007). « **A. European Union without the united kingdum, the geopolitics of british exit from the UE.** Edea strategy apdate, pp.15-16

باقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي وخاصة منها دول منطقة اليورو، وكذا القضايا الأمنية المطروحة على الساحة الأوروبية خاصة منها الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين... يثير تساؤلات حول تماسك الاتحاد الأوروبي وكيفية التحكم في علاقاته كقطب واحد مع الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إسرائيل... وأهم تحدي هو المحافظة على استمرارية مشروع الوحدة الأوروبية، حيث أن سحب عضوية بريطانيا قد يكون بداية للدول الأعضاء الأخرى بإعادة النظر في عضويتها في الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل ما يعرفه من تقلبات مالية واقتصادية، وانتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية[1].

المبحث الثالث: الآليات الأوروبية لمواجهة التحديات الأمنية.

المطلب الأول:التحديات التي تعترض بناء سياسة أمنية مشتركة

إن مهمة بناء امن دولة هو ليس بالتأكيد نفس عملية بناء أو تصور أمن الدولة مجتمعة من حيث الأبعاد الإستراتيجية، السياسية والأمنية الأوروبية المشتركة يبقى رهن التطورات التي بعرفها النظام الدولي، وكذلك رهن تطورات القدرات الأوروبية في مجال إدارة وحل النزاعات وتطور المسار التكاملي الأوروبي، فمنذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة ومحاولة تجسيد مشروع أمني أوربي ذا خصائص أوروبية ينتقل بالتكامل الأوروبي إلى مستوياته العليا، إلى أن الطروحات المتعارضة داخل البيت الأوروبي (الاختلاف بين الأعضاء) بالانتقال نحو السياسات العليا (الدفاع والخارجية)، يعتبر أهم النقاط المحورية والتي طرحت جدالا حول مستقبل القرار الأوربي بشأن القضايا التي تمس الكيان الأوروبي دون انتقاله للمجالات العليا[2].

---

[1] – **المجلة الجزائرية للامن والتنمية** ،مرجع سابق،ص445.

[2] قريب بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه –التحديات والرهانات**-،(مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية ،تخصص : دبلوماسية وعلاقات دولية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2011)،ص116.

كذلك من جهة أخرى فالاتحاد الأوروبي الباحث عن دور استراتيجي بتجسيد كيانه كقطب في إدارة وحل النزاعات الدولية دون دعم خارجي، بمعنى آخر وجود آليات عسكرية أوروبية خارج إطار الحلف الأطلسي هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الإعتماد على قطب آخر (الولايات المتحدة الأمريكية) في الإنتقال بالتكامل الأوروبي نحو مجالي الأمن والخارجية فالولايات المتحدة لا تسمح بظهور منافس لمصالحها عبر العالم.

فمحاولة الأوروبيين تجسيد وبناء سياسة أمنية دفاعية مشتركة قائمة على أساس المفهوم الأوربي للأمن والذي لا يقتصر على المكونات العسكرية من خلال اعتماده على البعد الوقائي (تبنيه لمجموعة القيم السياسية: حقوق الإنسان، الديمقراطية والحريات الأساسية للأفراد، طرحت عليه تحديات على المستوى الداخلي والخارجي.

يمكن تلخيص أهم هذه التحديات التي تعترض بناء سياسة امنية أوربية مستقلة ومشتركة:

_الاختلافات والإنشقاقات الداخلية وعدم الاتفاق في اتخاذ القرارت الجماعية المتعلقة سواء بالمشاكل الداخلية أو الأزمات الخارجية.

_عدم الاتفاق حول الدستور الأوروبي وتحديد دور البرلمانات الوطنية، والوضع القانوني لشرعية الحقوق الأساسية مفهوم القيم الأوروبية

_عدم التحدث بصوت واحد والتصرف بجزم إزاء النزاعات العديدة في العالم

_التوجه الأطلسي لدول أوربا الشرقية والاعتماد على قدرات الحلف الأطلسي والتصدي لأي تهديدات خارجية.

الضعف الكبير الذي تعرفه القدرات العسكرية في مجال التدخل لإدارة الأزمات الدولية الداخلية (أزمة كوسوفو).

كما تعتبر الحرب على أفغنستان بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إحدى اهم التحديات من خلال انها أظهرت العجز الأوروبي في أن تكون للسياسية الخارجية والأمنية استقلالية في التحرك الدفاعي فعقب الأحداث مباشرة اتسمت ردود الفعل الأوروبية بالفردية واعتبارات المصلحة المنفردة.

_ارتباط سياسة الاتحاد الأوروبي بأبنية حلف الأطلسي أي أنه مرتبط بالمساعدات الأمريكية في مجالي التدخل والنزاعات وإدارتها حيث تسعى هذه الأخيرة إلى بسط نفوذها على منطقة شرق أوربا وملىء الفراغ الذي أحدثه الإتحاد السوفيتي سابقا [1]

_سعي الولايات المتحدة إلى إستخدام القوة العسكرية المتناقض مع المفهوم الأوروبي للأمن وهي تستدف من ذلك تقسي الرأي الأوربي وكسر محاولات عزل الأمن الأوروبي عن نظيره الأمريكي

_النزعة الرجعية للولايات المتحدة الأمريكية وسعيها لإنقسام بين الدول الأوروبية باتباع سياسة السباق نحو التسلح دون قيام علاقات قوية بين دول غرب وشرق أوربا، وهذا هو السبب الحقيقي الذي يبرر وجود قواعد عسكرية أمريكية في أوروبا حيث لطالما أظهرت دورها القيادي في أوروبا. فالواضح أن الحلف الأطلسي كأداة ناجحة في يد الإدارة الأمريكية.

_عملية توسيع الإتحاد الأوروبي التي تزامنت مع توسيع الحلف نحو تلك المناطق حيث مثلت تلك الدول وسيلة إختراق أمريكية للسياسة الأمنية الأوروبية من خلال إقامة علاقات وثيقة معها.

_الموقف الروسي وبناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة وذلك نظرا لأن الوقف الروسي من المشروع الأوروبي يعتبر إدراك موسكو للحقيقة الصعبة المتمثلة في أنه يترتب عليه تغييرا في موازيين القوة لصالح الإتحاد الأوروبي.فروسيا تضع شرط أساسي للاتحاد حتى يتم على الأقل النقاش حول مستقبل الأمن الأوروبي ويتمثل هذا الشرط في زوال الحلف الأطلسي والقضاء على التواجد الأمريكي باعتباره تهديد مباشر لها فروسيا من الدول الكبرى المؤيدة لوجود نظام عالمي متعدد الأقطاب يلغي الهيمنة أحادية القطب من طرف الولايات.

إلا أن هذه التحديات لا تعني عدم قدرة الإتحاد مستقبلا على تكثيف جهوده نخو بناء سياسة أمنية مشتركة، فالإتحاد يمتلك مقومات تجعل إمكانية ظهوره كقطب دولي مستقبلا في مجال الأمن والدفاع ليس بالأمر المستحيل مستقبلا لذلك يراهن الأوروبيون على عدة مقومات، ولتطوير وإنجاز هذا المسعى الأوروبي لا بد من[2]:

[1] محمد علي شاهين، **قضايا القرن العشرين** ،(د.م,ن)،2000،ص229.

[2] قريب بلال، المرجع السابق ،ص 120

1-إنجاح الوحدة النقدية الأوروبية من أجل أن تصبح أوروبا فاعلا إقتصاديا عالميا ذا اعتبار

2-السعي المتواصل لإعادة البناء والدمج لصناعاتها الدفاعية والجوية الفضائية، واللذان سيضيفان الفجوة النقية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ويضاعفان من تنافس الدول الأوروبية على الأسواق الخارجية.

3-إضفاء نوع من الحيوية على هويتها الدفاعية والأمنية، خصوصا وأن بريطانيا قد أصبحت قوة دفع بعد ان كانت عامل إعاقة.

4-مزيد من الإنفتاح على شرق أوروبا وخاصة دول البلقان لدعم تحولاتها الاقتصادية وتحقيق مزيد من استقرارها.

إعادة تعريف مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، وأن تتصرف بناءا عليها سياسيا وعسكريا، ومن ثم تحمل نصيب جديد من التكلفة الأمنية، ويضاف إلى ذلك أن أوروبا بسوقها المشتركة كانت مدركة لضرورة إيجاد أرضية تستطيع من خلالها إسماع صوتها إلى كل العالم، والنهوض بمكانتها السياسية والإقتصادية التي تناسب مع أهميتها وتاريخيا الثقافي والإنساني،ويدرك التكتل أنه لا يمكن ان يتحقق لها ذلك إلا من خلال التعاون القائم على المصالح المتبادلة والإدراك المشترك للمخاطر الأمنية التي تواجهها.

المطلب الثاني: الآليات الأوروبية لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية.

اعتمد الاتحاد الأوروبي – كإطار للعمل الجماعي – آليات متعددة لمواجهة الهجرة غير الشرعية نستعرضها تفصيلا في الآتي:

أولا: الآلية الأمنية:

أ/ تشكيل الأوروفورس:

يعود قرار تشكيل القوات الأوروبية الخاصة إلى اجتماع لشبونة في ماي 1995 حيث قررت الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات، التي تشكلت بالفعل عام 1996، وتتكون من قوة برية تعرف بـ: euro force » عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية تقررها القيادة العامة لهذه القوات، وتتكون قيادة الأورو – فورس من قادة القوات البرية والبحرية في كل من فرنسا، إيطاليا، البرتغال واسبانيا مهمتها حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا ويعد تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك ، ليتبنى الاتحاد الأوروبي فيما بعد فكرة قوات التدخل السريع نوفمبر 2002، حيث وافقت دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشر آنذاك بما في ذلك بريطانيا التي عارضت تشكيل مثل هذه القوات في بادئ الأمر خشية تعارض أهدافها مع أهداف حلف شمال الأطلسي، على تشكيل قوات للتدخل السريع هدفها المحافظة على الاستقرار والأمن الأوروبي، إلى جانب التدخل السريع في أية أزمات تؤثر في مصالح أوروبا (حماية منابع النفط، حماية الرعايا الأوروبية في الخارج[1]....

وبالرغم من أن قرار تشكيل القوات الأوروبية للتدخل السريع لم يحدد الأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه القوات فإن التدخل في حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل عام ودول الشمال الإفريقي بشكل خاص بقصد منع أو الحد من الهجرة غير الشعرية والإرهاب وتهريب المخدرات يعد أبرز أهداف القوات الأوروبية للتدخل السريع على أساس أن هذه المناطق تعتبر مناطق نفوذ تقليدية لأوروبا وأن اوروبا لا تسمح لقوى أخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تهدد نفوذها ومصالحها – وتتزعم فرنسا ومعها دول جنوب أوروبا الأخرى هذا الاتجاه على اعتبار أنها دول متوسطية تاريخيا وجغرافيا من ناحية وعلى أساس أنها مهددة قبل غيرها من دول الاتحاد الأوروبي بعدم الاستقرار والأمن في حوض البحر الأوروبي بعدم الاستقرار والأمن في حوض البحر المتوسط من ناحية أخرى.

[1]-لخذاري جلول ، مرجع سابق ذكره .ص84

ب/ إنشاء وكالة فرونتكس:

هذا وبالموازاة مع اتفاقيات إعادة الإدخال وفي إطار تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية أنشأ الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2004 وكالة أوروبية لإدارة التعاون الميداني بشأن الحدود الخارجية للدول الأعضاء في ميدان حماية الحدود Border security. الاتحاد الأوروبي (هيئة مستقلة ومتخصصة مكلفة بتنسيق باسم "فرونتكس Frontex" مهامها[1]:

- تنسيق التعاون العملياتي opérationnel coopération بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية.
- مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود (عن طريق تطوير معايير مشتركة للتدريب، عقد ندوات وورشات عمل لموظفي السلطات المختصة..).
- تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها.
- مساعدة الدول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة (راعيا الدول الثلاث الذين يقيمون بصورة غير شرعية في الدول الأعضاء).

هذا ورغم السعي الحثيث للوكالة من اجل وقف مهاجري القوارب غير الشرعيين من إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي إلاّ أنّها صادفت عام الـ 2008 نجاحا أقل في حمل الدول الأوروبية على التعاون مع بعضها فضلا عن دول الشمال الإفريقي إذ ركزت العملية "نوتيلوس" التي تولتها هذه الوكالة على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطا، لكن لم تبعد أحدا إلى شمال إفريقيا، ويعزى إخفاقها في هذه العملية إلى "الاختلاف في الرأي حول المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر"، كما أدت عملية "هيرا" الخاصة بفرونتكس أثناء عام 2008 إلى درع وتشتيت نحو 4 آلاف و 373 مهاجرا غير موثقين إلى غرب افريقيا

[1] وكالة حراسة الحدود الأوروبية: http://www.frontex.europa.eu/

كانوا متوجهين إلى جزر الكناري أما في عام ألـ 2009، فقد تأخرت العملية الثانية لنوتيلوس، بسبب عدم اتفاق مالطا وإيطاليا على الدول المسؤولية عن استضافة الأشخاص الذين تم إنقاذهم من البحر، وللمرة الأولى في تاريخها أسفرت عملية لفرونتكس إلى ليبيا وشاركت طوافة "بوما" ألمانية في العملية نوتيلوس الرابعة، المنسقة من قبل حرس الحدود الإيطالي، في اعتراض قارب يحمل 75 مهاجرا على مسافة 29 ميلا جنوب لامبادوزا وتناقلت التقارير أن حرس الحدود الإطالي سلم المهاجرين إلى قارب دورية ليبي، قام الأخير بنقلهم إلى طرابلس، حيث وحسب التقارير، سلموا إلى وحدة عسكرية ليبية.

على الرغم من البرنامج المكثف لمراقبة الحدود المشددة والمنسقة في سياسة الجوار: مراقبة دخول المهاجرين، قراءة وثائق السفر آليا وإنشاء قوات حرس الحدود، تدريب الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين والتعاون في مجال الشرطة، فإن الإحصائيات تشير إلى إبعاد فرنسا 19 ألف 841 مهاجر غير شرعي سنة 2005 وإيقاف الجزائر 8000 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة (19 بلدا) سنة 2007، 90% منهم يستعملون منطقة عبور.

كما نجحت إيطاليا في ترحيل 42 ألف مهاجرا، وتسوية وضعية 517 مهاجرا غير شرعي سنة 2006، هذا وتشير الأرقام إلى وصول ما يقارب 70 قارب هجرة غير شرعية إلى إيطاليا قادمة من الدول المغاربية، على رأسها الجزائر بسنية 40% سنة 2009[1].

ج/ تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية:

[1] نادية ليتيم ،فتيحة لتيم ،البعد الأمني في مكافحة الهجرة، متحصل عليها من موقع:
www.digital.ahram.org.eg/checkpart.aspx?serial=409039

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها، يذكر من بينها؛ المشروع الإسباني الممول من طرف الاتحاد الأروبي، القاضي ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار، وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء.

وفي الوقت نفسه قامت إسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية، مجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات ودعمت هذه المراكز بجهاز سيف، وهو جهاز مدمج لجراسة المضيق، بالإضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اشم شبكة "فرس البحر" لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية وهو شبكة سريعة لمراقبة البحر، ويعتبر هذا النظام رائدا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، إذ لأول مرة في التاريخ تتبادل دول المنطقة معلومات بينها، عبر إشارات أقمار صناعية لمراقبة حركة قوارب المهاجرين غير الشرعيين وأيضا تهريب المخدرات عبر البحر، ويسمح النّظام الجديد بتوزيع المعلومات المستمرة حول تدفق المهاجرين غير الشرعيين، ومواقع واعتراض القوارب المشبوهة بالإضافة إلى تنسيق عمليات الإنقاذ عبر ربط الاتصال بالشرطة في كل بلد[1].

د- اتفاقيات إعادة الإدخال:

اتفاقيات ترحيل المهاجرين وإعادتهم إلى مواطنهم الأصلية هي اتفاقيات مفروضة من البلدان الأوروبية على البلدان المجاورة في جنوب المتوسط وأوروبا الشرقية، وتسعى البلدان الأوروبية الغربية إلى إدماج هذه الاتفاقيات باتفاقيات الشراكة مع البلدان سالفة الذكر حتى تصبح مواجهة الهجرة غير الشرعية من أسس هذه الشراكة، وينص هذا النوع من الاتفاقيات على تعهدات متبادلة بين طرفين موقعين تتعلق بإعادة مواطنيهما أو مواطني دولة ثالثة دخلوا إلى أراضي أحد الطرفين بصورة غير شرعية و(غير قانونية) من اجل ذلك سعى الاتحاد الأوروبي

[1] نادية ليتيم، فتيحة ليتيم: "مرجع سابق.

والدول الأعضاء فيه إلى إقناع البلدان الأصلية للمهاجرين والدول التي يمرون عبرها بالموافقة على عقد اتفاقيات أو بنود لإعادة الإدخال في إطار السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية التي تنتهجها.

وإزاء المقاومة التي أبدتها بعض الدول – غير المتحمسة للموافقة على إعادة إدخال مواطني دولة ثالثة إلى أراضيها – لجأ الاتحاد الأوروبي إلى ما أسماه في مارس 2006 المفوض الأوروبي المعني بالقضاء والشؤون الداخلية فرانكو فرانتيني "رافعات" (عصي) أو "جرر".

وفي إطار السياسة التي انتهجها الاتحاد الأوروبي للتوقيع على اتفاقيات إعادة الإدخال أو اتفاقيات التعاون التي تتضمن بنود إعادة الإدخال التي عقدت مع دول الجنوب، فإن اتفاقية كوتونو** التي وقعت سنة الـ2000 مع الدول الإفريقية وبحر الكايبي والمحيط الهادي تمثل تاريخا مهما فالمادة 13 من الاتفاقية تتضمن فعليا بندا قياسيا لإعادة الإدخال ينص على أنّ "كل دولة طرف تقبل بإعادة وإعادة إدخال أي من مواطنيها الموجودين بصورة غير قانونية في أراضي "دولة طرفا أخرى" بناء على طلب تلك الدولة وبدون مزيد من الشكليات "كما يفتح هذا النص المجال لإمكانية اعتماد"، أي من الأطراف إذا دعت الضرورة "ترتيبات لإعادة إدخال مواطني دولة ثالثة أو أشخاص عديمي الجنسية".[1]

هذا وتثير اتفاقيات إعادة الإدخال العديد من الإشكالات منها ما تعلق بالطابع السري لهذه الاتفاقيات التي تمكنت بعض الأوساط الصحفية الأوروبية من النفاذ إليها وكشف تعارضها مع التشريعات الأوروبية المنظمة لظاهرة الهجرة.

*وقع "فرض" ترحيل المهاجرين غير الشرعيين في اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية مثلا: كما تم إبرام اتفاق ترحيل المهاجرين غير الشرعيين بين تونس وإيطاليا سنة 1998، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الاتفاق موضوع تحيين منتظم.

** تربط اتفاقية كوتونو "الموقعة في 23 جوان 2000 والمنقحة في العالم 2005 الاتحاد الأوروبي بالدول الإفريقية ودول جزر الكاريبي والمحيط الهادي، وتحل محل نظام اتفاقيات لومي الذي بدأ في 1975 ووضع سياسة التعاون التي انتهجتها المجموعة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واللدول الإفريقية ودول بحر الكاريبي والمحيط الهادي.

[1]منضمة العفو الدولية، "موريتانيا "لا أحد يريد أن يهتم بأمرنا"، عمليات الاعتقال والطرد الجماعي للمهاجرين اللذين يمنعون من الدخول إلى أورروبا" متحصل عليه من impact22.annesty.org/ar/region/mauritania

كما تذهب بعض وسائل الإعلام الأوروبية إلى أنّ هذه الاتفاقيات وردت أحيانا في شكل صفقات (مقايضة) تتعهد فيها بلدان المصدر بإعادة المهاجرين غير الشرعيين مقابل شراء بعض موادها (الغاز في ليبيا مثلا) أو منحها بعض الامتيازات.

فضلا عن ذلك فإن اتفاقيات إعادة الإدخال تثير إشكالا آخر يتعلق بـ "مراكز الحجز الأوروبية" (وهي مراكز يتم فيها حجز المهاجرين غير الشرعيين في انتظار ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية) وما تشهده من ممارسات تنتهك حقوق الإنسان، منها ما كشفته وسائل الإعلام الفرنسية مثلا عن مراكز الحجز الفرنسي mayotte* الذي يتسع لـ 60 مهاجرا لكن الصور التي عرضتها الصحافة الفرنسية** تظهر أنه يضم أكثر من 100 مهاجر أغلبهم أفارقة ويتكدسون داخل غرفة "قذرة" ومغلقة بإحكام، تتعدم فيها الشروط الصحية الملائمة وهي نفس الظروف التي تعرفها معظم مراكز الحجز الأوروبية والتي كانت مثار إهتمام العديد من منظمات حقوق الإنسان والرأي العام الأوروبي والعالمي خاصة في ظل سعي المهاجرين غير الشرعيين إلى إيصال صوتهم أيا كانت الطرق، كالمظاهرة الاحتجاجية التي قادها مئات من الشباب المحتجزين في أشهر مركز حجز أوروبي يقع بإيطاليا "لمبدوزا" والذي أطلق عليه "برناردو لي ريبيس"***Bernardo de rubeis عبارة "غوانتانامو إيطاليا" احتجاجا على ظروف إقامتهم ورفضهم لمخططات إعادتهم.[1]

هـ- الاتفاقيات الأمنية الثنائية ومتعددة الأطراف:

تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومثال ذلك

*مليوت أو mayoutte هي جزيرة؟ في المحيط الهندي تابعة لفرنسا وهي جزء من أرخبيل جزر القمر تقع في الطرف الشمالي من القنال الفاصل بين موزمبيق ومدغشقر وتعتبر الوحيدة في جزر القمر الأربع التي قررت عام 1976 أن تبقى أرضا فرنسية.

**الصور كشفتها جريدة ليبراسيون libération الفرنسية ذات التوجه اليساري، صورت من طرف موظف شركة الحدود في مايوت وحصلت ليبراسيون على نسخة من الشريط المصور، وعلقت الجريدة عن هذا الحديث بقولها؛ "إن هذا المركز لا يليق بالجمهورية الفرنسية ومبادئ الثورة الفرنسية الداعية إلى احترام حقوق الإنسان والتي يختزلها شعار الجمهورية؛ حرية أخوة ومساواة".

*** رئيس بلدية الجزيرة الإيطالية الصغيرة "لمبدوزا" التي ذاع صيتها وفاقت شهرتها عديد المدن الإيطالية لوثوق صلتها بالهجرة غير الشرعية.

[1] لمبدوزا "غوانتانامو إيطاليا"، متحصل عليه من 497 http://www.attariq.org/spip.php?article

الاتفاقية الأمنية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا بطرابلس عام 2007، وبموجب هذه الاتفاقية، تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية معارة مؤقتا من إيطاليا، يتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لأغراض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية على استخدام وصيانة القطع، وتقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ، في مواقع انطلاق وعبور قوارب المهاجرين الغير الشرعيين، سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية، كما ألزم هذا الاتفاق إيطاليا بإمداد الجانب الليبي بعدد ثلاث وحدات بحرية، في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، والقيام في الوقت ذاته بتخفيض عدد مماثل من القطع البحرية، المقررة للقيام بعمليات الدوريات المشتركة ولا تعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها بين البلدين، وإنما أبرمت أيضا في فترة سابقة عنها، وبالضبط في عام 2003، مذكرة تفاهم بين الحكومة الإيطالية وليبيا للحد من ظاهرة الهجرة وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك[1].

وعلى المنوال ذاته، أبرم اتفاق بين إيطاليا وتونس، يقضي أيضا بأن تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية بين البلدين (الإجراء مسّ كذلك بقية الدول المتوسطية الشريكة ففي سياسة الجوار الأوروبي إذ أن تنظيم هذه الدورات يندرج ضمن مشروع يورميد للشرطة ويهدف هذا الأخير من خلال تنظيم دورات إعلامية للمتخصصين المعنيين بمسائل التعاون بين أجهزة الشرطة والتدريب إلى تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة في بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة مكن أجل مكافحة كافة أشكال

[1] نادية ليتيم، فتيحة ليتيم: مرجع سابق.

الجريمة المنظمة على رأسها التهريب البشري) عموما، يمكن إبداء ملاحظتين بشأن هذه الاتفاقيات الأمنية[1]:

أولا: يلاحظ أنّ هذه الاتفاقيات تبقى محدودة بين عدد من الدول، الواقعة على ضفتي حوض البحر المتوسط، فلم تأخذ طابعا موسعا شاملا لجميع دول الاتحاد الأوروبي كبريطانيا ومالطا، اللتين انتقدتا لعدم تحملها العبء مع باقي الدول الأوروبية فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية. فمالطا، على سبيل المثال، ترفض حتى إنقاذ المهاجرين في البحر، ولا تسمح للسفن التي تحمل المهاجرين الذين تم إنقاذهم من قلب البحر بالدخول إلى مرافئها، وقد وصل إلى مالطا أكثر من 1000 مهاجر في عام 2008[2].

ثانيا: إنّ الدعم اللوجيستي المقدم بموجب هذه الاتفاقيات الأمنية محدود، بتقديم وسائل ومعدات وإمكانيات مادية معتبرة، كعدد من الطائرات المروحية، أو أجهزة الرادار الساحلية، والزوارق السريعة، ومناظير الرؤية الليلية، والتي تظل غير كافية لمحاربة الهجرة الغير الشرعية. فالبلدان التي ترشحها الدوائر الأمنية الأوروبية لأن تضطلع بدور "المقاول من الباطن" في قمع تيارات الهجرة لا تمتلك التجهيزات الحديثة والكافية، والقدرات البشرية المدربة على حماية الحدود، خاصة عندما تمتد على آلاف الكيلو مترات المشتركة مع البلدان الإفريقية، كما أن بعضها قد يرفض الاضطلاع بدور الشرطي لحماية الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي.

[1] المرجع السابق.

[2] _ محمد أحمد مطاوع ، مرجع سابق,

ثانيا: الآلية السياسية.

أ- حوار الـ 5 + 5:

انطلق حوار ألـ 5 + 5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال شهر أكتوبر سنة 1990 بعد أن مهد لذلك اجتماع سباعي انعقد يوم 22 مارس من نفس السنة بروما وشاركت فيه كل من: فرنسا، إيطاليا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا وذلك على مستوى مديري وزارات الخارجية.

وقد انعقدت الدورة الوزارية الثانية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر سنة 1991 بالجزائر وتم إحداث ثمان فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج للتبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط وكان من المفروض عقد اجتماع في مستوى القمة خلال سنة 1992 إلا أن هذا الحوار قد تعطل بسبب العقوبات الأممية التي تم تسليطها على ليبيا في جانفي 1992.[1]

ب- محدودية نتائج برشلونة:

علقت دول غربي المتوسط آمالا عريضة على المسار الأورو متوسطي الذي انطلق سنة الـ 1995 تحت تسمية "مسار برشلونة"* إلا أن هذا المسار قد واجه ولا يزال صعوبات وعراقيل منها ما هو ظرفي ومنها ما هو هيكلي مما جعله، رغم ما يحمله من إيجابيات لا يرتقي لتحقيق الآمال المعلقة عليه ويتضح ذلك من خلال:

- تباين درجة الانخراط الفعلي في هذا المسار لدى دول جنوب المتوسط والذي تعكسه نسبة الدول التي أمضت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

[1] المنذر الرزقي، من التقارب المتوسطي إلى الحوار 5 + 5، **مجلة البرلمان العربي**، العدد 102 سبتمبر 2007، متحصل عليه من:
http://www.arab.ipu.org/publication/journal/v102/point.html

* 27 و 28 نوفمبر 1995، شكلت الهجرة محورا مركزيا في مختلف ندواته التي عقدت بعد هذا التاريخ: "نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأوروبية المتوسطية سيتم تشجيع عقد اجتماعات من اجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة، ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار ودون الحصر الخبرة المكتسبة في إطار برنامج med-migration خاصة ما تعلق بتحسين ظروف المهاجرين المستقرين شرعيا في دول الاتحاد".

- تواصل شعف درجة الإندماج الأفقي الضفة الجنوبية.
- محدودية نجاعة برنامج ميدا (meda) باعتبار طبيعة إجراءات تنفيذه المتسمة بالتشعب والبطء ونظرا لضعف الموارد المخصصة لتنفيذ البرامج الجهوية المدرجة ضمن مسار برشلونة.
- عجز المساعدات المالية على تحقيق النقلة النوعية المرتقبة اقتصاديا واجتماعيا للدول الشريكة المتوسطية.
- لتباين بين إجراءات تصور وتنفيذ المشاريع الجهوية من جهة والأهداف المصرح بها في بيان برشلونة من جهة ثانية وذلك نتيجة عدم إشراك دول جنوبي المتوسط في ضبط البرامج التي غالبا ما يرسمها الاتحاد الأوروبي.
- تفاوت الاهتمام لدى الدول الأوروبية بإنجاح المسار الأورو متوسطي والتوصل إلى مرحلة الشراكة.
- ارتباط نجاح هذا المسار بقضية الشرق الأوسط وتأثرها المباشر فيه.

ج- توسع الاتحاد الأوروبي:

إنّ إقدام الاتحاد الأوروبي على قبول عشر دول جديدة دفعة واحدة سنة الـ 2004 لم يشكل مفاجأة لكل من يدرك الرهان السياسي الذي يحمله هذا التوسع وتابع المسار التأهيلي الذي مرت به الدول المرشحة للانضمام للاتحاد وذلك منذ سنة 1993 حيث تم اعتماد مبدأ التوسع إلا أن هذا التوسع في اتجاه شرق أوروبا ووسطها قد أثار بعض المخاوف لدى الدول المتوسطية الأوروبية وغير الأوروبية.

فالدول المتوسطية الأوروبية التي تولي اهتماما كبيرا للمتوسط الذي تعتبره امتدادها الطبيعي وتدرك مدى تأثرها المباشر بهذا القضاء كانت تخشى أن ينبني هذا التوسع في

اتجاه الشرق على حساب الاهتمام بالفضاء المتوسطي الذي كرسه مسار برشلونة انطلاقا من سنة الـ...1995[1].

أما الدول المتوسطية غير الأوروبية لاسيما المغاربية منها فقد كانت تخشى أن يكون للتوسع تّأثيرا سلبيا مباشرا على مسار الشراكة الأورو متوسطية، إذ كانت هذه الدول أول من أبرم اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي.

أمام رجاحة مثل هذه المخاوف فإنها قد شكلت دون ريب أحد العوامل التي حفزت الحوض الغربي للمتوسط بضفتيه للعودة إلى الحوار الجماعي في إطار لا يحتاج للإحداث باعتباره موجود سلفا وهو الفضاء "خمسة زائد خمسة".

إذا كان العاملان الذين سبق استعراضهما يشكلان عنصرا تسهيل وتحفيز ودفع فإنهما ما كان ليسمحا وحدهما بإعادة بعض الحوار خمسة زائد خمسة الذي كان يحتاج إلى عنصر أساسي غاب عنه في المرحلة السابقة على الأقل في المستوى الجماعي آلا وهو؛ الوعي الجماعي بحتمية اعتماد مقاربة مشتركة وشمولية للقضايا المطروحة، وعي كان للأحداث الإقليمية والدولية دور كبير في تشكله إضافة إلى فشل التجارب الأحادية في معالجة قضايا إقليمية الطبيعة والآثار عبر مقاربات قطرية ضيقة.

هذه القضايا تتصل أساسا بدفع التنمية ومعالجة الهجرة ومكافحة الإرهاب وتكريس حوار الحضارات والثقافات والأديان وتعزيز الأمن والقضايا على بؤر التوتر ومصادر النزاعات وتيسير الإندماج المغاربي.

د- التنافس الأوروبي الأمريكي وإعادة تموضع الاتحاد في تخومه الجنوبية:

في إطار سياستها الرامية إلى تكريس زعامتها للعالم، وأمام التشكل التدريجي والفعلي للاتحاد الأوروبي وتعاظم وزنه على الساحة الدولية، وبروزه كقطب مستقل نسبيا عن الإرادة

[1] لخذاري جلول،مرجع سابق ذكره، ص101

الأمريكية، واعتبارا للموقع الاستراتيجي الذي يحتله المغرب العربي بالنظر للعملاق القادم، وسعيا منها للحضور في المتوسط وكسب المواقع في مختلف المواجهات ومواجهة الشراكة الأورو متوسطية، بادرت الولابات المتحدة الأمريكية بعرض مشروع شراكة أمريكية مغاربية عن طريق كاتب الدول للشؤون الخارجية، ستيوارت إيزنستات.

ويرمي هذا المشروع بالخصوص إلى :

- إحداث فضاء للحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والدول المغاربية من جهة أخرى حول السياسة الاقتصادية.
- تحقيق الاندماج المغاربي
- إرساء تعاون اقتصادي يقوم على التبادل الحر.
- إسناد دور أساسي للقطاع الخاص في إطار هذا التعاون.
- إجراء الإصلاحات الضرورية للنهوض بالقطاع الخاص.

هـ- بيان الرباط 2006:

في 2006/07/13 طلبت نحو 60 دولة أفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا وأوروبا، وهذا سبب القلق للمفوضية، حيث غالبا ما يمتزج اللاجئون مع المهاجرين في رحلات مختلفة، وقد أصدر بيان صادق عليه 58 وزيرا (من الدول الأوروبية ومن الدول الإفريقية) في العاصمة المغربية الرباط، اتفق فيه على التعاون والمسؤولية في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة.

وقد التزمت الدول بمعالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة وعملية، مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين.

كما أقر بيان الرباط بالحاجة إلى توفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة، ودعا البيان المنظمات الدولية بما فيها المفوضية للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها، وأعلنت السويد أنها ستوفر التمويل اللازم للخطة المؤلفة من 10 نقاط كان قد وضعها المفوض السامي لشؤون اللاجئين، (أنطونيو غوتيرس)[1].

وتهدف الخطة إلى مواجهة – مشكلة الهجرة المختلطة وغير الشرعية، وفي نفس الوقت حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين، وتطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص وشبكات الجريمة المنظمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية.

هذا وقد صرح "فرانكو فرانتيني" مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون العدل على أن المؤتمرين في محاولة الاتفاق على خطة عمل جماعية تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون أو يعبرونها إلى أوروبا، إذ يعد التعاون مع مثل هذه الدول أمرا لا غنى عنه في أية خطة عمل لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم، كما أكد ضرورة تحسين أحوال هؤلاء المهاجرين وتوفير قروض صغيرة.

و- ميثاق الهجرة واللجوء:

يعتبر الميثاق الأوروبي حول الهجرة واللجوء "التزاما سياسيا" للاتحاد الأوروبي وللدول الأعضاء من أجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة واللجوء كترجمة لتشكل قناعة أوروبية مفادها أن الهجرة أصبحت جزءا مكونا للعلاقات الدولية عامة ولعلاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية الخاصة، مع مراعاة ما تمثله الظاهرة من تحد وما تمنحه من فرص حيث يسعى هذا الميثاق إلى وضع سياسة عادلة وفعالة ومنسجمة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة والفرص الإيجابية التي تصاحبها".[2]

---

[1] فتيحة ليتيم، مرجع سابق

[2] **إذاعة هولندية العالمية**، أوروبا تتبنى اتفاقية جديدة حول الهجرة إليها ، متحصل عليه من www.rnw.nl/arabic/articl/777

هذا وكانت الدول الأوروبية قد تبنت بالإجماع مشروع ميثاق الهجرة التي تقدمت به فرنسا في 2008/07/07 وحضى بإجماع وزراء الاتحاد المكلفين بالهجرة في 2008/09/25 وتمت المصادقة عليه من طرف رؤساء ورؤساء حكومات الدول الأطراف في دورة المجلس الأوروبي في 16/15 أكتوبر من نفس السنة.[1]

ويحدد الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء للمبادئ التوجيهية – من خلال قوانين غير ملزمة – للتحكم في الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة غير الشرعية.

ي- الهجرة القانونية :

- تشجيع الهجرة المهنية (العمالية)؛ التي تأخذ في الحسبان وضعية وحاجيات سوق العمل تنفيذا لنتائج المجلس الأوروبي (اعتماد الاتحاد الأوروبي سياسة الهجرة لأسباب اقتصادية وإنسانية وربط الحق في الإقامة بالعمل).
- تقوية – جاذبية – الاتحاد الأوروبي للمهاجرين ذوو الكفاءة والتأهيل العالي (الهجرة الانتقائية).
- تفضيل الهجرة الموسمية والمؤقتة على الهجرة الدائمة وفقا لخلاصات المجلس الأوروبي 14 ديسمبر 2007.
- تدبير – التجمع العائلي – في إطار احترام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وبمراعاة قدرات وطاقات الاندماج (أوروبا تضع قيدا على حق أساسي من خلال ربط الاستجابة بمدى قدراتها وطاقاتها وقدرات طاقات العلاقات في الإندماج والمقصود هنا القدرة في اللغة وقدرة المهاجر المادية في توفير سكن لائق...).

[1] المرجع نفسه.

- اتخاذ سياسات اندماج تتمركز حول التوازن بين الحقوق (النقل، التمدرس، الأمن، الخدمات الاجتماعية...) وواجبات المهاجرين في احترام قوانين وهوية بلدان الاستقبال على أن يكون تعلّم اللغة والعمل عاملان أساسيان للاندماج[1].

ن- الهجرة غير الشرعية:

(الحد من الهجرة غير الشرعية بضمان عودة الأجانب في وضعية غير قانونية إلى بلدانهم أو إلى بلدان العبور).

- تمتين التعاون مع بلدان المصدر والعبور للقضاء على الشبكات التي تنشط في ميدان الهجرة غير الشرعية واستغلال البشر والمهاجرين.
- وجوب مغادرة المهاجرين غير الشرعيين للأراضي الأوروبية، طوعا أو جبرا. واتخاذ تدابير مشتركة لضمان عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدان المصدر أو العبور)*.
- التزام الدول الأطراف بنهج سياسة التسوية والتطويع كل حالة على حدة ولأسباب إنسانية واقتصادية بعيدا عن التسويات الجماعية (هذا وكانت دول أوروبية كإسبانيا مثلا قد أثارت حفيظة بقية الدول الأوروربية لتويستها وضعية الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين ومنحهم تصاريح إقامة).

[1] حسين مقلد ،**محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد -25العدد الأول ،2009 ص.630_

* هذا وكان الإلتزام السياسي وما رافقته من تشريع لقوانين تكفل تجسيده على أرض الواقع قد أثار ردود فعل غاضبة من قبل دول أمريكا الجنوبية التي انتقد رؤساؤها قوانين الهجرة الأوروبية الجديدة لأنها تخوّل السلطات في أوروبا لاعتقال المهاجرين غير الشرعيين الذي يقاومون الترحيل لفترة 18 شهرا ومنعهم من دخول الاتحاد لمدة 5 سنوات وكانت الرئيسية الأرجنتينية كريستا فرناندیز قد وصفت قواعد الهجرة الجديدة بأنها تذكر "بارمة بالإرهاب من الأجانب" بينما قال نظيرها الفنزويلي هوغو شافي ران القانون الأوروبي يعد بمنزلة تقنين البربرية وهدد بوقف بيع النفط إلى الأوروبية ووقف الاستثمارات الأوروبية في بلاده.

ثالثا: الآلية الاقتصادية.

أ- الآلية الأوروبية للجوار والشراكة:

تمثل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة أداة التمويل الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية حيث تمر من خلالها معونات الدعم لفائدة البلدان الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية وكذلك روسيا، وتعد أداة التعاون ويديرها قسم المعونات الأوروبية للتنمية والذي يتم من خلاله تجسيد القرارات السياسية وترجمتها على أرض الواقع.[1]

وتعني الآلية الأوروبية للجوار والشراكة منذ افتتاح نشاطها في جانفي 2007 عن آلية ميدا التي كانت تضمن تمويل الشراكة الأوروبية المتوسطة وحلت أيضا محل آلية المساعدة التقنية لفائدة مجموع البلدان المستقلة في وسط وشرق وكذلك محل آليات مالية أخرى.

ب- الأهداف:

- دعم التحول الديمقراطي وتشجيع حقوق الإنسان.
- تيسير الانتقال إلى اقتصاد السوق وتشجيع التنمية المستدامة.
- تشجيع التعاون في السياسات ذات المصلحة المشتركة مثلا في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، حل النزاعات، دولة القانون...الخ.

ج- الموازنة:

- تقدر موازنة الآلية الأوروبية للجوار والشركة بقيمة 12 مليون يورو خلال الفترة 2007-2013 الجزء الأكبر من موازنة المالية ينفق في تمويل برامج التعاون والثنائي ومبادرات البلد المعني، فيما يقدر المبلغ المرصود لفائدة منطقة الجنوب للفترة

[1] الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، متحصل عليه من hjttp://www.enpi-info.eu/main.php ?id=411&idtype=2

2007-2013 بـ 333 مليون يورو* بأولويات تعاون رئيسية تم تحديدها في الشراكة الأوروبية المتوسطية وإعلان برشلونة ولتشمل:

- الحوار السياسي : (العدل والأمن والحرية والهجرة).
- الشراكة الاقتصادية والمالية (الاقتصاد، الطاقة، البيئة، مجتمع المعلومات النقل).
- الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية (الإعلام والوسائل السمعية البصرية الثقافة، التعليم والتدريب، قضايا المساواة بين المرأة والرجل، الشباب المجتمع المدني، والسلطات المحلية)[2].

د- يورميد للهجرة:

هو مشروع إقليمي جديد* يسعى للمساهمة في تطوير حيز أوروبي متوسطي للتعاون في مجال الهجرة ويدعم البلدان الشريكة في جهودها من أجل إيجاد حلول لمختلف أشكال الهجرة.

بنى المشروع على أساس الشراكة الأورو – متوسطية التي بدأت منذ إعلان برشلونة 1995 ومخالفة من تطور في برنامج العمل للسنوات الخمس المقبلة الصادر عن قمة برشلونة (نوفمبر 2005) والذي يدعو إلى الارتقاء بالتعاون في مجالات الهجرة، الإندماج الاجتماعي القضاء والأمن وذلك من خلال مقاربة شاملة متكاملة تشدد على الدعم المتواصل للأهداف الواردة في الفقرتين 11 و12 من ذلك البرنامج وتسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين التعاون العملي على المستوى الإقليمي في مجال الهجرة تامبير 27-28 نوفمبر 2006، ولشبونة 5 -6 نوفمبر 2007 على التوالي) اللذان شددا على الحاجة إلى تقوية إدارة تدفقات المهاجرين بطريقة تتسم "بالشمول" و"التكامل" و"التوازن" بما يحقق مصلحة جميع شعوب البلدان الأورومتوسطية، كما أكدا الحاجة إلى المزيد من التعاون في مجالات

*في حين قدر مبلغ المرصود، ضمن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة شرق بـ 223 مليون أورو للفترة 2007-2013.

[2] **الإذاعة الهولندية** ،مرجع سابق

الهجرة القانونية والتنمية والهجرة غير الشرعية وهو ما يتضمن إنشاء آليات لتطوير فرص الهجرة القانونية ودعم الإجراءات اللازمة لتطوير الروابط بين الهجرة والتنمية وتصعيد الأنشطة الرامية إلى القضاء على تهريب البشر والهجرة غير الشرعية وإدارة التدفقات المختلفة[1].

هـ- الهيئات الممولة والمنفذة:

يموّل المشروع: المعونة الأوروبية التابعة للمفوضية الأوروبية ewropeaid ويقوم بتنفيذه ائتلاف يضم وكالة المعونة الألمانية GTZ كمؤسسة قائدة المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة ICMPD وجمعية استشارات وخدمات وزارة الداخلية الفرنسية والمؤسسة الدولية والايبرية الأمريكية للإدارة العامة والسياساتFLLAP ومركز دراسات السياسة الدولية CESPL حيث تتمتع جميع هذه المؤسسات صور الهجرة.

ويغطي المشروع البلدان التالية والشريكة في المشروع:

- جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.
- الكيان الصهيوني.
- جمهورية مصر العربية.
- المملكة الأردنية.
- لبنان.
- الجمهورية العربية السورية.
- المملكة المغربية.
- الجمهورية التونسية.

[1] لمفوضية الأوروبية، الشراكة الأورو – متوسطية التعاون الإقايمي لمحة عامة عن البرنامج والمشاريع، متحصل عليه من www.enpi.eu/files/publication/info-notes-a

و- مهامه:

- تشكيل أربع لجان عمل تتألف من مسؤولين رسميين كبار من أجل صوغ اقتراحات عملية في مجال توحيد التشريعات وهجرة اليد العاملة والتجاوب المؤسسي والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتحويلات المهاجرين.
- تنظيم 18 دورة تدريبية عن مواضيع التقريب بين التشريعات والإصلاحات المؤسسة وإدارة الهجرة القانونية وتعزيز مراقبة الحدود وخفض الهجرة غير الشرعية.
- تنظيم 5 زيارات دراسية للمسؤولين إلى الاتحاد الأوروبي[1].

المطلب الثالث: السياسات الأوروبية في مواجهة تحديات الإرهاب.

ارتبطت سياسات الاتحاد الأوروبي الحديثة بشأن مكافحة الإرهاب بسبعة مواضيع أساسية.

- تدابير وأدوات للتعاون العملياتي والاستخباراتي/ إنقاذ القانون وتبادل المعلومات القضائية؛
- جمع البيانات والوصول إلى قواعد البيانات وقابلية التشغيل البيني.
- تدابير لتعزيز أمن الحدود الخارجية؛
- تدابير مكافحة تمويل الإرهاب؛
- تدابير للحد من حصل الإرهابيين على الأسلحة والمتفجرات؛
- تدابير العدالة الجنائية؛
- تدابير لمكافحة التطرف والتجنيد.

وأجري تقييم على مدى تنفيذ تدابير الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب في إطار هذه المواضيع السبعة في مجموعة مختارة من سبع دول أعضاء هي بلجيكا وبلغاريا وفرنسا

[1]-مشروع يورميد للهجرة http://www.euroêd-migration.eu

وألمانيا وهولندا وسلوفاكيا وإسبانيا. وتم تحديد الخيارات السياسية خيارات السياسة العامة للاتجاه المستقبلي لسياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب. وينصب تركيز خيارات السياسات على التهديدات والتطورات المستقبلية، وعلى وضع حلول سياسية مبتكرة وممكنة.

أولا: الاتجاهات والتطورات المستقبلية.

1-كان جدول أعمال مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير "مدفوعا بالأزمات"، وتأثر بشدة بأربعة موجات صدمة رئيسية[1]: أحداث 11 سبتمبر؛ تفجيرات مدريد ولندن؛[2] الحرب الأهلية السورية وازدياد داعش، وظاهرة المقاتلين الأجانب (الإرهابيين)، والهجمات على تشارلي ابدو، وباتاكلان، وبروكسيل/زافنتيم؛ هجمات نيس وبرلين وسلسلة من الهجمات على نطاق صغير، وبما أن هذه الصدمات كانت جميعها مرتبطة بالإرهاب الإسلامي، فقد كان هذا هو المحور الرئيسي لمكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي.

2-أظهرت السنوات العشر الماضية زيادة مستقرة في عدد الهجمات الإرهابية في أوروبا، وقد شهدت هجمات الحركات المتطرفة الانفصالية واليسارية انخفاضا، في حين أن هذه السنوات الأخيرة تظهر زيادة في التطرف اليمني والجهادي.

3-اتفق الباحثون على أن الإرهاب الذي ينفذه عناصر بمفردهم " lone-wolf terrorism" آخذ في الارتفاع، ويسهله زيادة توافر المعلومات على شبكة الأنترنت التي يمكن استخدامها في الأعمال الإرهابية، ويدعو المسلمين في البلدان الغربية إلى إرتكاب هجمات منفردة في بلدان إقامتهم من قبل تنظيم القاعدة ومؤخرا داعش.

4-قدر أحد الباحثين البارزين أن واحدا من بين 15 إلى 20 من العائدين يشكل خطرا أمنيا. وقد استند ذلك إلى عدد المقاتلين الأجانب الذين قد سافروا إلى مناطق نزاع ما

[1] المجلس الأوروبي، استنتاجات اجتماع المجلس الأوروبي في 15 ديسمبر 2016، يوكو 16/34.

[2] وما ان معاهدة لشبونة في عام 2009، وفقا للمادة 06 من معاهدة الاتحاد الأوروبي، فإن ميثاق الحقوق الأساسية، جزءا لا يتجزأ من ولاية الاتحاد الأوروبي.

قبل عام 2011، وبسبب زيادة الضغط العسكري على داعش، من المتوقع أن يزداد عدد العائدين والمخاطر النسبية المرتبطة بعودتهم.

ثانيا:سياسة مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي:

1-قبل 11 سبتمبر 2001، كان التعاون في ميدان مكافحة الإرهاب غير رسمي وليس جزءا من الهيكل المؤسسي للجماعة الأوروبية آنذاك. وكرد على التفجيرات التي وقعت في لندن في 7 جويلية 2005، صاغت المملكة المتحدة، التي تولت الرئاسة في النصف الثاني من العام، صاغت ما تم اعتماده في نهاية المطاف في ديسمبر 2005 بوصفه "استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب". إنّ القيمة المضافة لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب لعام 2005، هو تماسكها مع عدد كبير من الاستراتيجيات الشاملة (مثل استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للاتحاد الأوروبي) والاستراتيجيات الفرعية (مثل مكافحة التطرف والتوظيف ومكافحة تمويل الإرهاب وحماية البنية التحتية الحيوية والجمارك).

2-استنتج الأوروبيون أنّ مكافحة الإرهاب هو مجال سياسة "مركب" ينطوي على تحديات تتعلق بالتنسيق والاتساق والاستمرار، ولم يكن دائما واضحا للأوربيين من هو المسؤول عن هذه العمليات. إلاّ أنه كان هناك مؤخرا مبادرتان إضافيتان لتحسين التعاون فيما يتعلق بالأمن الداخلي.

3-تم إطلاق "الأجندة الأوروبية حول الامن" في عام 2015 من أجل "تقديم قيمة مضافة لدعم الدول الأعضاء لضمان الأمن" من خلال تحسين تبادل المعلومات ومنع التطرف بعد الهجمات التي وقعت في بروكسل في مارس 2016، تم إطلاق "الاتحاد الأمني" كوسيلة "لتخطي مفهوم التعاون لحماية الأمن الداخلي الوطني نحو

فكرة حماية الأمن الجماعي للاتحاد ككل" مع التأكيد على ضرورة تحسين مشاركة المعلومات[1].

وفي الوقت الحاضر، يشارك عدد كبير جدا من الجهات الفاعلة في تصميم وتنفيذ هذا المجال من مجالات السياسة العامة، وتتداخل مهام الجهات الفاعلة الفردية في بعض الأحيان. وهذا هو الحال بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالاستراتيجيات التي يمكن أن يصدرها المجلس الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي.

الشكل: يمثل التطبيق والتقييم بالسياسات والاستراتيجيات وأدوات مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي بين 1996-2016.

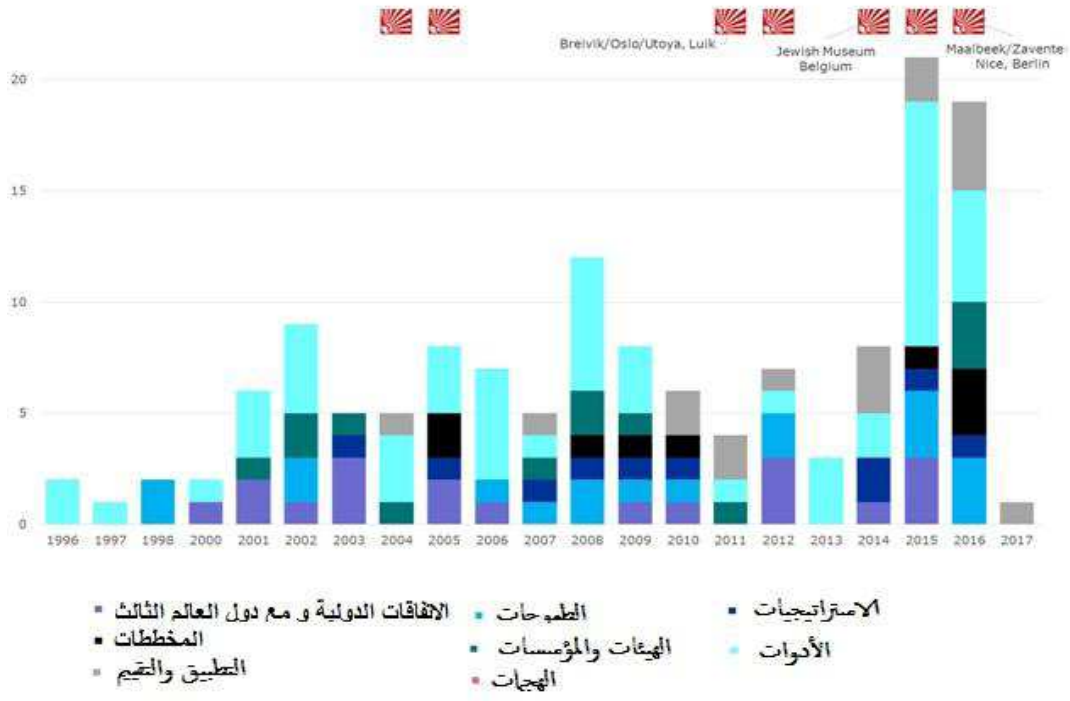

المصدر: وينسينك،

[1] وينسينك، باس وارمنهوفن، روس هاسنوت، روب ويسلينك، الدكتور بيبي فان جنكيل، **سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الإرهاب**، 2017، ص ص43-50.

شصéباس وارمنهوفن، روس هاسنوت، روب ويسلينك، الدكتور بييفان جنكيل: "سياسيات الاتحاد الأوروبي بشأن مكافة الإرهاب"، 2017.

يعكس هذا الشكل أعمال مكافحة الإرهاب في المقام الأول الهواجس الأمنية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حول الجهاد الإسلامي.قد تكون تصورات التهديد وموروثات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء وعلاوة على ذلك فإمكانيات العنف لا تقتصر على الجهاديين فقط، فيمكن لتدابير مكافحة الإرهاب أن تكون شرعية أعلى – وبالتالي فعاليتها بوجه عام.

استنتاجات الفصل الثالث:

- التوصل إلى نتيجة مفادها أن القوى العظمى (أمريكا وروسي) تدور حول مجمل التفاعلات وبالتالي تصعب تكوين وحدة أمنية إقليمية مشتركة متعادلة الأطراف أي أمريكا لا تسمح ببروز قوى متوازنة معها.
- النظر إلى التهديدات الراهنة (الهجرة، الإرهاب) والتهديد الراهن خروج بريطانيا يكلف الاتحاد الأوروبي خسارة كبيرة، فهذا الأخير يعتبر قرار له تكلفة أكبر عملا بالمقارنة مع التهديدات الأخرى. فخروجها غير عقلاني بالنسبة للاتحاد باعتباره أكبر متعامل تجاري مساهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي، وقوة نووية واقتصادية...، وكذا بالنسبة لبريطانيا حيث ستخصر دورها كفاعل في قضايا الاتحاد الأوروبي.
- يعتبر الأمن الإقليمي رهان كبير بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى تعزيزه من أجل مجابهة جل التهديدات التي يتعرض لها وتفعيل سياسة من أجل الحد منها، فمسعى ومسار التكتل مزال طويلا والهدف المنشود لم يتحقق بعد.

خاتمـــة

خاتمة :

لقد أفرزت التغيرات الجذرية في عالم ما بعد الحرب الباردة تحولات هامة على المستوى النظري أو المستوى الواقعي العملي فيما يتعلق بموضوع التكتلات الإقليمية فمع تعدد الفواعل وبروز تهديدات جديدة ، برزت أنماط سلوكية مختلفة عن سايقتها فتشابك العلاقات وتسارع الأحداث أدى إلى تصاعد حدة بعض الظواهر حيث أصبح من الصعب على دولة بمفردها التحكم فيها وذلك لتنوع طبيعتها منة كونها اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية أو سياسية ....

وكذا من حيث درجتها محلية كانت أم إقليمية أم عالمية وهذه الظروف حتمت فتح المجال أمام التفكير في إيجاد صيغ جديدة مناسبة لمواجهة هذه التحديات يعتبر الأمن الإقليمي ، وما يحمله في طياته من آليات ونماذج تطبيقية، أحد أهم الصيغ المعتمد عليها من قبل الدول، إذ أصبح يشكل ضرورة لا بد من الأخذ به من قبل الوحدات السياسية الوظيفية في أي إقليم ، يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار فعالم ما بعد الحرب الباردة لم يعد يكتفي بالقوة الأحادية الجانب ، وإنما صار يتطلب قوة متعددة الأبعاد، وهذا ما يصعب إيجاد في فاعل واحد، حيث يتطلب عقد شركات، ولا بالجانب الحضاري فقط ما يتطلب حوار الحضارات، وإنما يتطلب مجموع كل هذا ما يعني إيجاد آليات إقليمية في ظل غياب الأطر العالمية، وانعدام فعالية الأطر المحلية، وهذا بالضبط ما يضمنه مفهوم الأمن الإقليمي حيث يشكل مدخل وسط بين ما هو محلي و ما هو عالمي .

إن تنوع التهديدات وامتدادها قد يؤدي إلى تعاضم دور التكتلات الإقليمية لاعتبارها وسيلة جيدة لتحقيق أبعاد الأمن الإقليمي، وقد يؤدي ذلك إلى تغيير مفهوم وتوزيع القوة مايتسبب بدوره في بروز بنى جديدة للأنظمة الإقليمية ومن ثم النظام العالمي.

وعليه يمكن الإقرار أن تكتل الاتحاد الأوربي جاء لتكريس بنى ضمن تعقيدات كبرى شكلت التهديدات الراهنة محور الأساس فيها، الأمر الذي طغى وانعكس بشكل كبير على مستويات التفاعل الأوروبي– الأوروبي، من جهة و أيضا على التفاعلات الخارجية لفواعل الأمن الإقليمي الأوروبي في تعاطيها مع القضايا الخارجية من جهة ثانية الأمر الذي يجعلنا ؟امام اعتبار مهم وهو ضرورة تصميم مقاربة أمنية أوروبية متكاملة تستوعب كبيرا من محاور التنافس الدولي ورغم النجاح الذي حققه في مساره التكاملي ، وسعيه نحو الظهور كقطب عالمي له تأثيره على الساحة الدولية ، من خلال توحيد مختلف سياساته ، إلى أنه لم يحقق بعد أمنه واستقراره كما يجب بما يضمن له النجاح الكامل ، فهو يسعى جاهدا لتحقيق أمنه رغم التحديات والتهديدات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: : الكتب:

- **باللغة العربية:**

1. أسامة مخيمر: "التعاون المتوسطي" القاهرة، مركز المحروسة للبحوث للتدريب والنشر، 1998.
2. اكرام عبد الرحيم عوض، سوق الشرق أوسطية، مركز الحضارة العربية 2000.
3. اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة المدبولي، القاهرة، 2003.
4. أليسون، ج.ك. بيلزو اندرو كوتي: عالم من الخط، في التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي ترجمة عمر حسن و آخرون، (لبنان مركز الوحدة العربية، 2007).
5. أمل اليازجي، محمد عزيز شكري: "الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، حورات لقرن جديد"، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط1، أفريل 2002.
6. ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
7. جوزيف ناي: الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، (السعودية، مكتبة العبيكان، ط1، 2002).
8. جون بيلس: "الامن الدولي في حقبة بعد الرب البادرة"، جون بيلس، شيف سمنيث، عولمة السياسة العالمي، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004،
9. حسن عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

10. الدكتور أحمد يوسف دودين ،مصطفى يوسف كافي :التكتلات الإقليمية الاقتصادية الدولية ،دار الرمال للنشر والتوزيع ،عمان ،2017.
11. زياد عبي الله مصباح: «السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة" ليبيا، دار الرواء، 208.
12. سحر رمزي: "أوربا تغض الطرف عن معاقل الإرهاب في دولها"، شبكة رؤية الإخبارية.
13. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة و النشر التوزيع، الجزائر، 2005.
14. عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، "موسوعة السياسة"، الجزء الأول، الطبعة 3، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1990.
15. علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2004.
16. عمر حسين: التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار رؤية النشر الإسكندرية، 2007.
17. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الواق للنشر، عمان، الأردن، 2001.
18. فؤاد ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة الدار المصرية اللبنانية، 2004.
19. فواز جرجس: النظام الإقليمي العربي و القوى الكبرى، (لبنان مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
20. كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

21. الكسندر وندت: النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيني، (السعودية، النشر العلمي و المطابع، 2006).
22. لخميسي شيبي: الامن الوطني و العلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي و الدولة العربية.
23. محمد علي(شاهين)، قضايا القرن العشرين ،(د.م.ن)،2000،ص229.
24. محمد عمر حماد ابودوح، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
25. محمد مصطفى كمال فؤاد نهرا ،صنعالقرارفيالإتحاد الأوربي و العلاقات العربية الّاوربية،بيروت مركز الدراسات للوحدة العربية ط1 ،2001 .
26. مصطفى بخوش: "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، العالم الاستراتيجي، العدد2، أفريل 2008.
27. معمر بوزنادي، المنظمات الإقليمية ونظام الامن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط.س.ن.
28. ناصف حتي، "النظرية في العلاقات الدولية، لبنان، دار الكتاب الغربي، 1985.
29. ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية و الدولية، ط1، لبنان، دار النهضة العربية، 2008.
30. وينسينك، باس وارمنهوفن، روس هاسنوت، روب ويسلينك، الدكتور بيبي فان جنكيل: "سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الإرهاب"، 2017.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. François GAUTHIER, « Relation Economique Internationales », 2éme Edition Université Laval Sainte-Foy, Canada, 1992.

2. Barry Buzan, is international security possible presented at: New thinking about stategy and international security (conference), edited by ken Booth London Harper Collins Academy; 1991.
3. John Baylis and steve smith, globalization of word politics, second ed. Oscford university press New York, 2001.
4. Barry Buzan, ole waever and jaap de wild, security : anew frame work for analsis, united kingdom, boulder lynneriennerpublicher, 1998 ?
5. Barry Buzan, people stat and fear the international searity problem in international Relations Great Britanwheatheef Book Ltd 1983
6. Michael Emerson and others, Islamist radicalization the challenge for Euro- Mediterranean relation, Brucssel, center for European policy studies, 2009
7. DragosBanescur : Regional security dynamics in the post cold war era – SAFE. Paper n 1/07.
8. Bjorn Hettne : security regionalism in theory and practice
9. Amitav Acharya : Constructing a security community in Southeast Asia, London, Routledge, 2001 .
10. Fabrice Larat, **Histoire politique de l'integrationeuropéene (1945-2003)** , paris :la ducomentation français, 2003,p.28.
11. Jean Joseph Boillot ,**L'union Européenne élargie,un défis èconomique pour tous ,**Paris :la documentation française,2003,
12. Carl Gaine ,IntegrationRegionales et integralitésRegionales ,**in :Economie Internationale**, la documentation française ,n°99 ,2004.
13. Giovrannigervi , Damien helly and Daniel keohane, europeansecurity and defencepolicy , the european union institute for securitysudies ,paris, 2019,.
14. Alain Gresh. Dominique Vidal.Golf Clefs. Pour une guerre annancée, Paris, le Monde Edition 1991.

15. Aprés le « Brexit » l'Ecosse enfonce le cou sur un « probable » référendum d'indépendance », 02/08/2019, en ligne sur :
16. Tim oliver, (2007). « A. European Union without the united kingdum, the geopolitics of british exit from the UE. Edea strategy apdate,

ثالثا: المجلات والمقالات:

1. ناصر حامد: "المهاجرون في أوربا بين مكافحة الإرهاب ومشكلة الاندماج"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مؤسسة الأهرام، العدد 163، المجلد 42.
2. احمد الراشدي، نايف حتى، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نف قرن، (لبنان، مركز الدراسات للوحدة العربية، 199).
3. احمد الرشيدي و مجموعة المؤلفين، المدخل الى العلوم السياسية و الاقتصادية و الاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003.
4. احمد ثابت، الامن القومي العربي: ابعاده و متطلباته، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995.
5. أدريان بوب، مقال: مجلة حلف الناتو العلاقات الناشئة بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو".
6. أسامة المحذوب، العولمة و الإقليمية(مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999
7. اصر السعدي،التكامل الاقتصادي العربي:يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار،الندوة الرابعة حول التكامل الاقتصادي العربي التحديات والأفاق،صندوق النقد العربي،أبوظبي .
8. أمين صوصي علوي: "وجهة الإرهاب القادمة"، مقال نشر في رأي اليوم، صحيفة عربية مستقلة.

9. جون بيليسو ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (الامارات العربية، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004).
10. الحاج علي: "سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
11. حسن حاج علي احمد و آخرون، حرب أفغانستان: التحول من الجيواستراتيجي الى الجيوثقافي، في احمد بيضون و اخرون، العرب و العالم ما بعج 11 سبتمبر 2001، سلسلة كتب المستقبل العربي، 33، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
12. حمد المكيلف، العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات"، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012.
13. حوسين مجذوبي: "مقال نشر في جريدة القدس العربي.
14. الدولية، مصر، مؤسسة الأهرام، العدد 165، المجلد 141، 2006.
15. سليمان عبد الله الحريبي، مفهوم الأمن و مستوياته و صيغة أبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، المجلة تصدر عن مركز الوحدة العربية، بيروت، العدد 13.
16. شارون و يهارتا و كريس سودر: بعثات السلام المتعددة الأطراف، في التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي، ترجمة حسن و آخرون، (لبنان، مركز الوحدة العربية، 2006).
17. عادل زقاع: "المعضلة الأمنية المجتمعة، خطاب الأمنية و صناعة السياسية العامة "المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد الأول، سبتمبر 2011
18. عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، الواقع و المستقبل في الالفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

19. عبد القادر رزيقالمخادمي، التكامل الاقتصادي الغربي في مواجهة الإنتاج و التبادل، ديون المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 209.
20. عماد جاد (محررا): "الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001م..
21. مارتن غريفيش، تيرباوكلاهان، المفاهيم الأساسية فب العلاقات الدولية (ترة مركز الخليج للأبحاث)، الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.
22. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017.
23. محدد طلال مقلد: محددات السياسة الخارجية والأمنية الاوربية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد–25العدد الأول ،2009.
24. محسن الخضري،اليورو :الإطار الشامل والكامل للعملية الأوربية الموحدة ،القاهرة: مجموعة النيل العربية ، 2002.
25. محمد السعيد ادريس، "تحليل النظم الإقليمية " "دراسة في أصول الع–د الإقليمية " مركز الدراسات السياسة الاستراتيجية بالأهرام،القاهرة 2001
26. محمد الميلي: الابعاد الثقافية و الاجتماعية للأمن القومي العربي في: الامن العربي: التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1996.
27. مصطفى كمال طلبة، الاخطار البيئية و مسؤولية المجتمع الدولي، مجلة السياسية الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، العدد 163، جانفي، 2006.
28. الهواري أنزور: "الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية.
29. وصفي الأمين: "أزمة أوروبا...معظلة الإرهاب وصعود اليمين"، مقال نشر في جريدة الأخبار، العدد 2847.

30. وليد الشيخ: "معظلة الهوية الهجرة والديمقراطية في أوروبا"، مجلة السياسة
31. وليد محمود عبد الناصر: "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف"، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أفريل 1996.

رابعا: الرسائل والأطروحات:

1. إبراهيم عرفات، الأمن في المناطق الرخوة، حالة آسيا الوسطى، في هدى متيكسو السيد صدفي عايدين، محرران، قضايا الامن في آسيا، القاهرة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 2004.
2. إدريس الكزدي: السياسة الاوربية للأمن والدفاع –رؤية جنوبية–، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس –السويسي–كلية الحقوق –سلا–السنة الجامعة 2005–2006.
3. باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2011،ص116.
4. حمدوش رياض، تطور مفهوم الامن و الدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، "الجزائر و الامن في المتوسط، واقع و آفاق"، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 2008.
5. ختو فايزة: "البعد الامني للهجرة الغير شرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية، 1995–2010.
6. خليل الناصري: السياسة الدفاعية للاتحاد الأوربي والمجال المتوسطي، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، وحدة التكوين والبحث المغرب في النظام الدولي، جامعة محمد الخامس –أكدال–الرباط كلية الحقوق السنة الجامعية 2003–2004.

7. خير الدين العايب، الامن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، (مذكرة لنيل شهادة ماجستر، قسم العلوم الساسية، جامعة الجزائر، 1995)
8. ربيعي سامية، آليات التحول في النظام الإقليمي لشرق آسيا، مذكرة ماجستير كلية الحقوق، جامعة قسنطينة.
9. رفيق بن حصير، الامازيغية و الامنالهوياتي في شمال افريقيا: دراسة حالة الجزائر و المغرب، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013).
10. زهيرة حواس: "الحوارات الأمنية في المتوسط": احتواء أم لهندسة إقليمية (دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، باتنة، جامعة الأخضر، 2011/2010.
11. سكينة حملاوي، انعكاسات الازمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية و الإقليمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.
12. سمية اوشن، دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حلة الجزائر،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010).
13. شاكري قويد: "التحديات المتوسطية للأمن القوي لدول المنطقة المغاربية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، 2001-2011.

14. صفية نزاري، الامن الثقافي منطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة، دراسة مقارنة لحالات الجزائر– تونس المغرب (مذكرة لنيل شهادة الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011).
15. طارق رداف: الاتحاد الأوربي، من استراتيجية الدفاع في اطار حلف شمال الأطلسي الى الهوية الأمنية المشتركة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002).
16. عايد شريط، دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الأورو متوسطة (حالة دول المغرب الغربي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2004
17. عايد شريط، دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الأورو متوسطة (حالة دول المغرب العربي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2004
18. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة ة تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة التجارب مختلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
19. عزير نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرودى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات متوسطة و مغاربية في التعاون و الامن، قسم العلوم السياسة، جامعة باتنة، 2012).
20. عمار حجار: السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2002).

21. فرجة لدمية: "استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة نموذجا"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة مقارنة.
22. قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه –التحديات والرهانات–،مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية ،تخصص : دبلوماسية وعلاقات دولية ،جامعة الحاج لخضر
23. لخذاري جلول :الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوربي من منظور المركب الأمني الإقليمي مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ،قسم العلوم السياسية ،تخصص تحليل السياسة الخارجية2016_2017.
24. محمد احمد مطاوع: "السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية في ظل عملية توسيع الاتحاد الأوروبي شرقا"، رسالة ماجستير، القاهرة، جامعة القاهرة، 2005.
25. محمد بن عزوز، الاقتصاد الجزائري و إشكالية الاندماج الاقتصاد الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة 1990– 2007 أطروحة الدكتورة جامعة دالي براهيم الجزائر، 2010، 2011.
26. مراد شحماط، الامن الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، الملتقى الدولي الأول: التحديات و الرهانات الأمنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء و مخاطر الانتشار، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة قسم ع،س 2015.

خامسا: مواقع الأنترنت

1. Oliver RihmoudBroading concepts of security in the post cold war: implication for the Evand Mediterranean region in http:// Edg. Ac;uk/ eis/ publication (26 juillet 2019).

2. خليل حسن: نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام، على الموقع: www. Dr Khalilhussin. Blogspot.com / 01/ blog. Post 1982.html. 19.08.2019
3. زكريا حسين، الامن القومي نقل عن موقع http://www.glocities.com/ lints.html.
4. Barry Buzan and Ole Weaver, Regions and porvess the structure of intenational security, cambridge, university press, 2003, p18, http:// www. Cambridge. Org
5. www.Of.akhbar.com/mod254855
6. https://google/9afim.gp.
7. http://google/cokyom
8. http://www.lemonde.fr/referendum-le-le-brexit/article/ecosse-un-nouveau-referondum-sur-l-independance-est-hautement.
9. وكالة حراسة الحدود الأوروبية: http://www.frontex.europa.eu/
10. نادية ليتيم، فتيحة ليتيم: "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية، متحصل عليها من:
11. www.digital.ahram.org.eg/checkpart.aspx?serial=409039
12. لمبدوزا "غوانتانامو إيطاليا"، متحصل عليه من http://www.attariq.org/spip.php?article 497
13. المنذر الرزقي: "من التقارب المتوسطي إلى الحوار 5 + 5"، مجلة البرلمان العربي، العدد 102 سبتمبر 2007، متحصل عليه من:
14. http://www.arab.ipu.org/publication/journal/v102/point.html
15. إذاعة هولندية العالمية: "أوروبا تتبنى اتفاقية جديدة حول الهجرة إليها"، متحصل عليه من www.rnw.nl/arabic/articl/777

16. الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، متحصل عليه من hjttp://www.enpi-info.eu/main.php ?id=411&idtype=2

17. أسس و مبادئ الامن الوطني، على الموقع www. Mogarel. Com يوم 15.03.2019. 23:08

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

الإهداء

خطة البحث

مقدمة 02

الفصل الأول: مقاربة مفاهمية لدراسة التكتل الإقليمي

المبحث الأول: مفهوم التكتلات الإقليمية. 11

المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية..... 11

أولا: تعريف التكتلات الإقليمية. 11

المطلب الثاني: الإقليمية..... 28

المبحث الثاني: مقارنة مفاهمية لإشكالية الأمن..... 39

المطلب الأول: مفهوم الأمن. 39

أولا: مفهوم الأمن لغة واصطلاحا. 40

ثانيا: تعريف الأمن من المنظور التقليدي 41

ثالثا: خصائص مركب الأمن..... 48

رابعا: مستويات الأمن. 49

خامسا: أبعاد الأمن..... 53

المطب الثاني: نظرية مركب الأمن الإقليمي..... 59

أولا: قواعد نظرية مركب الأمن الإقليمي 59
ثانيا: تعريف نظرية المركب الأمني الإقليمي..... 59
ثالثا:مستويات التحليل..... 64
المبحث الثالث: علاقة التكتلات الإقليمية بالأمن الإقليمي. 70
المطلب الأول: التكتلات الإقليمية كدافع نحو تحقيق الأمن الإقليمي..... 70
المطلب الثاني: الآليات الإقليمية في تحقيق الأمن..... 77
أولا: المنظومة الأمنية..... 77
ثانيا: جماعات الأمن 79
استنتاجات الفصل الأول..... 83

الفصل الثاني:تجربة التكتل الإقليمي "الإتحاد الاوروبي"

المبحث الأول : نموذج الإتحاد الأوروبي. 86
المطلب الأول : النشأة ومراحل التطور 86
المطلب الثاني : التنظيم المؤسساتي للاتحاد الأوربي 91
أولا:منهج التكامل الأوربي 91
ثانيا: الآليات التنظيمية للاتحاد الأوربي 92
المطلب الثالث: أوجه التكامل بين دول الإتحاد الأوربي 96
أولا: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة 96
ثانيا: تشكيل السياسة الخارجية. 97

ثالثا: تفعيل السياسة الأمنية المشتركة..... 100

المبحث الثاني: مستويات تحليل مركب الأوروبي..... 101

المطلب الأول: البنية الأمنية الأوروبية الراهنة 101

المطلب الثاني: واقع العلاقات الأوروبية– الأوربية: وتأثيرها على التحديات الأمنية التي تواجه الاتحاد الأوروبي 103

أولا:. التنافس الفرنسي– الألماني داخل الإتحاد الأوروبي..... 106

ثانيا: التباين في تعريف التهديدات الأمنية الجديدة وأسبابها 106

ثالثا: التناقض في ترتيب الأولويات بالنسبة لدول الشمال 107

المبحث الثالث: السياسات الأمنية الأوروبية في ظل توجهات حلف الناتو..... 107

المطلب الأول: حلف الناتو والاتحاد الأوروبي: التعاون والأمن..... 107

أولا: استفادة الطرفان من أزمة البلقان..... 108

ثانيا: تعزيز القدرات والإمكانيات..... 109

المطلب الثاني: التوجهات الجديدة لحلف الناتو. 111

أولا: توجه حلف الناتو نحو العالمية 111

ثانيا: مجالات جديدة من التعاون 114

المطلب الثالث: العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والقوى الكبرى. 115

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية..... 115

ثانيا: روسيا. 117

استنتاجات الفصل الثاني 120

الفصل الثالث: التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن الإقليمي الأوروبي

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن الإقليمي الأوروبي (الهجرة- الإرهاب) 122

المطلب الأول: الهجرة كتهديد للأمن الأوروبي:..... 122

أولا: أسباب الهجرة إلى أوروبا..... 126

ثانيا: الهجرة الغير شرعية كتهديد للأمن الأوروبي..... 127

المطلب الثاني: الإرهاب كتهديد للأمن الأوروبي..... 129

أولا: الإرهاب يخلق اضطراب داخلي في أوروبا..... 131

ثانيا: أوروبا تغض الطرف عن معاقل الإرهاب في دولها..... 134

المبحث الثاني: تأثير خروج بريطانيا على الأمن الأوروبي..... 137

المطلب الأول: الآثار المترتبة عن إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. 137

أولا: بريطانيا كقوة اقتصادية..... 137

ثانيا: الوحدة الإقليمية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية. 138

ثالثا: مكانة بريطانيا الدولية 139

المطلب الثاني: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية..... 140

المبحث الثالث: الآليات الأوروبية لمواجهة التحديات الأمنية..... 142

المطلب الأول: التحديات التي تعترض بناء سياسة أمنية مشتركة 142

المطلب الثاني: الآليات الأوروبية لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية..... 145
أولا: الآلية الأمنية 146
ثانيا: الآلية السياسية..... 154
ثالثا: الآلية الاقتصادية..... 161
المطلب الثالث: السياسات الأوروبية في مواجهة تحديات الإرهاب. 164
أولا: الاتجاهات والتطورات المستقبلية..... 165
ثانيا: سياسة مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي 166
استنتاجات الفصل الثالث 169
خاتمـــة..... 171
قائمة المراجع. 174
فهرس الموضوعات 188